الطبعة الرابعة

محمد بن عبد الرزاق القشعمي

الفكر والرقيب



مؤسسة الانتشار العربي

الفكر والرقيب

محمد بن عبد الرزاق القشعمي

الفكر والرقيب



الفكر والرقيب

محمد بن عبد الرزاق القشعمي



ص.ب. 113/5752
E-mail: arabdiffusion@hotmail.com
www.alintishar.com
بيروت ـ لبنان
هاتف: 9611-659148 فاكس: 9611-659150

ISBN 978-614-404-815-3
الطبعة الرابعة مزيدة ومنقحة 2016

المحتويات

مفاجأة

الفصل الأول: حرية الرأي والتعبير (نظرة فلسفية وتاريخية)

تعريف الرقابة

أشكال الرقابة

مبررات فرض الرقابة في الدول النامية

الفصل الثاني: الرقابة في المملكة العربية السعودية

الفصل الثالث: الرقابة على الصحافة

من طرائف ونوادر الرقابة على الصحف

المقال الذي بسببه أوقفت مجلة الجزيرة

من الدعوة إلى تعليم الفتيات إلى السجن

صلاة الميعاد

رسالة المتنبي الأخيرة إلى سيف الدولة

ماذا تقول شجرة لأختها؟

اللقاء

ويقول الشقحاء عن قصته

المفسدون في الأرض

صحافة الأفراد مرة أخرى

الفجر الجديد – الإشعاع – الخليج العربي

الفصل الرابع: كتّاب وتجارب مع الرقابة

صحفيون في مواجهة مع الرقابة

مقالات كانت تحت مجهر الرقابة

1 – الإنسان والوطن أهم من ابن تيمية

كيف استحل هؤلاء القتلة دماء المسلمين والأطفال؟

2 – الرقابة الذاتية.. أشد بلاء

3 – الكتّاب الخائفون... من ينقذهم من خوفهم؟

4 – الخوف

5 – إشكالية القارئ والرقيب

6 – الكتاب.. يا هذا الهاجس

7 – اختفاء المثقف

8 – مسكين أيها الكاتب

9 – منع الكتاب.. الامتناع عن القراءة

10 – ثاني أكسيد الرقيب

قراءة جديدة في تفاصيل صحيفة رائدة حملت صوت الناس

أخبار الظهران

- حكايات ونوادر الرقابة والرقيب
- متى تتولى المرأة مسؤوليات نفسها؟
- رسالة
- في سبيل الهروب من الرقيب
- الأسماء المستعارة للكتّاب في المملكة العربية السعودية
- الأسماء المستعارة كما يراها الدكتور أبو بكر أحمد باقادر
- كائن رقابي
- الأسماء المستعارة في الصحافة

الفصل الخامس: الرقابة في عصر الفضائيات والإنترنت

- مقالات للمؤلف لم يسمح بنشرها
- متى يُفَعّل نظام من أين لك هذا؟!
- لا.. يا أميمة! لا مصافحة قبل المصالحة
- القطار.. والوعود التي طال انتظارها
- الله يطوّل عمر البترول
- ولماذا الخوف من تجربة الانتخابات؟!:

الملاحق والوثائق

- رصد محايد عن الرقابة والرقيب
- القشعمي رائد التوثيق الصحفي
- الفكر والرّقيب بين القشعمي ومعرض الرّياض الدّولي للكتاب
- الفكر والرّقيب!!
- كتاب «الفكر والرقيب»
- التنوير.. ومساحات التصحّر
- «الفكر والرقيب» لمحمد القشعمي

المراجع

- أولًا – الكتب
- ثانيًا – الصحف والدوريات
- صدر للمؤلف

مفاجأة

بهذا العنوان (الفكر والرقيب) يفاجئنا الأستاذ محمد القشعمي بواحد من إصداراته ذات العلاقة بالحياة الاجتماعية.

إن الفكر والرقيب عدوان متناحران، عرفتهما البشرية في كل زمان ومكان على ساحة الضوء والظلام. ساحة القوة الذهنية والقوة اليدوية. ساحة التحول وساحة الثبات، أي ساحة الماضي الميت والمستقبل المبشر بولادة الحياة الأفضل.

في تاريخنا العربي، منذ أفرد طرفة (إفراد البعير المعبد) كانت الرقابة اجتماعية، ومنذ العصر الأموي أصبحت الرقابة بيد الطغاة والواشين، أما العصر العباسي فقد عيّن فيه وزير يسمى (صاحب الزنادقة)، مهمته تحت هذا التضليل الاسمي ملاحقة أصحاب الفكر.

وهنا نحن الآن نقاسي من مختلف (الرقباء)، لا رقباء الغزل العربي، بل رقباء الفكر والعقل والحرية.

شكرًا أبا يعرب على هذا الإصدار.

وزدنا من مفاجآتك.

محمد العلي

الفصل الأول

حرية الرأي والتعبير
(نظرة فلسفية وتاريخية)

من البديهي أن الإنسان مخلوق اجتماعي لا يستطيع أن يعيش بمفرده، ولا بدّ له أن يعيش في مجتمعات أو أفراد وجماعات متباينة، لذلك جعل الله سبحانه وتعالى حرية التعبير سمة من سمات الإنسان التي يمتاز بها عن سائر المخلوقات.. فهي أداة إحقاق الحق وإبطال الباطل ووسيلة الترويج عمّا يجول بداخل النفس من خواطر وأفكار، ومن ثم كانت بحسب الأصل حقًّا من حقوق الشخصية التي تثبت بالفطرة(1).

وتُعد حرية الرأي والتعبير قديمة قدم الإنسان وواحدة من عشرات بل مئات الحريات التي نعرفها ونتجادل حولها، ولكنها أخطر هذه الحريات جميعًا لأن نتاج هذه الحرية يبقى بعد فناء الإنسان.

ويمكن القول – بصفة عامة – إن حرية التعبير والرأي ليست إلا سقوط العوائق التي تحول دون أن يعبر المرء بفطرته الطبيعية عن أدائه وعن مجتمعه، تحقيقًا لخيره وسعادته، وحرية الكلام والتعبير هما النتيجة الطبيعية لحرية الاعتقاد، وحرية الاعتقاد تعني حرية التفكير التي لا تجعلنا نضطر إلى اعتقاد آراء نعتقد أنها خاطئة(1).

وتتطلب الحرية عمومًا إتاحة الفرصة للمواطنين للتعبير عن ذواتهم بشتى الوسائل دون قيود مسبقة من جانب الحكومات. غير أن الحكومات ليست وحدها التي تحول دون انطلاق حرية التعبير، وإن كانت أهم الأخطار التي يمكن أن تهدد هذه الحرية، فالفقر والجوع والجهل وغير ذلك من الظروف الاجتماعية التي تحيط بالفرد قد تكون عبئًا على حقه في ممارسة حرية التعبير، لكن السلطة الحكومية على أية حال هي حجر الأساس في تمكين الفرد من ممارسة الحرية حينما تزول عنه عوائق ممارستها وهي كذلك الخطر الداهم على هذه الحرية حينما تتصدى بالتهديد ووضع العراقيل عند ممارستها(2).

وتسعى الحضارات البشرية في عصورها المختلفة إلى تحرير الإنسان من أي ضغط أو إكراه يؤثر في إرادته، ويحول دون الاستفادة من ملكاته في سائر جوانب الحياة. ذلك أن حرية الناس في التعبير عن مشكلاتهم وآرائهم وآمالهم يمكن أن تتيح لهم الوصول إلى حلول مقبولة عقلانيًّا لتلك المشكلات.

ولقد كفل الإسلام مبدأ الحرية كأصل عام قبل أن يتطرق إليها المشرعون وفقهاء القانون لوضعها في قوانين ودساتير عالمية، فالتجربة الإسلامية غنية في مجال حرية الرأي والتعبير وهناك عشرات الآيات التي تحضّ عليها، منها قول تعالى: مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلاَّمٍ لِلْعَبِيدِ (1)، وقوله تعالى: لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنْ الغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لاَ انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (2)، لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ (3)، وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا(4).

فالله تعالى يترك للإنسان حريته واختياره في الإيمان به، ولا يريد من الإنسان إيمانًا جبريًّا بل إيمانًا اختياريًّا وبمحض إرادته وبكامل حريته، وبذلك نجد الدين الإسلامي يستند إلى النظر العقلي والاعتبار بسنن الله في الخلق، وعدم اتخاذ سلطة دينية، وهي أصول لا تؤدي إلى حرية الرأي والتعبير فحسب بل تزكيها وتقتضيها.

وفي مجال السياسة دلّت الأحداث المتواترة على إعمال الرأي والشورى في أدق الأمور، وفي مواجهة الحكام. وفي مجال العلم يكفي أن جمهرة المسلمين بحثوا في الأرض والسماء وما بينهما دون التزام رأي مسبق في دين أو نص مقدس، وقد دعاهم الله إلى السير في مناكبها وكشف حقائق كونه، وإعمال العقل والجهر بالرأي، فكانت الكشوف العلمية العديدة على أيدي علماء المسلمين. ولقد استقر للإيمان بالعقل في شريعة الإسلام ما لم يستقر له في نظام آخر، وكانت الدعوة إلى انتفاء الحصانة عن أفراد الناس أصلًا ثابتًا في الإسلام حيث لا يتفاضل الناس إلا بالتقوى، كما أن دعوة العفو والتسامح جزء أساسي في شريعة الإسلام، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو قطب الوحي الذي بعث الله به الرسل والأنبياء – كما يقول الإمام الغزالي – وبذلك فإن حرية الرأي والتعبير هي جوهر الإسلام، وضرورة من ضرورات الإيمان به، ولقد كانت هذه الحرية واقعًا ملموسًا منذ عهد الرسول (حتى نهاية عهد الخلفاء الراشدين)[(1)].

وهناك عشرات الأحاديث النبوية التي تحثنا على نشر العلم وتحذرنا من كتمانه، ولكنها تشترط أن يكون هذا النشر قولًا خيِّـرًا وعلمًا نافعًا أو قولَ معروف ولا يكون قول كذبٍ أو قولًا بغير علم. فعن أبي هريرة قال: قال رسول الله(ص): «من سئل عن علم فكتمه أُلجم يوم القيامة بلجام من نار»[(2)].

وعن أبي أمامة قال: قال رسول الله(ص): «إن الله وملائكته وأهل السموات والأرض حتى النملة في جحرها والحوت ليصلون على معلمي الناس الخير»[(3)].

وقد حاولت القوانين الوضعية أن تصيغ هذه الأوامر الإلهية، وكذلك الحدود التي صنعها الإنسان من ثمرة خبرته في التعبير عن رأيه بما لا يتعارض مع مصلحة الجماعة فظهرت في صورة قوانين تنظم إلى حدّ كبير حق الإنسان في التعبير عن رأيه، ولم يكن الأمر سهلًا أمام واضعي مثل هذه القوانين، فقط ظلّ أمر التوفيق بين حق الفرد وتمتعه بحريته في التعبير عن رأيه، وحق المجتمع الذي يعيش فيه من أصعب المهام أمام واضعي القوانين[(1)].

وقد اتفق معظم المؤرخين على أن الرقابة على الإنتاج الفكري ارتبطت بالطباعة أي منذ اختراع يوهان غوتنبرغ الطباعة بالحروف المعدنية عام (1436م) مما ساعد على انتشار الإنتاج الفكري. ففي عصور ما قبل التاريخ حينما بدأ الإنسان الرسم على جدران الكهوف والمعابد كانت تلك وسيلة محددة للاتصال هدفها تسجيل الأحداث التاريخية الهامة، وبعد اختراع مواد أخرى للكتابة سواء البردي والألياف والحرير وأنواع المعادن المختلفة.. حتى بعد اختراع الورق كانت الكتب تنتج يدويًّا، فتنسخ أو تُخط، لذلك فقد تعارف الناس على تسميتها بالمخطوطات، وكان توزيعها أو انتشارها محدودًا أيضًا، ومن هنا فإن اختراع الطباعة من أهم وأول الاختراعات في تاريخ البشرية التي ساعدت على سهولة عملية الاتصال وسهولة الحصول على المعرفة وسهولة التعبير عما يجيش بفكر الإنسان، فكان لزامًا على السلطة العليا في المجتمع أن تضع حدودًا لهذا التعبير ولهذه الحرية[(2)].

فنجد أنه مع بدايات اعتماد الإنسان على الطباعة في القرن السادس عشر انتشرت ظاهرة الرقابة على الكتب والصحف في أوروبا، فأصبحت عملية الرقابة شاغلًا يشغل بال الكنيسة والدولة، وقد رأت الكنيسة أن من واجبها شنّ الحملات المكثفة على الكتب التي تخرج على سياسة الدولة والكنيسة، واتّخذ التحالف بين الكنيسة والدولة شكلًا سياسيًّا عرف باسم «الحق الإلهي» فالملوك يحكمون لأنهم مخولون بذلك من عند الله، وأي جدال حول نفوذهم وسلطانهم كان يشكل جريمة تعرف باسم «التحريض على إثارة الفتن» أو عدم احترام المقدسات، وأي انتقاد لقرارات الملك والحكام يمكن أن يؤدي إلى فقدان صفة المواطنة أو التعرّض للسجن أو القتل من جانب جنود الملك[(1)].

وهذا يفسر عصور الجهل والظلام التي سادت أوروبا في العصور الوسطى حتى استيقظت من سباتها العميق وأدّى انقلاب وتحول السلطة من الملكية إلى الشعب لتغييرات عديدة وظهور برلمانات منتخبة تمثل الشعب مما يعطي الفرد الحق في انتقاد سياسات الحكومة دون مواجهة تهمة التحريض والقذف. وللأسف انتقلت الرقابة من أوروبا إلى مختلف دول العالم

الثالث التي انتشرت بها قوانين المطبوعات والرقابة التي تحدّ من حرية التعبير عن الرأي، وذلك بحجة أنها وحدها المسؤولة عن رشد رعاياها وأتباعها وحمايتهم من أنفسهم ومن غيرهم، وهي وحدها القادرة على تقرير ما هو خطأ وما هو صواب، وأنه يجب حماية الجمهور من الجماعات الهدامة ومن الأمور المفسدة للأخلاق، بل يجب حماية الجمهور من تكفيره المعرض للخطأ لأنه قاصر ويحتاج إلى وصاية، وتفترض السلطة في الدول النامية لنفسها وفي نفسها العقل والرشد.

تعريف الرقابة:

جاءت هذه الكلمة في القرآن الكريم بأربعة معاني:

1 -رقبه يرقبه ورقوبًا: راعاه وحفظه، فهو رقيب، ورقبه أيضًا فهو رقيب: انتظره.

2 -ترقبه ترقبًا: انتظره وتوقعه.

3 -ارتقبه ارتقابًا مثل ترقب، فهو مرتقب وهم مرتقبون.

4 -الرقبة: العنق، وقيل أعلاه، وقيل مؤخر أصل العنق، والجمع رقب ورقاب، وأرقب.

وجاءت بالمعنى نفسه في القواميس اللغوية منها رقاب (الرقيب) الحافظ والمنتظر، وبابه دخل، و(رقبة) أيضًا و(رقبانًا) بكسر الراء فيهما و(رقب) الله تعالى أي خافه[(1)].

وعلى الرغم من أن معنى الرقابة لغويًّا جاء في القرآن بمعنى حافظ – راع/شاهد/منتظر، إلا أنه استخدم اصطلاحًا بمعنى المنع والاعتراض والرفض والتحريم والتنفيذ الرسمي، أي إنه استخدم أيضًا بمعنىً منع إنتاج أو توزيع أو تداول وبيع مواد غير مرغوب فيها لأسباب سياسية ودينية وأخلاقية، وهذا العمل ينفذه أفراد من السلطة الحاكمة لمنع مرور المطبوعات خلال الجمارك والبريد... وغيرها.

وقد تعددت تعريفات الرقابة، فالبعض يرى أنها حجب تداول الآراء والأفكار التي تتناقض مع المفاهيم العامة لمجتمع من المجتمعات أو التي يكون لها تأثير على تقويض السلطة الحكومية، أو تقويض النظام الاجتماعي والأخلاقي الذي تعتبر السلطة نفسها ملتزمة بحمايته، إضافة إلى قيام المجتمع برقابة أعمال الدولة لكيلا تتعسف في استعمال السلطة.

وهناك تعريف آخر للرقابة يعني حظر إنتاج أو توزيع أو تصريف أو بيع مادة مرفوض تداولها لأسباب سياسية أو دينية أو إباحية أو تكفيرية، وهذا الإجراء يتخذه شخص له سلطة أو قومية أو محلية أو على مستوى المحافظة، ويتم تنفيذ الحظر عن طريق منع مرور المادة عن طريق الجمارك أو البريد أو إصدار أمر قضائي بمنع بيعها أو تداولها.

ومراقب المطبوعات (الرقيب) هو موظف يتولى مهمة التفتيش والرقابة على الكتب والمجلات.. وغيرها قبل صدورها.

وهناك تعريف أكثر شمولًا وهو ما نأخذ به كما ورد في الموسوعة العربية العالمية ويعرف الرقابة بأنها التحكم فيما يسمح للأشخاص بقوله أو سماعه أو كتابته أو قراءته، أو رؤيته أو فعله. ويأتي هذا النمط من التحكم عادة من الحكومة، أو من أشكال متنوعة من الجماعات الخاصة. ويمكن للرقابة أن تؤثر على حرية الكتب والصحف والمجلات والأفلام وبرامج الإذاعة والتلفاز وعلى ما يُلقى من خطب، كما يمكن أن يمتد تأثيرها أيضًا إلى الموسيقى والرسم والنحت وغيرها من الفنون[(1)].

وترتبط الرقابة على الإنتاج الفكري في أي دولة دائمًا بمقدار حرية التعبير التي تسمح بها النظم القائمة في هذه الدولة، وحرية التعبير مثلها مثل أي حرية لا بدّ أن يكون لها حدود فلا توجد حرية مطلقة ما دام الإنسان يعيش وسط مجتمع، أي لا يعيش بمفرده، ولكنه يعيش مع أفراد وجماعات لا بدّ أن يراعي فيها حرية الآخرين، أي إن حريته لا تسلب الآخرين سريتهم.

ويبدو أن كل المجتمعات بما فيها الديمقراطية قد استخدمت نوعًا من أنواع الرقابة إزاء شعور حكامها بفائدة الرقابة على شعوبها. غير أن المغالاة في تشديد الرقابة على حرية التعبير والإعلام تتجلّى في ظلّ الحكم الاستبدادي وفي زمن الحروب.

وقد اختلفت مسميات القوانين التي تنظم الرقابة على الإنتاج الفكري بين الدول بعضها البعض، بل داخل الدولة الواحدة في مراحل تطورها الزمني، ويرجع ذلك إلى النظم المتبعة في هذه الدول فأطلق عليها قوانين تنظيم المطبوعات أو قوانين صحافة أو قوانين الرقابة على الإنتاج الفكري، وإن اختلفت أسماؤها فالهدف منها واحد هو منع إنتاج أو نشر أو تداول أو بيع المطبوعات المعترض عليها سياسيًّا أو دينيًّا أو أخلاقيًّا أو سلوكيًّا من الجهات المختصة[1].

أشكال الرقابة:

هناك أشكال عديدة لممارسة الرقابة نوجزها في:

1 –- الرقابة المنظورة أو المباشرة:

ومنها الرقابة السابقة على النشر بمعنى وجود رقيب مقيم في المنشأة الإعلامية أو الصحفية يمارس عمله ضمن وزارات الداخلية أو الدفاع أو الثقافة والإعلام فيقرأ كل مادة صحفية قبل أن تنشر ويجيز أو لا يجيز النشر، وقد يحذف بعض الفقرات أو الأجزاء من هذه المادة التي لا يسمح بنشرها[1].

وقد تكون هذه الرقابة إدارية تقوم بها جهة إدارية أو تنفيذية أو سياسية أو عسكرية أو تنتقل مهمة الرقابة في ظروف الطوارئ كأوقات الحروب والأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى وزارة الدفاع وينتدب أحد الضباط لممارسة مهامه، وقد تفرض قيود على النشر الذي يمس أمن الدولة إو إذاعة أسرارها أو يُغيّر بعلاقتها مع الدول الصديقة.

كما قد تكون الرقابة بعد النشر وقبل التوزيع، حيث يتم منع الصحيفة من توزيع عدد يحتوي على مادة صحفية غير مطلوب وصولها إلى القرّاء، ويتم ذلك من خلال ضبط أعداد الصحيفة المعدة للتوزيع في المطبعة ومنعها من التداول، وقد تكون بعد التوزيع حيث يتم جمع أعداد الصحيفة من السوق ومصادرتها، وقد يتم هذا إداريًّا وقضائيًّا.

2 –- الرقابة غير المنظورة أو غير المباشرة:

وتأخذ عدة أنماط مثل:

*إصدار قائمة التعليمات أو التوجيهات الحكومية حول بعض المحظورات الخاصة بالنشر والتي يقال عادة إنه من المصلحة القومية مراعاتها.

*التدخل في أسلوب أو طريقة المعالجة الإعلامية أو الصحفية المتصلة بأحداث أو قضايا معينة.

*تعرّض الإعلاميين والصحفيين إلى بعض أشكال الضغط المادي (السجن والتعذيب والطرد من الخدمة) والمعنوي (الإغراء أو الترهيب أو المنع من الكتابة أو النقل من عمل إلى آخر دون إرادته).

*فرض الرقابة باستخدام مسميات مطاطة وتعبيرات غامضة كالإضرار بالصالح العام أو المصلحة القومية أو الحفاظ على الوحدة الوطنية أو الأمن القومي والمقومات الأساسية للمجتمع، أو وقاية النظام الاجتماعي أو حماية السلطة أو الأشخاص العاملين بها من النقد.

*الرقابة التي يمارسها رئيس التحرير أو رئيس القسم على المحرر الصحفي.

*وضع قيود على حرية استقاء الأنباء من مصادرها وحرية الرجوع إلى مصادر الأنباء[1].

مبررات فرض الرقابة في الدول النامية:

هناك العديد من المبررات التي تتعلل بها السلطات في الدول النامية وذلك لفرض الرقابة منها:

1 -فرض الرقابة على مضمون رسائل الاتصال بدعوى أن الأفكار التي تطرحها زائفة وباطلة أو خطيرة، ويكون تقدير ذلك للمسؤولين في السلطة وحسب معاييرهم الذاتية وتفسيرهم الشخصي.

ادعاء فئة من المجتمع وأنها لنفسها الوصاية على بقية فئات المجتمع بدعوى أنها تفهم أكثر من الآخرين، ومن ثم تفرض الرقابة على أفكار معنية، ويكون الهدف الحقيقي من ذلك هو الحفاظ على الأوضاع القائمة التي تخدم مصالح هذه الفئة، وتبقي سيطرتها على السلطة.

3 -فرض الرقابة على الأفكار التي تنتهك حرمة الآداب العامة أو تخدش الحياء أو الأخلاق العامة.

4 -فرض الرقابة على الأخبار والصور والبيانات التي ترى السلطة أنها سرية وأن إفشاءها يضرّ بالأمن القومي أو الصالح العام أو النظام الاجتماعي، دون تحديد واضح للمقصود بهذه التعبيرات أو حدودها[1].

وتنص جميع الدساتير العربية، الدائمة منها والمؤقتة، على حرية الصحافة والحريات المرتبطة بها، مثل حرية الرأي والتعبير والطباعة والنشر وتربطها في كل الأحوال بقيود قانونية في صياغات مختلفة مثل «في حدود القانون» و«بمقتضى القانون» أو «حسبما يضبطها القانون» أو «وفقًا للشروط والأوضاع التي بيّنها القانون».

ومع ذلك لا يوجد قطر عربي واحد يرفض الأفكار الأساسية لحقوق الإنسان، إذ أصبحت هذه المبادئ تشكل من الناحية الفلسفية تطورًا تاريخيًّا لا يمكن لأية حكومة أن ترفضه علنًا، كما أصبحت تشكل قانونًا دوليًّا عرفيًّا.

وعند تناول تطبيقات هذه الحقوق في مجالات الاتصال والإعلام – خاصة حرية الإعلام والحريات المرتبطة بها في الأقطار العربية – يتأكد من الوهلة الأولى أن المبادئ المتضمنة في النصوص الدستورية والمواثيق والاتفاقيات الدولية شيء والممارسات العملية شيء آخر. وعند تقييم هذه الحقوق وتطبيقاتها في مجال الاتصال والإعلام يتضح أن هذه المبادئ ليست ذات قيمة فعلية، وإن العبرة بالممارسات القائمة على الواقع المعاش[1].

وقد كشفت دراسة تحليلية لمضمون قوانين المطبوعات في ست عشرة دولة عربية[2] أن جميع الأنظمة العربية تفرض الرقابة على الصحف. وإن اختلفت أشكال الرقابة من نظام لآخر على النحو التالي:

أولًا -قانون المطبوعات المصري[3] لا يشير في نصوصه إلى الرقابة على الصحف، إلا أن الحكومة المصرية تستند إلى قوانين أخرى غير قانون المطبوعات لتفرض عن طريقها الرقابة على الصحف والمطبوعات الأجنبية الواردة من الخارج للتوزيع داخل مصر، ومن ناحية أخرى فإن استمرار العمل بقانون الطوارئ في مصر يعطي للحكومة الحق في فرض الرقابة على الصحف التي تصدر داخل البلاد، رغم أن قانون المطبوعات المصري لا ينص على هذه الرقابة.

ثانيًا -هناك بعض الأنظمة الصحفية العربية تنص قوانين المطبوعات بها على عدم جواز فرض الرقابة على الصحف المحلية، ولكن هذه القوانين تسمح في الوقت ذاته بحق فرض الرقابة على الصحف الأجنبية القادمة من الخارج وتسمح هذه القوانين أيضًا بحق فرض الرقابة على الصحف المحلية في بعض الحالات الاستثنائية.

ومن أمثلة تلك الأنظمة قانون المطبوعات في المملكة العربية السعودية الذي ينص في مادته رقم (24) على أن «حرية التعبير عن الرأي بمختلف وسائل النشر مكفولة في إطار الأحكام الشرعية والنظامية، ولا تخضع الصحف المحلية للرقابة إلا في الظروف الاستثنائية التي يقررها مجلس الوزراء»[1].

وفي قانون المطبوعات اللبناني تنص المادة رقم (39) على ما يلي: «في حالات استثنائية كأن تتعرض البلاد أو جزء منها لخطر ما ناتج عن حرب خارجية أو ثورة مسلحة أو اضطرابات أو أوضاع أو أعمال تهدد النظام أو الأمن أو السلامة العامة، أو عند وقوع أحداث تأخذ طابع الكارثة، يمكن للحكومة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الإعلام إخضاع جميع المطبوعات ووسائل الإعلام للرقابة، على أن يحدد هذا المرسوم تنظيم هذه الرقابة وطريقتها ويعين المرجع الذي يتولاها»[1].

ثالثًا -هناك عدد من الأنظمة الصحفية العربية التي تنص قوانين المطبوعات بها صراحة على الرقابة على الصحف سواء كانت

هذه الصحف محلية أو أجنبية واردة من الخارج مثل قانون المطبوعات في دولتي قطر والكويت. وعلى سبيل المثال تنص المادة رقم (58) من قانون المطبوعات القطري على أنه «يجوز لمدير إدارة المطبوعات والنشر بعد موافقة وزير الإعلام أن يحذف من أية مطبوعة محلية أو مستوردة أية فقرة أو مقال أو بحث أو تعليق أو أجزاء منها، متى كانت تشتمل على ما هو محظور طبقًا لأحكام الفصل الرابع من هذا القانون، ويتم الحذف إما بقطع الجزء المحظور نشره أو طمسه بالحبر أو بأية طريقة مناسبة أخرى، فإذا تعذّر الحذف جاز لمدير إدارة المطبوعات والنشر بعد موافقة وزير الإعلام أن يصدر قرارًا بمنع تداول المطبوعة، ولا يجوز الطعن في هذا القرار أمام أية جهة قضائية[2].

---

[1] حسناء محمود محجوب، الرقابة على الإنتاج الفكري في مصر منذ ظهورها حتى الآن، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 1998م.

[1] خليل صابات، الصحافة رسالة واستعداد وفن، دار المعارف، القاهرة 1967م، ص270.

[2] عماد عبد الحميد النجار، الوسيط في تشريعات الصحافة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1985م، ص47.

[1] سورة فصلت، الآية: 46.

[2] سورة البقرة، الآية: 256.

[3] سورة البقرة، الآية: 286.

[4] سورة الكهف، الآية: 29.

[1] عماد عبد الحميد النجار، مرجع سابق، ص68.

[2] حديث شريف رواه أبو داود والترمذي وابن ماجة وغيرهم.

[3] حديث شريف رواه الترمذي.

[1] عبد الله النجار، التعسف في استعمال حق النشر (دراسة فقهية مقارنة)، دار النهضة العربية 1995م.

[2] خليل صابات، وسائل الاتصال «نشأتها وتطورها»، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ط3، 1987م، ص31.

[1] حسن عماد مكاوي، أخلاقيات العمل الإعلامي (دراسة مقارنة)، الدار المصرية اللبنانية، 1994م، ص41.

[1] مجمع اللغة العربية، معجم ألفاظ القرآن الكريم، القاهرة 1973م.

[1] أحمد محمد الشامي، سيد حسن، المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات، الرياض، دار المريخ 1988م، ص266.

[1] عبد الله النجار، مرجع سابق.

[1] ليلى عبد المجيد، تشريعات للصحافة في الوطن العربي، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 2001م.

[1] حسن عماد مكاوي، مرجع سابق.

[1] حسن عماد مكاوي، مرجع سابق.

[1] راسم الجمال، الاتصال والإعلام في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1991م، ص23 - 24.

[2] فاروق أبو زيد، النظم الصحفية في الوطن العربي، القاهرة، عالم الكتب، 1986، ص49.

[3] جمهورية مصر العربية، القانون رقم 148 لسنة 1980 بشأن سلطة الصحافة. القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات.

[1] المملكة العربية السعودية، نظام المطبوعات والنشر الصادر بتاريخ 1402/3/23هـ، والمتوج بالمرسوم الملكي رقم

م/17 بتاريخ 1402/4/13هـ.

(1)دولة لبنان، المرسوم الاشتراعي رقم (104) بتاريخ 1977/6/30م، بيروت، وزارة الإعلام.

(2)دولة قطر، قانون المطبوعات والنشر رقم (8) لسنة 1979م، الدوحة، وزارة الإعلام.

الرقابة في المملكة العربية السعودية

تؤدي وسائل الإعلام على اختلاف أنواعها دورًا هامًّا في المجتمع فهي من ناحية تعمل على إقامة ما يمكن أن يطلق عليه الوحدة المعنوية بين أبنائه، فهي السبيل إلى معرفة ما يدور فيه، والإحاطة بالقيم الاجتماعية السائدة بين جنباته فتكون بذلك رباطًا يجمع بينهم، ومن ناحية ثانية فإن الصحافة تكشف ما قد يعتري جوانب المجتمع من نقص أو تعمل على دفع الجهات المسؤولة إلى إصلاح وتكملة هذا النقص سواء من النواحي الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية[(1)].

وهذا الدور الأساسي للصحافة يستوجب أو تكون حرة حتى تستطيع أن تؤدي رسالتها، ولكن هذه الحرية لا تعني أنها غير مسؤولة عما تنشره، فالحرية والمسؤولية صنوان لا يفترقان، بل إن حرية الاختيار شرط لا غنى عنه لقيام المسؤولية عند تجاوز حدود معينة، وذلك إذا ترتب عليها إحداث ضرر للأفراد أو بالنظام الاجتماعي القائم.

ويقصد بحرية الصحافة والإعلام عدم خضوع الصحف لرقابة سابقة على النشر أساسًا من جانب السلطة، وتقرير حق الأفراد والجماعات في إصدارها دون اعتراض السلطة فضلًا عن كفالة حرية الصحفيين، وإقرار حقهم في استقاء المعلومات ونشرها وحرية الرجوع إلى مصادر الأنباء، وعدم فرض رقابة مسبقة بحجة الحفاظ على الأمن القومي والصالح العام والأمور العسكرية، إلا في أضيق الحدود مع تحديد نطاق هذه الأمور[(1)].

وتنص المادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن «كل فرد له الحق في حرية الرأي والتعبير، ويتضمن هذا الحق اعتناق الأفكار دون تدخل، والبحث عن المعلومات والأفكار، واستقبالها، ونقلها عبر أية وسيلة إعلامية وبغض النظر عن الحدود الجغرافية» وتفيد المادة (19) أيضًا من الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية التأكيد بأن حق كل فرد في حرية التعبير «سوف يتضمن حرية البحث عن المعلومات والأفكار من كل نوع، واستقبالها، ونقلها بغض النظر عن الحدود الجغرافية سواء شفاهة أو كتابة أو طباعة، في شكل فني أو عبر أية وسيلة إعلامية أخرى يختارها». وعلاوة على ذلك تذكر المادة (19) أن القيود المفروضة على هذا الحق سوف تكون مفروضة بحكم القانون فقط، وتمثل ضرورة ملحة لاحترام حقوق أو سمعة الآخرين أو حماية الأمن القومي والنظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاقيات.

وقد وقع على الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية من المنطقة العربية الجزائر، مصر، العراق، الأردن، ليبيا، المغرب، سوريا، تونس، اليمن، بينما لم توقع كل من البحرين وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات.. ولهذا دلالته التي تلقي بظلالها على ممارسات حرية الرأي والتعبير في هذه الدول[(1)].

والرقابة في المملكة أخذت تخف وطأتها بعض الشيء حيث لم يعد حمل كتاب من خارج الوطن يشكل رعبًا وقلقًا بالغًا من الرقيب، خاصة بعد أن أصيبت الرقابة بالعجز أمام تدفق المعلومات وتعدد منافذ تسربها بالرغم من الأسوار المنيعة المقامة أمامها، وذلك بفضل النشر الإلكتروني وانتشار الفضائيات، ورغم كل ذلك ما زالت للرقابة في المملكة سطوتها التي ما زالت تعاني منها الأقلام النزيهة والمخلصة لقضاياها، كما تقف سدًّا منيعًا يحول دون القارئ، وما يرغب في قراءته، وخير شاهد على سطوتها أن كثيرًا من الإبداع والإنتاج الفكري الوطني يهرب إلى النشر والطبع خارج الوطن، ويتعذّر الحصول عليه في سوق الكتاب المحلي في الوقت الذي نجده معروضًا في مكتبات دول مجلس التعاون الخليجي، وما زال هذا الإبداع مثل مؤلفات تركي الحمد وغازي القصيبي وعبد الرحمن منيف وعبد الله القصيمي وغيرهم يُهرّب مثل الممنوعات من خارج الوطن.

[يذكر جمال البنا في كتابه: «رسالة إلى الدعوات الإسلامية».. «أن يكون أول ما يبحث عنه رجال الجمارك في

المطارات والموانئ السعودية هو (الكتب) فإذا عثر أحدهم على كتاب فكأنه عثر على مخدرات، ويتعرّض للمساءلة ويتعرّض الكتاب للمصادرة»][1].

أما الإبداع داخل الوطن فيعاني من مطرقة الرقابة وسندان العقوبة التي تنتظر أي كاتب جريء، وهناك عشرات بل مئات من المقالات والقصائد والقصص التي منعت وأغلقت الصحف وسجن كتّابها أو تمّ فصلهم من العمل، وهو ما نناقشه بالتفصيل وبنماذج تطبيقية في الفصل الثالث من هذا الكتاب.

والأمر المقلق أن الرقابة في المملكة متعددة الأوجه وتمارسها كثير من الجهات، وليس لتلك الجهات ضوابط تحد من ممارستها الفظة – وإن وضعت كثير من الضوابط واللوائح التي تقنن وتنظم إجراءات الرقابة – مثل وزارة الإعلام (الثقافة والإعلام حاليًّا)، ودار الإفتاء، ووزارة الداخلية، والجمارك.. وغيرها.

وفي هذا الإطار يرى الكاتب الأكاديمي محمد علي الهرفي أن الكاتب الصحفي في بلادنا لا يعرف الحدود التي يتحرك فيها، وعدم المعرفة يوقعه في كثير من المزالق، فالنظام الصحفي في بلادنا لا يضع قيودًا مسبقة على الكاتب كي يلتزم بها، ولكن هناك قيودًا غير منظورة يختلف الناس كثيرًا في معرفتها أو حتى الاقتناع بها، فهناك بعض رؤساء التحرير يسمح بنشر مقالة ما لشخص ولا يسمح لغيره بنشر مقالة مماثلة لها، رغم أنهما في بلد واحد ويخضعان لنفس القانون إلى جانب تعدد الجهات التي تتدخل لتحاسب الكاتب، وهنا تنشأ مشكلات كثيرة سببها عدم وضوح الرؤية في هذه المسائل، مما يجعل السير في دروب الكتابة تحفّه الكثير من الصعوبات والمزالق[1].

وقد كتب الأستاذ عبد الله الماجد على استحياء عن الرقابة على الصحف والتوجه الرسمي لوسائل الإعلام المحلية في مقالة بعنوان: «إعلامنا.. هذا المتدثر بالحياء» قائلًا: «نحن لا نجيد التعبير عن أنفسنا.. لقد أصبحنا مادة إعلامية وهاجسًا للابتزاز، فما يسكت عنه إعلامنا يستثمره الإعلام الخارجي.. والسبب التوجه الرسمي لوسائل إعلامنا المتشحة بالتعاليم الدبلوماسية مما أفقد وسائل إعلامنا المحلية المصداقية لصالح الصحف ووسائل الإعلام الخارجية التي تحلق في فضاء أرحب بينما الإعلام المحلي تحكمه دبلوماسية الصحافة المحلية»[2]. ويطالب بضرورة أخذ زمام المبادرة في عدم التكتم والحياء في نشر الأنباء المحلية مهما كانت، وذلك حتى يتمّ القضاء على اللغط والتأويل لوسائل الإعلام الخارجي إلى جانب كسب مصداقية القارئ المحلي.

وقد اتخذت الرقابة في المملكة خطوات شتى وطورت قوانين المطبوعات كي تواكب العصر، فقد عرفت الرقابة على المطبوعات في المملكة منذ صدور نظام المطابع والمطبوعات الصادرة بالإرادة السنية برقم (6/2/12) بتاريخ 135هـــ، والمبلغ لوزارة المالية بالأمر السامي رقم (451)، بتاريخ 1359/3/29هـــ، في طبعته الخامسة سنة 1376هـــ، نجد المادة (14) تقول: تشكل في العاصمة لجنة خاصة بتدقيق المطبوعات الواردة من الخارج والمطبوعات في الداخل قبل نشرها وتوزيعها وعرضها للبيع على اختلاف أنواعها مؤلفة من:

* عضو من ديوان النيابة.
* عضو من رئاسة القضاة.
* عضو من قلم المطبوعات.
* عضو من مديرية المعارف العامة.

وفي المادة (15) نقرأ بأن لهذه اللجان حق تدقيق المطبوعات الخارجية والداخلية والتصريح بتداولها في المملكة ومنع ما يخالف الدين الإسلامي الحنيف والآداب وسياسة الدولة.

وفي الفصل الرابع – النقد – نجد المادة (34) تقول: «لا يجوز بأية حال توجيه اللوم إلى الحكومة أو رجال الدولة أو إلى أي هيئة من الهيئات الرسمية بسبب الأعمال التي تقوم بها أثناء تأدية الواجبات الرسمية».

وتقول المادة (54): «كل صحيفة تقدم على نشر ما أخلّ بالأمن العام يصادر ذلك العدد وتعطل الصحيفة إلى أجل غير مسمى ويعاقب المدير ورئيس التحرير أو كلاهما معًا حسب ما تستوجبه نتيجة المحاكمة بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر أو بغرامة نقدية مقدارها من ألف إلى ثلاثة آلاف قرش سعودي».

واستمرت الرقابة على هذا الشكل حتى يوم السبت 24 رجب 1379هـ، حيث دعا سمو الأمير فيصل – ولي العهد آنذاك – الصحفيين للاجتماع به، وأعلن سموه إلغاء الرقابة قائلًا: «.. إن القائمين على الصحف هم أبناء البلاد، ومن الصفوة الطيبة التي يجب أن تكون قدوة صالحة في كل عمل نافع.. وإن لهؤلاء الصحفيين من التقدير في نفسي، ومن الثقة بهم ما يحملني على أن أرفع الرقابة عن الصحف».

وفي كتاب (المديرية العامة للمطبوعات) الذي أصدرته وزارة الإعلام في رجب 1401هـ، ناقش المعايير الأساسية للرقابة على المطبوعات حيث تعتبر رقابة المطبوعات العصب الرئيسي لأعمال هذه المديرية وهي المسؤولة عن تنفيذ نظام المطبوعات الصادر به المرسوم الملكي رقم (15) بتاريخ 1378/8/8هـ، فقد خوّل النظام المشار إليه المديرية مراقبة المطبوعات الواردة من الخارج قبل توزيعها والترخيص بما يجوز طبعه ونشره عن المؤلفات والصحف وغيرها واتخاذ الإجراءات الضرورية المستعجلة عند ارتكاب إحدى المخالفات المنصوص عليها في النظام.

وتمّ تحديد معايير أساسية لا بدّ من مراعاتها عند رقابة المطبوعات وهي:

*ألا يتعارض المطبوع مع عقيدتنا الإسلامية أو مبادئنا أو أخلاقنا أو يشكك فيها.

*ألا ينمي أو يدعو للإباحية أو الانحلال أو يخدش الآداب العامة سواء بالكلمة أو بالصورة.

*ألا يدعو إلى الأفكار أو النظريات الهدامة المستوردة.

*ألا ينتقص من حق إسلامي أو عربي بما يتماشى مع السياسة العامة لبلادنا باعتبارها قبلة المسلمين وقلب الأمة العربية.

ونظرًا لتزايد أهمية وتأثير الكلمة في العصر الحديث سواء المقروءة أو المسموعة أو المرئية: فقد تمّ تعديل نظام المطبوعات بما يتماشى مع التطور الإعلامي، فقد صدر نظام المطبوعات والنشر الصادر بقرار من مجلس الوزراء رقم (65) بتاريخ 1402/3/23هـ والمتوج بالمرسوم الملكي رقم (م/17) بتاريخ 1402/4/13هـ، فقد نص في مادتيه (6 – 7) على ما يلي

المادة (6): يحظر طبع أية مطبوعة تكون مخلّة بالنظام أو الآداب العامة في المملكة.

المادة (7): يحظر طبع أو نشر أو تداول المطبوعات التي تحتوي على ما يلي:

(أ)كل ما يخالف أصلًا وشرعًا أو يمس قداسة الإسلام وشريعته السمحاء أو يخدش الآداب العامة.

(ب)كل ما ينافي أمن الدولة ونظامها العام.

(ج)كل ما تقضي به الأنظمة والتعليمات السرية إلا بإذن خاص من صاحب الصلاحية.

(د)التقارير والأخبار التي لها مساس بسلامة القوات المسلحة العربية السعودية إلا بعد موافقة الجهات المختصة.

(هـ)كل ما من شأنه تعريض أفراد القوات المسلحة أو أسلحتها أو عتادها للخطر.

(و)نشر الأنظمة أو الاتفاقيات أو المعاهدات أو البيانات الرسمية للدولة قبل إعلانها رسميًّا ما لم يكن ذلك بموافقة الجهات المختصة.

(ز)كل ما يمس كرامة رؤساء الدولة أو رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين بالمملكة، أو ما يسيء إلى العلاقات مع تلك الدول.

(ح)كل ما ينسب إلى المسؤولين في الدولة أو في المؤسسات أو الهيئات المحلية العامة أو الخاصة أو الأفراد من أخبار مكذوبة من شأنها الإضرار بهم أو بجهاتهم أو المساس بكرامتهم.

(ط)الدعوة إلى المبادئ أو زعزعة الطمأنينة العامة أو بثّ التفرقة بين المواطنين.

(ي)كل ما من شأنه تحبيذ الإجرام أو الدعوى إليه أو الحض على الاعتداء على الغير، بأية صورة من الصور.

(ك)كل ما يتضمن القدح أو التشهير بالأفراد.

(ل)الابتزاز بتهديد أي شخص – طبيعي أو معنوي – بنشر أي سرّ بقصد إرغامه على دفع عوض مادي أو معنوي.

وقد تمّ تحديد مهام ومسؤوليات المديرية في مجال رقابة المطبوعات العربية في مراقبة المطبوعات التي ترد إلى المملكة من الخارج من كتب وصحف ومجلات ونشرات.. إلخ، ناطقة باللغة العربية وفسح الصالح منها والسماح بدخوله وتداوله ومنع غير الصالح منها أو الاكتفاء بنزع أو طمس الأجزاء موضوع الملاحظة.

وبالنظر إلى هذه القوانين السابقة نلحظ إلى أي مدى كانت قوة وسطوة الدولة على الإنتاج الفكري عن طريق تشديد الرقابة، وتعدد الجهات التي تمارس الوصاية على الشعب في اختيار ما يجب أن يطّلع عليه ويقرأه أو يشاهده أو يكتبه المبدع، ومن هنا يتمّ تفسير سبب هروب كثير من كتّاب وأدباء المملكة إلى خارج الوطن لنشر أعمالهم بدلًا من التعرّض للسجن أو العقاب إذا تمّ نشرها بالداخل.

ونظرًا للتقدم العلمي والتكنولوجي والثورة الهائلة في وسائل الإعلام والاتصال وظهور القنوات الفضائية التي يستطيع أي مواطن مشاهدتها عن طريق شراء أطباق استقبال إلى جانب ظهور شبكة الإنترنت وما تتيحه من معلومات هائلة ومواقع متخصصة في كل المجالات سياسية وثقافية إلى جانب ظهور الصحف الإلكترونية التي لا تعرف الرقابة طريقها، ناهيك عن الرغبة في مسايرة التطور الإعلامي والتكنولوجي ومواكبة العصر وتسارع الأحداث والانفتاح على العالم فقد صدر مؤخرًا نظام المطبوعات والنشر بالموافقة السامية رقم (م/32) بتاريخ 1421/9/3هـ، ونصت مادته بأن النظام الجديد يحل محل نظام المطبوعات والنشر بالمرسوم الملكي بتاريخ 1402/4/13هـ، ويلغي ما يتعارض معه من أحكام.

وبالاطلاع على النظام الجديد نجده يلغي الرقابة على الصحف، ويلغي عقوبة السجن المشار إليها سابقًا، ففي المادة رقم (24) لا تخضع الصحف المحلية للرقابة إلا في الظروف الاستثنائية التي يقرّها رئيس مجلس الوزراء. أما في مواد (8 – 9 – 18) فنجدها تقول:

المادة (8): حرية التعبير عن الرأي مكفولة بمختلف وسائل النشر في نطاق الأحكام الشرعية والنظامية.

المادة (9): يراعى عند إجازة المطبوعات ما يلي:

1 -ألا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

2 -ألا تفضي إلى ما يخلّ بأمن البلاد أو نظامها العام أو ما يخدم مصالح أجنبية تتعارض مع المصلحة الوطنية.

3 -ألا تؤدي إلى إثارة النعرات وبثّ الفرقة بين المواطنين.

4 -ألا تؤدي إلى المساس بكرامة الأشخاص وحرياتهم أو ابتزازهم أو الإضرار بسمعتهم أو أسمائهم التجارية.

5 -ألا تؤدي إلى تحبيذ الإجرام أو الحثّ عليه.

6 -ألا تضر بالوضع الاقتصادي أو الصحي في البلاد.

7 -ألا تفشي وقائع التحقيقات أو المحاكمات إلا بعد الحصول على إذن من الجهة المختصة.

8 -أن تلتزم بالنقل الموضوعي البنّاء الهادف إلى المصلحة العامة، والمستند على وقائع وشواهد صحيحة.

المادة (18): تجاز المطبوعات الخارجية إذا خلت من كل ما يسيء إلى الإسلام أو نظام الحكم أو يضرّ بالمصلحة العليا للدولة أو يخدش الآداب العامة وينافي الأخلاق.

المادة (21): لا تسري رقابة الوزارة على ما تستورده الجهات الحكومية والمؤسسات التعليمية والبحثية والجمعيات العلمية والأندية الأدبية والثقافية، والمؤسسات الصحفية الأهلية من مطبوعات لأغراضها.

المادة (22): تحدد اللائحة التنفيذية في حدود أحكام هذا النظام تنظيم استيراد المطبوعات الخارجية وتوزيعها كما تحدد الإجراءات اللازمة لتسهيل اصطحاب الكتب والمطبوعات الأخرى، والاشتراك بها من قِبل الباحثين والمفكّرين لأغراضهم العلمية وفي حدود حيازتهم الشخصية.

ورغم أن نظام المطبوعات الأخير قد نصّ صراحة على عدم فرض رقابة على الصحف إلا في الحالات الاستثنائية إلا أننا نجد أن الواقع العملي والممارسات الفعلية بعيدة عن المبادئ التي ليست لها قيمة أمام الواقع الفعلي، فما زالت الرقابة موجودة، وما زال مسلسل هروب الكتّاب والأدباء السعوديين إلى الخارج لطبع إنتاجهم مستمر، وما زلنا نسمع بمنع قصيدة من النشر أو معاقبة بعض الكتّاب وفصلهم، وذلك نتيجة للعبارات المطاطة التي احتواها نظام المطبوعات مثل الإضرار بالمصلحة العليا للدولة أو خدش الآداب العامة أو منافاة الأخلاق.

ويدهش المرء عندما يعلم أن القائمين على الرقابة عندنا ليسوا إلا مجموعة من الموظفين الذين «يعتبرون ذلك من قبيل الحيطة المطلوبة لضمان استمرارهم في وظائفهم التي يكتسبون منها معاشهم.. ولكنهم في كثير من الأحيان يمارسون سلطة رعناء لا تخلو من تصرف مزاجي.. يفسح ما يشاء من الجمل والكلمات ويشطب ويحذف ما يشاء.. ولا يجدي النقاش أو الحوار مع هؤلاء، إن كان ثمة مجال لنقاش أو حوار»[1].

ولا تقتصر عملية التطويق والمحاصرة على الكتاب وحده ولكنها تمتد إلى أي رافد ثقافي.. وتكاد الأساليب تكون واحدة.. وفي الشطب والحذف.. واستمرار التطويق، والحجر.. وهناك تطويق يمارس على المواد الفكرية التي تصدر عن طريق المؤسسات الصحفية، وتطويق يمارس على المواد الفكرية التي تصدر عن المؤسسات الإذاعية والتلفزيونية»[2].

وفي العقود الماضية قامت الرقابة بعمل جبار استطاعت بعده أن تجعل من كل مواطن رقيبًا على الآخر، فقد روَّضت العقول والمعتقدات.. وما استجدَّ مما يسمى بالرقابة الأكاديمية كان أشد وطأة على الأحرار والمبدعين من أي سلطة رقابية رسمية [3].

«ويكفيك أن تراجع عددي (الآداب) اللذين تناولا (الرقابة في سوريا) و(الرقابة في مصر) بانتظار ما سيتلوهما من ملفات أخرى حول الموضوع نفسه لتدرك أن العقم الإبداعي هو صناعة جماعية»[4]. ولذلك فإن الرقيب العربي «سجل انتصارات كاسحة، سبقت عصرها، فقبل أن يحلّ الإنترنت، ويحسب منه سلطته كان قد أعدّ العدة وغسل الأدمغة ونظفها من فيروس التمرد، وغذاها بشعارات مرتجفة، جعلها تعاني خوفًا مرضيًّا ومذعورًا على الآداب والأخلاق والأديان والعادات»[1].

ويقول الدكتور تركي الحمد عن آفة الرقيب المستفحلة الآن: «ما هذا الذي يجري؟ أن تصادر كتب ثقافية شيء كان من الممكن تبريره في الماضي، حين كان العالم عبارة عن جزر ثقافية منعزلة نسبيًّا فعليًّا.. ولكنه أمر لا يمكن تبريره في عصر مثل عصرنا، عصر المعلومة المسافرة دون قيود أو حدود، والعصر الذي تعتبر فيه المعرفة هي أساس القوة السياسية والاقتصادية لأي مجتمع وأي دولة»[2].

على أن الأمر الفادح بالنسبة للرقيب هو أن تصادر المعلومة أو الكتاب «دون إعلام صاحب الكتب المصادرة، أو بانتهاك أخص خصوصياته، وقراءتها وتمزيق رسائله دون اكتراث»[3].

وينظر أحد المفكرين إلى ضرورة «تأهيل الرقيب بحيث يكون على مستوى العمل الذي يقوم به، بالإضافة إلى احترام الناس والتعامل معهم بالخلق الحسن، فليس كل من جاء بكتاب لا بدّ أن يؤمن بما ورد فيه من أفكار، وليس كل من جلب كتابًا يريد من خلاله أن يؤسس تنظيمًا سريًّا أو ينشر مبادئ هذا الكتاب.. وكم مرة أشاهد فيها على الحدود أو في المطارات

رقيبًا يتعامل مع (أصحاب الكتب) وكأنهم من المذنبين أو المدمنين أو نشالي المواسم»[4].

ثم إن ثقافة الرقيب منعدمة جدًّا، ولا تفرق بين كتاب وآخر، فقد تصادر أحد الكتب الفكرية خوفًا منه في حين أنها تسمح بتوزيع كتاب آخر ينتمي للفكر نفسه، «ففي الوقت ذاته الذي صادر فيه الرقيب ذلك الكتاب وهو (تجربة عربي في الحزب الشيوعي)، أجاز جزاه الله خيرًا كتبًا أخرى منها كتاب (الفريضة الغائبة) لعمر عبد الرحمن، وكتاب (أصول الفلسفة الماركسية) لمجموعة من الفلاسفة الماركسيين الفرنسيين، وكتاب حديث عن سيرة حياة أرنستو تشي غيفارا»[1].

بما أنه ليست هناك ضوابط مقنّنة لعمليات مصادرة الكتب والرقابة عليها، فإن الرقيب يتحكم في كل شيء وفق هواه ومزاجه الخاص، لدرجة أنه يُرْوى عن مدير عام سابق للصحافة والنشر في (...) أنه كان يردد على مسامع موظفيه (سوف تسألون عما تُجيزون.. ولن تُسألوا عما تمنعون)[2]. وهي مقولة بالغة الدقة في تجسيد مدى شيوع ثقافة (سد الذرائع) حتى في أدبيات النشر.

إن التراث القمعي المؤسس للرقابات الرسمية في معظم بلداننا العربية، وهو - بالمناسبة - تراث غير أصيل في الفكر العربي، أدّى إلى تفويت فرص هائلة للتحديث والترقي، في الوقت الذي كنا منشغلين بشرعنة وتقنين هذه الرقابات باسم الخصوصية.. أو الأصالة.. مع تسييس الثقافات الدينية ساعة أو أدلجة الثقافات السياسية ساعة أخرى[3].

والمحصلة أن عمليات القمع والتضييق على الكتّاب لم تؤد إلا إلى التخلف والجمود والاحتقان، وأصبحت فرص التغيير مرهونة بالصدمات السياسية المفاجئة وخارج إطار الفعل السياسي والاجتماعي المخطط[1].

ولهذا فإن «حرية التعبير لا تعني الانفلات ولا الفوضى التي تتعارض مع جوهر هذه الحرية.. ولكن هذا المبدأ يستوي وجوده أو عدم وجوده إن غرق في الضبابية الكثيفة التي انتهى إليها النص، فهو يؤكد على أن حرية التعبير عن الرأي مكفولة بمختلف وسائل النشر في نطاق الأحكام الشرعية والنظامية»[2].

ولنا أن نتساءل داهشين: من هو الرقيب؟! وما هي سلطاته؟! وكيف يؤدي مهام عمله؟!.. إن «الرقيب هو ذلك القابع في مكتبه في بَلادةٍ وسكونٍ وتَرَصُّد وَجِلًا، خائفًا، مرتعد الفرائص.. يشمّ بأنفه الممتد ذي الحساسية الفائقة، لا.. بل بكلّ ما أُوتي من إحساس غريب، ومقدرة فائقة على اكتشاف ما لا يكتشف.. وفهم ما لا يُفهم»[3]. ولأن ثقافة الرقيب منعدمة.. فهو «متوقف عن الإنتاج والإبداع والكتابة والتأليف والكلام لأنه لا يدرك شيئًا من ذلك»[4].

ومن هذا المنطلق.. فإن الدول الديمقراطية لا تخنق مبدعيها عبر القوالب المصبوبة الجامدة، ولا الأطر المحكوم عليها بالفشل من خلال قمع الرقيب، لأن المؤسسة الرسمية هناك لا «تأسر الموهوبين في أطرها وبرامجها»[1].

ويرى الدكتور غازي القصيبي في مقاله بصحيفة «الحياة» عنوانه (الـــ «C.N.N»): أن مراقب المطبوعات في المطارات أصبح في حكم الديناصورات المنقرضة.. أو هكذا يجب أن يكون»[2].

---

[1] عماد عبد الحميد النجار، مرجع سابق.

[1] أسما حسين حافظ، التشريعات الصحفية، القاهرة، دار الأمين للنشر والتوزيع، 1999م.

[1] شريف درويش اللبان: حرية التعبير والرقابة، مجلة بحوث الرأي العام، يناير/كانون الثاني 2001، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

[1] دار الفكر الإسلامي، القاهرة، 1412هـــ / 1991م، ص236.

[1] محمد علي الهرفي: مقال بعنوان «هيئة الصحفيين وعوائق الرقابة»، جريدة الوطن، بتاريخ 1424/1/15هـــ، الموافق

2003/3/18م.

(2)عبد الله الماجد: مقال بعنوان: «إعلامنا هذا المتدثر بالحياء»، جريدة الجزيرة السعودية بتاريخ 1424/1/10هـ، الموافق 2003/2/13م.

(1)جريدة الجزيرة السعودية بتاريخ 1424/1/10هـ، الموافق 2003/2/13م.

(2)المرجع السابق نفسه.

(3)الرقيب الملعون الذي فينا، مقال لسوسن الأبطح، جريدة الشرق الأوسط، صفحة الإنترنت.

(4)المرجع السابق، ص89.

(1)المرجع السابق، ص89.

(2)تركي الحمد: عفوًا أيها القانون، مجلة الإعلام والاتصالات، العدد العاشر، ربيع الآخر 1420هـ/ يوليو/تموز 1999م.

(3)المرجع السابق.

(4)المرجع السابق، ص34.

(1)تركي الحمد: مرجع سابق.

(2)عيسى الحليان، الهامش المتاح، جريدة عكاظ، 1423/10/26هـ.

(3)المرجع السابق.

(1)جريدة عكاظ، 1423/10/26هـ.

(2)شظايا في الفكر والتنمية والوطن، أسامة عبد الرحمن، وحدة الدراسات، دار الخليج بالشارقة، الإمارات 2002م.

(3)د. محمد عبد الله العوين، في مناجاة بقايا زمن منقرض.. باب الرقيب والأكرة المخبأة الضائعة، ملحق الأربعاء بجريدة المدينة 2003/3/9م، 1424/1/11هـ.

(4)المرجع السابق.

(1)شظايا في الفكر والتنمية والوطن، مرجع سابق.

(2)نقلًا عن كتاب «مثقفون وأمير.. الشورى والباب المفتوح والمستقبل» لياسر محمد سعيد، مطابع الأهرام التجارية، قليوب، مصر.

الرقابة على الصحافة

من طرائف ونوادر الرقابة على الصحف

للرقيب في قلب الجزيرة قصص شائقة بطرائفها ومفارقاتها ومضحكاتها ومبكياتها، ولا أقصد بالرقيب هنا ذلك الموظف الرسمي الذي تعيّنه الحكومة ليشرف على المطبوعات يمنع ما يمنع ويجيز ما يجيز، لا أقصد هذا الموظف وحده وإنما أقصد سلطان الجمود، وسلطان العسف وسلطان الرجعية الذي يعتبر ذلك الموظف مثلًا بسيطًا لها، بل كثيرًا ما كان هو الآخر ضحية لها[1].

وللرقابة على الصحف في المملكة أيضًا قصص ونوادر، فمنذ بداية الصحافة وهي تعاني من مقص الرقيب حينًا، ومن عقوبات أهل الاختصاص أحيانًا أخرى، ولنبدأ مع جريدة «صوت الحجاز» التي صدرت في 1350/11/27هـ الموافق 19م وأصدرها الوطني المعروف (محمد صالح نصيف) وكان أول رئيس تحرير لها (عبد الوهاب آشي) الذي اختفى اسمه من على صفحات الجريدة منذ العدد الثالث عشر حيث نفي إلى نجد مع طائفة أخرى من الحجازيين بتهمة الاشتغال بالسياسة والحزبية وترويج الأراجيف، ولكن السبب الأساسي لنفيه هو أن افتتاحية جريدة «صوت الحجاز» خلت خلوًا تامًّا من الإطراء والتمجيد للملك والحكومة بل إنها لم تشر إليها بأية كلمة.

صحيفة «الأضواء» هي الأخرى لها قصص مع الرقابة وهي جريدة أسبوعية تعنى بشؤون الثقافة والاجتماع وكان يديرها (عبد الفتاح أبو مدين) ويرأس تحريرها (محمد سعيد باعشن) والذي اشتهر بالهجوم على شركة «أرامكو» وقد كتب تحت عنوان «لن نخضع يا أرامكو» – وأرامكو هذه شركة أميركية – يقول في معرض هذا المقال.. «إننا حينما كتبنا عن أرامكو كان ديدننا حماية حق بلادنا والوصول إلى نتائج عادلة تضمن لرأس المال الأميركي أن ينال حقه، ويعطينا حقنا كاملًا.. ولم تذهب الأرامكو إلى القضاء – لأنها تعرف جيدًا أن العدالة والحق في جانبنا»، ولما فشل التهديد لجأت ثانية إلى الشراء.. شراء الضمائر وشراء الأقلام.. وسّطت أحد أبنائها الأخيار المدللين يصاحبه أحد الدلاديل ليعرض آلاف الدولارات». وينهي مقاله ب– «هددي يا أرامكو ما شئت.. وابعثي بمأجوريك ما شاء لك مكتب علاقاتك العامة والخاصة، واركبي خيلك ورجلك، وانهشي وضللي.. فإن وعي الجماهير وحرص حكومة صاحب الجلالة الملك المعظم على مصالح وطننا سيحطمان عنادك.. لأننا طلاب حق.. طلاب عدالة.. ويقف بجانبنا كل أنصار الحق والعدالة في كل مكان..».

ومما يؤسف له أن أمرًا ساميًا برقم (285) بتاريخ 1378/7/7هـ قد صدر بسحب رخصة هذه الجريدة فتوقفت عن أداء رسالتها، وسبب إيقافها أن رئيس تحريرها كتب في آخر عدد بها مقالًا بعنوان «عبد يشتري نفسه».

وفي مجلة (ثم جريدة) «اليمامة» والتي يقول عنها الأستاذ عبد الله عبد الجبار (وقد أدت جريدة اليمامة رسالتها الوطنية في الحدود التي تسمح بها القيود والظروف المحدقة بصحافتنا عامة، وإن تخطى رئيس تحريرها هو وبعض الصحفيين الآخرين كالعريف والجهيمان تلك الحدود في بعض الأحيان، وتعرّضوا للتهديد أو السجن، أو التوبيخ أو التنكيل، أو الوقف مؤقتًا أو غير المؤقت. وأشار إلى مقال لعبد الله الطريقي «إلى أين نحن مسوقون؟» وما سبّبه للجريدة من تهديد بإيقافها[1].

والقارئ للمقال لا يلحظ فيه خروجًا عن المألوف ولا العيب في الحاكم أو الخروج عن صحيح الدين، كل ما هنالك أن الكاتب حكى فيه قصته في الكفاح والعمل والصعوبات التي يواجهها الخريجون في مجال العمل، وهو يشير إلى أنها «كلمة موجهة لخريجي الجامعات والمعاهد العليا. يقول الطريقي في اليمامة العدد الثاني عشر بتاريخ ذي القعدة 1373 يوليو/تموز 195٠: «لو أنني كنت أقل إيمانًا برسالتي في الحياة لتحطمت منذ زمن بعيد، وجاريت الوضع، وسرت مع الركب ولكن ما هي

رسالتي التي أعتقد أنها رسالتك، ورسالة كل مخلص وطني يحمل لهذه البلاد، وذكرى منشئ هذه البلاء ووارث عرش هذه البلاد الإخلاص والتضحية والتفاني، ويهمه – أولًا وقبل كل شيء – المحافظة على دولة طالما انتظر التاريخ قيامها، فلنتحدث الآن عن ماضينا وحاضرنا»[1].

تحوّلت «اليمامة» المجلة الشهرية إلى جريدة أسبوعية فتخلفت في معترك الحياة العامة، وبذلك نالت نصيبها من المتاعب.

ويحكي الشيخ (حمد الجاسر) موقف الرقابة من صحيفة «اليمامة».. «أخذت الصحيفة من الأعداد الأولى تعالج بعض قضايا المجتمع، ومن تلك القضايا ما لا عهد لصحافة البلاد بمعالجته، كشؤون البادية ونشر التعليم، وإصلاح القرية وعرض مطالب الأقاليم العامة، والتعرض لبعض الأمور التي لها مساس بإدارة الشؤون العامة من أنظمة وأعمال الدعوة إلى تعليم المرأة»[2].

ويذكر الشيخ الجاسر في معرض حديثه عن اليمامة والرقابة حادثة المقال آنف الذكر «إلى أين نحن مسوقون؟» قائلًا.. «ومع أن الصحيفة – في كل ذلك – لا تتجاوز ما يجب أن تسير عليه صحيفة تهدف إلى القيام بواجبها الوطني بحكمة وإخلاص. وإن ما حدث منها كبوة – وهي مجلة – بنشر المقال، وكادت تلك الكبوة أن تودي بحياتها لولا الاعتذار والتعهد بعدم التعرّض بالنقد لأي عمل من أعمال الدولة بصفة عامة، حقًّا لقد كانت تلك الكبوة من ضوابط السير بحذر وتبصر، إلا أن النظرة إليها من مختلف طبقات القرّاء كانت من السمة بحيث لا تقف عند حد.

ويكمل الجاسر (1327هـ – 1421هـ) قصته قائلًا: «وفي صبيحة يوم من أيام جمادى من عام 1375هـ، وكنت في مكتب (مطابع الرياض) أشرف على إدارتها مع القيام بأعمال «اليمامة» دخل علي الأستاذان (عبد العزيز بن معمر وعبد الله بلخير) وهما مستشاران للملك، فأخبراني بأنه تقرر فتح مكتب في مدينة الرياض لمراقبة المطبوعات، ومنها الجريدة وأن جلالة الملك أمر بأن أكون مديرًا لذلك المكتب.. فطلبت منهما إبلاغ جلالته عجزي عن القيام بما يجب عليّ من الشكر نحو هذا العطف الكريم، ولكني أرجو أن يقتصر الأمر بالنسبة لي على مراقبة الجريدة وحدها».

استمر سير الجريدة وموقف الجهات المسؤولة عن شؤون الصحافة لا يتجاوز تنبيه الجهات الرسمية بما ينشر فيها كالكتابة إلى رئيس ديوان مجلس الوزراء برقم (131) بتاريخ 1378/1/10هـ بما مجمله «أتشرف بأن أرفق لمعاليكم ما نشرته جريدة «اليمامة» في عددها الصادر برقم (131) بتاريخ 1378/1/10هـ في افتتاحيتها تحت عنوان: «أقفلها وأرحنا للاطلاع والمعلومية» والسير على هذا النحو في كل مقال يتصل بأية جهة من الجهات الرسمية، أو يتناول جانبًا له صلة بسياسة إحدى الدول».

كما يذكر – الجاسر – أن الصحيفة آنذاك أصحبت كقبر «المرجوم» تتقاذفه الأحجار من كل جانب، ومن أبلغ تلك الأحجار أثرًا حجر رسول السلام لا لأنه كان السبب في فصلي من وظيفة بلغتها متدرجًا في الأعمال ستة وعشرين عامًا من عام 1353 إلى 1376 – وأكثر تلك الأعمال أتولاه بأمر سام من الملك أو ولي عهده – ولكن لأنه فصل بيني وبين طبقة من طبقات المجتمع أعتز بالاتصال بها وأجلها وأحمل لها في نفسي الحب والاعتراف بالفضل، و(رسول السلام) هو عنوان الخبر الذي تلقت اليمامة كغيرها من الصحف توجيهًا بشأنه من (المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر) بأن «جواهر لال نهرو» الزعيم الهندي المعروف سيزور البلاد فينبغي الترحيب به فكانت فاتحة العدد (46) من الجريدة الصادر في 1376/2/11هـ بعنوان «مرحبًا برسول السلام» تحته صورة للملك وهو يستقبل الضيف.

فكان من أثر انفعال الشيخ محمد بن إبراهيم أن فصلني من عملي وكنت مديرًا لكليتي العلوم الشرعية واللغة العربية وهو رئيسها.

ويكمل (الشيخ حمد الجاسر) قصته مع «اليمامة» قائلًا: «لقد ضعفت الثقة بي – حتى بالنسبة لما ينشر في صحيفتي – فانتهى الأمر مساء يوم من أيام شهر المحرم 1377هـ حين دخل عليَّ في مكتب «مطابع الرياض» شاب عرفني بنفسه فعرفته

لكثرة ما قرأت من كتاباته في الصحف، فقدم لي كتابًا مضمونه صدور الأمر السامي بإنشاء مكتب في الرياض لمراقبة المطبوعات – بما فيها جريدة اليمامة – بتوقيع الأستاذ بلخير.

كنت في ذلك اليوم قد قررت السفر إلى مصر ووكلت الأستاذ عمران بن محمد العمران 1346هـ الإشراف على الجريدة – وهو من خيرة الشباب الذين كان لهم الأثر القوي في سيرها – وكان حاضرًا في ذلك المساء، فأبديت لذلك الشاب ارتياحي من إسناد الأمر إليه ثم سافرت في الصباح.

وفي 1377/2/20هـ أي بعد سفري إلى مصر بشهر صدر العدد الـ (96) من الجريدة وفيه مقال أسبوعي للأستاذ عمران بعنوان «آغا خان» فيه حديث عن موقف باكستان من القاديانية. وفي صبيحة يوم من الأيام الأُوَل لشهر ربيع الأول، وأنا في القاهرة أستمع الأخبار من «إذاعة لندن» إذ بالمذيع يقول: «لقد قررت الحكومة السعودية إيقاف جريدة اليمامة عن الصدور شهرًا، ومحاكمة صاحبها لنشر مقال أثار احتجاج حكومة الباكستان».

وفي هذا المقال يرى الأستاذ عمران أن ما من مسلم إلا وينكر عن عقيدة وتصميم لنسبة هذا الآغا خان إلى الإسلام وضمّه لحظيرة المسلمين وجعل وفاته خسارة فادحة للعالم الإسلام.. إن جزءًا يسيرًا مما يفعله «آغا خان» أمام سمع الأوروبيين كفيل بتنحيته عن الدين الحنيف. إلى أن يصل إلى «ولا غرو فإن إسلام «آغا خان» هو نفسه إسلام باكستان التي زجت «بإسلامها» في أتون الأحلاف التي لا تخدم سوى المستعمرين أعداء الإسلام»، وأشار عمران في مقاله إلى أن «رجال الأزهر وغيرهم من أولي الرأي والفهم أجمعوا على أن الإسماعيلية التي ينتمي إليها «آغا خان» هو دين قائم بذاته، وأنها لا تمت إلى الإسلام بأدنى صلة، وأن ما يفعله الآغا خان من ألوان الفسق والفجور والقمار، في مرابعه الحالمة بسويسرا وفرنسا وغيرها لأمور تعتبر بحق وصمة عار في جبين المسلمين الذي يدعي الآغا خان أنه واحد منهم وهم بذلك راضون».

وكان الرقيب قد أجاز نشر هذا المقالة، فلما احتجت الحكومة الباكستانية وعرض الأمر على الشيخ يوسف ياسين الرجل المسؤول في الدولة في غياب الملك وولي عهده أمر بإيقاف الصحيفة وسجن صاحبها، وقبل البدء في التحقيق عمد الرقيب إلى أخذ أصل المقال، وقال للمشرف على الصحيفة إذا سئلت عن نشره فقل: بأن قسم الصف أخذه مع الأوراق الأخرى بدون اطلاعي.

ويكمل «الجاسر» قائلًا: «عدت في 18 من شهر ربيع الثاني 1377هـ وأشرفت على تهيئة العدد الجديد من الصحيفة، ولكن الأستاذ عمران أخبرني بأن الرقيب لم يجز نشر شيء من مقالاته، فلما استوضحت منه بالهاتف كان جوابه: يوجه هذا السؤال إلى مرجعي، ولم يستكمل كلامي، فكان أن ذهبت في صباح اليوم التالي إلى «الشيخ عبد الله بلخير» ومعي إضبارة مملوءة بالمقالات التي أمر الرقيب بعدم نشر شيء منها، فوجدت الاثنين معًا، فكان مما جرى الحديث فيه موضوع الرقابة، وأن الأخ القائم بها الآن لا يبدي تعاونًا مع المشرفين على الصحيفة، وقدمت له النماذج مما في الإضبارة ليطّلع على شيء من تصرفاته، وكان من بين تلك المقالات مقال للأستاذ حمد علي العبد عن احتجاج جمعية الرفق بالحيوان في بريطانيا بشأن «الكلبة لايكا» وسكوتها عن قذف الطائرات البريطانية القنابل المحرقة على الشيوخ والنساء في الجنوب العربي، ومقال آخر للأستاذ «عبد الكريم بن جهيمان» عن ضرورة إيجاد أمكنة لقضاء الحاجة في الميادين والساحات العامة في مدينة الرياض استكمالًا لنظافتها، فلما استوضح الشيخ بلخير من المراقب عن عدم السماح بنشر عدد من المقالات كان مما أجاب به: «بريطانيا صديقة لنا ولا يسوغ أن نوجه لها نقدًا، كما أن مدينة الرياض ينبغي ألا يقرأ الناس عنها أنها غير متكاملة في مظهرها الحسن، وأجوبة أخرى من المقالات الأخرى من هذا القبيل».

فأكدت للشيخ بلخير – والكلام للجاسر – ضرورة تغيير المراقب بإنشاء هيئة رقابة مكونة من مندوب وزارة المعارف، وآخر من إمارة الرياض، وثالث من المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر، ورابع من إدارة الصحيفة، أو ترك الأمر إليَّ كما كان في السابق، ولكنه أظهر لي من الرقة واللطف والتودد ما حملني على الثقة به، ولكن كما قيل «يد تشج وأخرى منك تأسوني» فأصدرت العدد الذي كان المراقب قد أشار بعدم نشر بعض مقالاته إذ رأيتها كلها صالحة للنشر.

وفي مساء ذلك اليوم تلقيت صورة برقية مطولة موجهة إلى صاحب الجلالة وإلى سمو ولي عهده وإلى المدير العام للإذاعة والصحافة والنشر بأن صاحب «اليمامة» قد تخطى نظام المطبوعات وخالف الأوامر وفعل «كيت وكيت» فما كان مني إلا أن وجهت برقية لتلك الجهات مضمونها «إن عدم تعاون المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر مع الصحيفة اضطرني إلى إيقافها حتى ترى الحكومة رأيها في الأمر».

اتصل بي الأمير فهد الفيصل أمين مدينة الرياض وأخبرني بأن الملك ليس راضيًا عن إيقاف صدور «اليمامة» فأوضحت له الأمر، فكان أن استبدل الرقيب بآخر فتنفس القائمون على الصحيفة الصعداء، ولكن أصل الداء لم يحسم حتى كانت من فيصل – رحمه الله – إحدى نظراته الصائبة، فأزال عن الصحافة كابوس الرقابة في 24 رجب سنة 1379هـ.

وكان الأستاذ السيد علي فدعق يكتب في «اليمامة» بصفة مستمرة، فكان فيما يكتب ملاحظات حول «ديوان المظالم» ويرأسه في ذلك العهد الأمير مساعد بن عبد الرحمن – رحمه الله – فأثار ما كتب غضب الأمير، وكان الذي يتولى إدارة الإذاعة والصحافة والنشر الأستاذ إبراهيم الشوري بالوكالة عن الشيخ عبد الله بلخير، واتفق أن زار المطابع الشيخ الشوري في صبيحة اليوم الثامن عشر من شهر رجب 1379هـ لطبع أوراق تتعلق بزيارة ملك المغرب التي ستجري في العشرين من الشهر المذكور، فرأى العدد (205) الصادر في ذلك اليوم خاليًا مما كتب عن الأستاذ علي حسن فدعق، فانفعل ووجه إليَّ كلامًا شديدًا لم أستطع تحمله. فخرج من المطبعة غضبان ويظهر أنه ذهب إلى مجلس الوزراء لمقابلة سمو الأمير فيصل فكان أن صدر الأمر بدعوة الصحفيين في صبيحة يوم السبت 24 من رجب 1379 هـ، وعقد الاجتماع الصحفي في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم السبت في التاريخ المحدد برئاسة سمو رئيس مجلس الوزراء الأمير فيصل، وحضره عن المديرية العامة للإذاعة والصحافة والنشر الأستاذ إبراهيم الشوري وحسن الأشعري، كما حضره رؤساء تحرير الصحف «قريش، واليمامة، والندوة، وأم القرى، وصحيفة الخليج العربي، والمدينة المنورة، وصحيفة القصيم، والرائد». وكانت تحية كريمة من فيصل – رحمه الله – حيث رأى صاحبي «قريش» و«اليمامة» جالسين في طرف الحاضرين أن دعاهما وأجلسهما بجواره ووصفهما بأنهما شيخا الصحافة، وينبغي أن يتصدرا المجلس، وكان في ذلك الوقت بعض الحاضرين يتوقع أن يصبّ جام غضبه على من كان السبب في الدعوة لهذا الاجتماع.

ثم كانت لفتة كريمة أخرى من سموه حين سمى «اليمامة» في معرض الحديث عن الصحف التي كان يحرص على قراءتها.. وفي سياق التدليل على ما يكنّه سموه للصحفيين من تقدير واحترام واعتراف بفضلهم قال: «إنه صدر أمره بتعيين أحدهم وهو الأستاذ عبد الله عريف (أمينًا للعاصمة المقدسة مكة المكرمة) ووصف الاجتماع بأنه عائلي أخوي المقصود منه التذاكر في الشؤون المتعلقة بالصحافة، ثم أعلن سموه إلغاء الرقابة قائلًا: «إن القائمين على الصحف هم أبناء البلاد، ومن الصفوة الطيبة التي يجب أن تكون قدوة صالحة في كل عمل نافع، في التوجيه والإرشاد، وفي تحري الحقيقة، وفي النقد النزيه، وفي عدم الانحياز إلى هوى أو مأرب خاص، وإن لهؤلاء الصحفيين من التقدير في نفسي ومن الثقة بهم ما يحملني على أن أرفع الرقابة عن الصحف».

ويحدثنا الأستاذ عبد الله بن خميس، صاحب ورئيس تحرير مجلة «الجزيرة» التي صدرت بالرياض عام 1379هـ وحتى منتصف 1383هـ عن تجربته مع الصحافة قائلًا: «الصحافة في المملكة ولدت في الحجاز، ولكن كان هناك محاولات من بعض شباب المنطقة الوسطى لإيجاد شيء من هذا، لعل الشيخ ابن خميس واحد من هؤلاء وأيضًا الشيخ حمد الجاسر.. يجيب الشيخ عبد الله: نعم وسبقني في ذلك الشيخ حمد الجاسر حيث أنشأ مجلة اليمامة، هي متخصصة في التراث وربما خرجت عنه أحيانًا، بعد ذلك فكرت في إنشاء مجلة أدبية اجتماعية ثقافية إيمانًا مني بضرورة سدّ بعض الفراغ واستطاعت هذه المجلة أن تقف على قدميها وتسهم في طرح بعض القضايا الاجتماعية والأدبية، لكن المجلة وللأسف لم تستمر، ففي العدد الثاني وبعد نزوله إلى الأسواق أوقفت.. أما كيف فهناك قصة: «كتبت موضوعًا كافتتاحية للمجلة تحت عنوان (أين تذهب ثروتنا القومية؟)، وقبل نشره ذهبت إلى الوزير المختص وأطلعته عليه وأجاز الموضوع وبعد أيام فوجئت ببرقية من الوزير بعد طبع الملزمة الأولى تقول: «أوقفوا نشر المقال» ولكنني أصررت على نشر المقال لعدة أسباب أهمها أن المجلة كانت على وشك النهاية، ولأن الموضوع

يحمل وجهة نظر وطنية لا أبعاد فيها، وفعلًا تمّ نشره وبعد صدور المجلة جاءت برقية أخرى من الوزير تقول: «أوقفوا المجلة إلى إشعار آخر».

ويستكمل الشيخ عبد الله حديثه عن مرحلة تلك المجلة وكيف كانت تعاني من ظروف صعبة قائلًا: «كنا نبدأ طبع عدد المجلة أول الشهر ولا تنتهي إلا في آخر الشهر على الرغم من أنها كانت 50 صفحة فقط. وكنت رئيسًا لتحرير المجلة وصاحبها».

وكما قلت فإن الشيخ عبد الله بن خميس واحد من الذين أوجدوا الصحافة في الوسطى وتعتز جريدة «الجزيرة» اليومية أن يكون مؤسسها هذا الرجل الذي يشاركنا مهنة المتاعب، وإن كان ليس معنا اليوم في التحرير فهو مؤسس هذه الجريدة.. سألته مستوضحًا من أجل القرّاء.. كيف بدأت فكرة تأسيس مؤسسة الجزيرة الصحفية؟.. يقول وهو يتذكر وعلامة السرور تبدو على وجهه: «تأسيس هذه المؤسسة كانت له قصة فبعد أن أوقفت مجلة الجزيرة وبفترة لا تتجاوز الأشهر فوجئت، ببرقية موجهة لي من المقام السامي بأن أعمل على تأسيس مؤسسة الجزيرة الصحفية، وفعلًا بدأت صاحب امتياز ورئيس تحرير لها بعد أن اتصلت ببعض الإخوان وعقدنا عدة اجتماعات ومنها بدأ العمل في صدور جريدة الجزيرة»[(1)].

المقال الذي بسببه أوقفت مجلة الجزيرة:

وقد ذكر ضمن إجابته أنه في العدد الثاني وبعد نزوله إلى السوق أوقفت... والحقيقة أن المقال الذي بسببه أوقفت المجلة هو: «أين تذهب ثروة العالم العربي...؟»، والمنشور في العدد السادس من السنة الرابعة شهر جمادى الأولى 138هـ/1963م، وفيما يلي نص المقال: «يمرّ العالم العربي اليوم بدور من أدق الأدوار التي مرّ بها في تاريخه، إنه دور حاسم في حياته القادمة ومدرجة للواقع الذي سوف تعيشه هذه الأمة.. وهذا ما فهمه مفكروه ومصلحوه وودوا لو أحرقوا دماءهم وأذابوا مهجهم وقدموا كل ما يملكون في سبيل اجتياز هذه العقبة الكأداء بسلام. وما غفل أو تغافل عنه الآخرون فغرقوا في ملذاتهم واستسلموا لشهواتهم وأصبحوا في واد وأمتهم المنكودة في واد آخر.. إن العالم العربي اليوم قد فتح عينيه بعد نوم عميق على تركة مبعثرة وشلو ممزق.. فتح عينيه على استعمار – يجثم على صدره ويسيطر على جميع مقدراته، ويشيع جسمه أفتك الأدواء وأنكى الجراح التي تحاول القضاء على كل المميزات الروحية والأخلاق والوطنية.. فتح عينيه على أعداء الإنسانية الثلاثة تعشعش وتفرخ بين ظهرانينا وتفتك في جسمه بلا وازع ولا رادع.

فتح عينيه على ملايين من بني جلدته تكالبت عليهم قوى الشر، وتضافرت على سحقهم أمم الطغيان وباتوا وأصبحوا مشردين من أوطانهم مسلوبين من أموالهم وممتلكاتهم تمن عليهم الأمم بوكالة غوث لا تغيثهم بقدر ما تغيظهم.. فتح عينه على جزء عزيز من وطنه نحى عنه أهله، وجيء بعصابة من أقذر وأحقر شذاذ العالم ووضعت فيه وأخذت تصول وتجول وتوزع اعتداءاتها على أطراف العالم العربي في وقاحة وصفاقة..

عبء ثقيل وموقف خطير ومستقبل أمة في مهب الريح.. إن هذا الوضع ليقتضي كل فرد من أفراد الأمة العربية تضحية وجهادًا وبذلًا، إنه لفي حاجة إلى استغلال كل طاقة من قلب العالم العربي وتسخيرها من أجله، في حاجة إلى الضرب على أيدي السفهاء الذين جعل القدر في أيديهم جزءًا هامًّا من إمكانياته فولوا ظهورهم واقع أمتهم المؤلم واندفعوا وراء شهواتهم وملذاتهم ينفقون في سبيلها بسرف ويسخرونها في سبيل الشيطان بلا حياء ولا تستر.. حفنة من الناس ضحك لهم القدر وجعلهم يرفلون في حلل النعيم.. ويعيشون في عالم الأحلام والخيال.. نقلوا ثروة هذه الأمة العربية المعذبة بالحرمان والجوع والمرض والاستعمار واليهود..

وإليك أمثلة مرت بنا في هذا الشهر وغير هذا الشهر توضح أين تذهب أموال العالم العربي وكيف يتصرف بها أبناء يعرب.

*مئة ألف جنيه تساوي مليونًا ونصفًا من الريالات.. ابتاع بها أحد الأمراء الأشاوس هذا الشهر يختًا فخمًا للصيد في

هولندا..!

*قرأنا قصة فتاة ألمانية مع أحد الأمراء الأشاوس قدم فيما قدم لها سيارة مذهبة.. وأشياء لم يسبق فتى يعرب إليها أحد.. و لم ترد بخلد مخلوق.

*لا تعرف ليلة حمراء ولا مائدة خضراء في كازينوهات أوروبا وأميركا والشرق لم يكن أحد الأمراء الأشاوس طرفًا عاملًا فيها.

*تزخر بنوك إنجلترا صاحبة الماضي والحاضر والمستقبل مع العرب بمئات الملايين من الجنيهات باسم هؤلاء الأمراء.. فباسم جيوبهم الخاصة يودع في هذه البنوك ست مئة مليون جنيه إسترليني.

*شوهد أحدهم وقد بلغ السكر منه مبلغه في أحد المراقص ببيروت يفتح زجاجات الشمبانيا ويريقها على قدمي إحداهن بغزارة حتى طفحت أرض المرقص من كرم السيد ابن السادة النجب..

هذه نماذج مما نعرفه ومما لا نعرفه لقصة ثروة العالم العربي..

أموالهم لذوي العداوة نهبة

وعن الأقارب في يد الجوزاء

ومقابل هذا السخاء الحاتمي في غير الإصلاح ولغير العرب يظهر البخل والتردد في ما هو في سبيل الإصلاح والعرب.. وإليك المثالين التاليين:

1 -زار أحدهم قطرًا عربيًّا وكانت قضية الجزائر على أشدها، ويوجد من يتامى الشهداء وأراملهم عشرات الألوف من الأقطار المجاورة مشردين وفي أتعس حال، فتوسط من توسط لدى هذا الأمير بأن يعطف على هؤلاء اليتامى الذين يعيشون بدون مأوى على هامش الحياة، توسط لديه أن يفتح لهم ملجأ يضم خمس مئة يتيم ويتيمة ممن بذل آباؤهم الأرواح في سبيل الأمة والوطن.. فهشت آنذاك عاطفته، ووافق على هذا الاقتراح وأعطى توقيعه عليه بتاريخ 1961/7/16م.. وأذاعته إذاعة تونس ولندن بوقته ونشرته الصحف.. و لم يعلم الناس أن هذه الموافقة كانت للاستهلاك المحلي فقط، وأن أموال هذا الأمير لا يمكن أن تنفق في مثل هذا المشروع الذي تبخر وذهب أدراج الرياح.

2 -أما المثال الثاني فقد عرف أن أحد الأمراء زار الخطوط الأمامية في فلسطين منذ عشر سنوات أو طلب إليه أن يزورها طمعًا في أن ترشح حصاته حينما يرى الأجسام العارية والبطون الخالية والوجود الشاحبة، والمنظر الذي يدمي القلب ويفطر الكبد فينفح هؤلاء البؤساء من بني جلدته بما يخفف عنهم المصاب.. أرأيت ماذا كانت نتيجة الزيارة؟! إنها تصريحه التاريخي المشهور.. قال: «بعد أن تلفظت شفتاه الكريمتان بقولها: «إن اليهود خبثاء وأقوياء وماكرون..!»، قال: «إذا كان الأمر كذلك فلماذا لا تحلون الأمر معهم بالحسنى!؟..» وانتهت زيارة الأمير بهذا التصريح الخطير..!

هذه أمثلة عن أموال العالم العربي وأين تنفق، ونحن إذ نقف أمامها بمنتهى العجب والأسف.. لا ينتهي عجبنا وأسفنا حيال الأجهزة الدعائية، والجهة التي جعلت من نفسها قيِّما على العرب وذهبت تزعم أنها تحارب الفساد وتصبّ حممها على أهله أنّى كانوا وحيثما كانوا وتلهب ظهورهم بسياط الجهنمية أينها عن هؤلاء؟!.. إن كل عربي يعرف أين تذهب هذه الأموال، ولكنه لا يعرف لماذا تصم أجهزة القوامة العربية – كما تزعم لنفسها – آذانها وتلجم أفواهها وتعمي أعينها عن هؤلاء..!

إن العربي اليوم قد شبّ في تفكيره عن الطوق، و لم تعد الشعارات والدعايات الفارغة تخدعه.. إنه يدرك أن زعامة العالم العربي وقيادته ليست تتمثل في شخص أو جهة ترضى عن شخص فتهادنه على الفساد.. وتغضب على آخر فتصبّ عليه جام سخطها.. حتى ولو لم يكن في منزلة الأولى فسادًا وإفسادًا.. إن مهادنة هذه الأجهزة لهؤلاء اليوم شبيهة بمهادنتها لعرش اليمن في السابق وعقدها صلحًا فدراليًّا معه.. ولكن اسمعوا ماذا تقوله الآن عن ذلك العرش، وأسرة ذلك العرش. وماذا عملت في سبيل محوه من الوجود اليوم.

إنها لشبيهة بوضع يدها في يد حزب البعث يومًا ما، ونفح ذلك الحزب بثمانين ألف جنيه لينفقها في تقويته.. ثم اسمعوا ما تقوله عنه اليوم..

إنها لشبيهة بمناصرتها اليوم للفئة الكردستانية الشيوعية التي تريد أن تفصل قسمًا من رقعة العالم العربي وتحيله إلى دول شيوعية هي أعدى عدو للعرب.. هل هذا في صالح العالم العربي.. كلَّا! ولكن من أجل العداء مع البعث ليس إلا..

إننا نحار كعرب نطلب الخير لأمتنا ونلتمس لها من أمرها مخرجًا... نحار في هذه المتناقضات ونعجب من هذه الزعامات.. إن هذه المجلة لا ترمي بكلمتها هذه إلى أن تهاجم جهة ما على حساب الأخرى، ولا أن تنال من جهة أخرى لحاجة نفسها ولا أن تنصب في نفسها مدافعًا عن جهة بعينها.. ولكنها الحقيقة تقتضي أن تقولها والمنطق والصراحة التي تعوّدت أن تلتزمها.

وبعد فمتى يأتي اليوم الذي لا ينفق فيه قرش واحد من ثورة العالم العربي إلا في صالح العرب.. ومتى تأتي الزعامة العربية التي تقول الحق.

وبعد فمتى يأتي اليوم الذي لا ينفق فيه قرش واحد من ثورة العالم العربي إلا في صالح العرب.. ومتى تأتي الزعامة العربية التي تقول الحق للحق، ولا يحول دونها ودون ذلك مطمع شخصي أو غرض غير بريء ومتى توجد الشخصية الشعبية التي متى ظهر لها من جهة ما انحراف ونداء بالشعارات ولعب على الحبلين واستغفال للجماهير.. رفضت وأبت وأفهمتها أنه لا يصلح لزعامتها من يهادن الفساد أو يحالف المفسدين حتى يبرز على مسرح الزعامة من يمثل مفهوم الزعامة.. ويومئذ تكون الأمة بخير ويكون الخير في الأمة.. فمتى..؟

أما فيما يتعلق بصحف المنطقة الشرقية الأولى «صحافة الأفراد» وما عانته من صلف الرقابة وعقوباتها فهي أيضًا ذاقت الأمرين في تاريخها.. ولنبدأ بالصحيفة الأولى «أخبار الظهران» ولنستمع إلى رئيس تحريرها الأستاذ عبد الكريم عبد العزيز الجهيمان (1330هــ) يقول: «كنت وبصفتي مسؤولًا عن هذه الصحيفة – ومسؤولًا عن جميع ما ينشر فيها – كنت أنخل ما يرد إليَّ من بحوث ومقالات وأخبار فاعرف منها مختلف التيارات التي تعيش في المجتمع أو يعيش فيها المجتمع أو بعض فصائل المجتمع، فأما ما يكون شاذًّا أو سابقًا لأوانه فإني أستبعده بلا توان.. وأما ما يكون مقبولًا ويعالج بعض الشؤون التي تحقق للوطن وللمواطنين نقلة في طريق الحضارة والتقدم والازدهار فإنني أعده للنشر، وكنت أحرص أشدّ الحرص على الاتصال بهذه الطبقة من الكتاب فأجعلهم عضدي الأيمن في مادة هذه الصحيفة التي يسعى المخلصون من المواطنين بأن تكون أداة فكر وإصلاح وتوجيه.. وطبعًا كان هذا هو هدف هذه الصحيفة منذ نشأتها الأولى، ولكن بعض المواطنين يطالبوننا بحرية واندفاع إلى الأمام أكثر مما نحن عليه سائرون.. بل يريدوننا أن نقفز في درجات سلم أهدافنا قفزًا، فنحاول أن نفهمهم بأن القفز قد يعرض إلى السقوط وأن الاتزان هو الطريق الأسلم والأحكم».

من الدعوة إلى تعليم الفتيات إلى السجن:

ويروي لنا صاحب «أخبار الظهران» «الجهيمان» أنه في يوم من الأيام جاءني مقال بتوقيع «محمد بن عبد الله» وموضوع هذا المقال هو تعليم الفتيات، وقرأت المقال فرأيته معتدلًا، إنه يدعو إلى تعليم الفتيات كما يتعلم الصبيان، فالفتى المثقف لا يريد إلّا فتاة مثقفة حيث يقرب التعليم بين مفاهيمها ومفاهيمه في سبيل الحياة، ويكون لديها القدرة الكافية لتربية أولادها تربية صحيحة تتناسب مع العصر الذي يعيشون فيه، وبهذا نحول بين شبابنا وبين الزواج بالأجنبيات، لأن شبابنا المتعلمين بدأوا يعزفون عن الزواج بالفتيات الجاهلات، وإذا استمر الوضع كما هو فإنه سوف يأتي يوم لا تجد فتياتنا من يتزوجهن.

واستمر المقال يضرب على هذا النغم فاقتنعت به ونشرته في الصحيفة على مسؤوليتي، وعندما قرأه المسؤولون استغربوا نشره واستغربوا هذه الدعوة الجديدة لتعليم الفتاة.

وسألوني عن كاتب المقال فقلت إن اسمه محمد بن عبد الله، فقالوا: ومن محمد بن عبد الله. فقلت إنني لا أعرفه شخصيًّا، ولكن هذا المقال جاءني بهذا الاسم في وقت متأخر فاقتنعت بفكرته فنشرته على مسؤوليتي دون أن أعرضه على الرقابة – وهذه جرأة ومخالفة للنظام السائد – فقالوا: إما أن تدلنا على كاتب المقال وإلا فأنت المسؤول عن جميع ما ورد فيه، فقلت ما دام الأمر كذلك فأنا المسؤول عن جميع ما جاء فيه!.. فقالوا: إن الدعوة إلى تعليم الفتيات أمر سابق لأوانه الذي تخطط الحكومة له، ولهذا فإن نشره فيه تسرع يؤاخذ عليه!..

وكانت النتيجة أن أوقفت عن العمل، وأوقفت الصحيفة عن الصدور، وأوقف رئيس تحريرها في غرفة منفردة طولها مثل عرضها – أربعة أمتار تقريبًا في أربعة أمتار – وبها شباك واحد قد أغلق وأحكم إغلاقه، وضرب في جوانبه الأربعة عدة مسامير، وكنت في بعض الأحيان أقرع الباب فلا يسمعني أحد فأصبر قليلًا ثم أعاود قرعه.. فإذا فتح لي قال الجندي: ماذا تريد؟ فأخبره.. فيرافقني إلى الحمام حتى أنهي مهمتي فيعود معي إلى الحجرة ويقفل الباب.

وأنا لا أستطيع أن أعاتبه إذا أبطأ.. بل أخاطبه بكل رفق ولين، وأحاذر أن أغضبه، أو أثير في نفسه نوازع الشر والتنكيد لأنني أسير بين يديه وهو مُصدق فيما يقول – وكلامه مقدم على كلامي – هذا إذا أتيح لي أن أتكلم لأنه موضع الثقة وأنا موضع الاتهام والشك، ولذلك كنت أحذر أشد الحذر من توجيه أي كلمة تؤثر على نفسية هذا الجندي الذي يحس في قرارة نفسه أنه ما أتى بي إلى هذا المكان إلا وأنا مذنب ومغضوب عليه، ولم أوضع حيث أنا إلا لعصيان ارتكبته أو اتجاه خطير يخلّ بأمن الدولة، وقد يكون قد أوحي إليه بأمور كثيرة مما يؤاخذ عليه الإنسان.

وقد بقيت في هذه الحجرة واحدًا وعشرين يومًا كنت أقسم الأوقات فيها إلى أقسام تناسب راحتي، فوقت للصلاة ووقت لقراءة القرآن ووقت للتمشية بحيث أدور في هذه الغرفة أو الحجرة عدة دورات ووقت لتناول الطعام والشراب، وكان النوم يأخذ من وقتي أطوله لأنني واثق من براءة نفسي من الذنوب التي تستحق عقوبة صارمة تؤثر عليّ تأثيرًا نفسيًّا أو جسديًّا، كما أنني مؤمن بعدالة حكومتي التي تحكم بالشرع الشريف الذي يكفل سلامتي وكرامتي، وما هي إلا أيام وليال ثم ينتهي كل شيء، ولذلك كان أملي كبيرًا في الخلاص من هذه الشدة في أي لحظة من لحظات الليل أو النهار!..

وهكذا حصل فلم أشعر ذات يوم إلا بالجندي يفتح لي الباب فجأة. ويقول لي: خذ فراشك واذهب إلى أهلك، هكذا بلا سؤال ولا جواب ولا تأنيب ولا عتاب، فحمدت الله على العافية، ولم يشعر أهلي إلا وأنا أدق عليهم الباب، بينما كانوا يعدون طعام الغداء ليرسلوه إليَّ كما جرت العادة[1].

ويذكر محمد علي مغربي في (أعلام الحجاز) «ج1، ط2 1450هـ / 1985م، ص: 21-22».

«.. وقد استمر القنديل [أحمد] رئيسًا لتحرير صوت الحجاز – التي كانت تصدر في مكة المكرمة – من 4 شعبان سنة 135هـ إلى 12 جمادى الأولى سنة 1356هـ وقد أقصي عن صوت الحجاز بعد أن نشر قصيدة أسيء تفسيرها بتوقيع رمزي وحملها المرحوم الدكتور محمد علي الشواف إلى صاحب السمو الملكي الأمير فيصل النائب العام لجلالة الملك – جلالة الملك فيما بعد – وقد أصدر سموه أمره بإيقاف الشاعر وإقصائه عن الجريدة ثم تبيّن أن الشاعر هو رئيس التحرير نفسه. ولم تمض أيام قليلة حتى نفاه سموه إلى الرياض، وأفرج عنه فعاد إلى مدينة جدة مسقط رأسه..».

وقد وجدت القصيدة وقد نشرت في العدد (261) ليوم الثلاثاء 6 ربيع الثاني 1356هـ، الموافق 15 يونيو/حزيران 1937م بعنوان: يا صديقي...

يا صديقي! وفيت همي لقد ذبت

نحولًا، وشاع في الجسم دائي

وبرغم الكتمان والجلد القا

سي جليا أمسى لديك عيائي

أنت لا شك عارف ما بقلبي

من أسى الوجد، أو لظى البرحاءِ

* * *

كم تذرعت بالطلاقة والبش-

-ر لأخفي كوامن الإعياء

وارتضيت الهدوء آنًا لئلا

يعلم الناس لوعة في الخفاء

والتمست الأعذار كُثرًا إذا ما

سألوني عن علة الإغضاء

كم ترقبت مأملًا، فضَّ لو صح

همومي، وزاد في إرضائي

وترجيت دورة الدهر تأتي

بعد موت الآمال بالتأساء

والتزمت الصبر العسير وإن كا

ن مصيرًا - بالطبع - للجبناء

وبنفسي عزيمة تتسامى

أن تراني فريسة الأرزاء

وبدهري في جوه تتراءى

سحب من صروفه العسراء

فأنا اليوم بين نفسي ودهري

في عراك يجني على أعضائي

يا صديقي، كم رحت أطلب

برءًا في أمور عديدة سمحاء

فتطلبت في المجلات والكتب

نديمًا: أحلى من الندماء

وتوسمت في الغناء وفي كام--

--ل لهوي، صفوًا جميل الرواء

وتدلهت في الغرام زمانًا

غير خاف عليك فيه ادعائي

وتسمعت في المجلس اسمى

ملح القول من فم الظرفاء

واعتزلت الأخدان حينًا وفي

العزلة صقل للذهن والحوباء

وتذكرت ماضيًا ملؤه الحظ

تمامًا من لذة ورضاء

وتناسيته وإن كان ما في

حاضري قطرة من الدأماء

وتعللت بالقضاء وعلقت

عليه حلو المنى بالرجاء

وتركت القضاء يجري بما شا

ء كما شاء مبدع الأشياء

وقطوبًا قابلت وجه حياتي

وبسوما واجهته برياء

ورأيت الحياة في البُرْدِ الضا

في سواء، أو في طمير الرداء

كل هذا فعلته ولعمري

لست أدري للآن أين دوائي

* * *

يا صديقي، وما دواعي همومي

ونحولي وشقوتي وبلائي

غير فقدي لراحة النفس دومًا

واكتئابي لحلة التعساء

ووجودي في موطن جل

ما فيه قبيح، ومشبع بالوباء

فاندفاع الأقوام للخلة السو

ءى، وترك الفضيلة الحسناء

وتلهي الشبان والشيب بالتافه

شأنًا يعود، بالشحناء

وانقسام الأفكار والجهد س–
–يان لدى المترفين والدهماء
وتفشي الأثرات والبغض
والوحدة حتى في الجنس والأزياء
وكساد الآداب والعلم فينا
ورواج الخرافة الخرقاء
واحتقار الأحرار من نخبة القو
م وإعلاء منزل الأغبياء
وبقاء الحجاز أقدس قطر
في عداد الأموات لا الأحياء
كل هذي عوامل تجعل البر
ء محالًا من قسوة الأدواء
جدة ––– الصامت

تاريخ مجلة (اليمامة) مملوء بالاصطدام مع الرقابة والجهات المسؤولة عنها، ولنطالع بعض النماذج التي عوقب بسببها قائلوها أو عزل مسؤول التحرير عن الصحيفة، فقد نشرت مجلة اليمامة – بعد إلغاء صحافة الأفراد وتحولها إلى مؤسسات صحفية – في عددها (123) بتاريخ 1386/6/22هـــ قصيدة «صلاة الميعاد» للشاعر العراقي عبد الأمير جعفر وقد نشرت في مجلة اليمامة، وكان مدير تحرير المجلة حينها (عبد الله نور) الذي قدم اعتذارًا منشورًا بالعدد بالتالي رقم (124) تحت عنوان (كلمة الصحيفة) ومع ذلك اختفى اسمه من العدد التالي رقم (125).

* * *

صلاة الميعاد:

ويقول الشاعر في قصيدته «صلاة الميعاد»[1]..
أترى.. هل ضمخ الليل بلحن من عذاب؟
وتوارى في رؤى الحلم،
وهل صلى وغاب؟
يتخفى في متاهات سحيقة
أترى هل عاد إنسانًا يغني
لشقاء المتعبين؟
زارعًا يهتف: يا يوم الحصاد
يا إلهًا يحرق الأرض بأنفاس الحقيقة
شامخًا فوق لظى الشمس

وآلام الخليقة

صاعدًا رغم الجراحات العميقة

تهبُ الكبريت والقمح وأحلام المعاد

* * *

كنت أشدو

لنبيّ يتخفى في زوايا صومعة

يمضغ الصمت، حكايا مترعة

غارقًا في لجة الضوء وأعماق الفراغ

عاد أيلول، وما عاد معه

كنت أسترحم دربًا ضل فيها

عبثًا يرجع من صلى وغاب

أطفأ النور وغنى

آخر العمر يباب

صدئت ألحانه، ماتت

بريح الزوبعة

* * *

نذكر كذلك قصيدة أخرى بعنوان: «لا تخافي مزقية» لـ (حميد غريافي)، والتي نشرت في جريدة «اليوم» وذلك عام 1390هـ، وبسبب هذه القصيدة شتمت الجريدة ومسؤولوها على منابر المساجد، و لم يجد (غريافي) أمامه سوى الهروب خارج البلاد، إلى لبنان. ولنطالع القصيدة التي يقول (حميد الغريافي) فيها[1]:

مزّقيه..

ذلك البرقُعَ

وارميه وجِنّي..

مزّقيه..

واخرجي من موكبِ الموتِ

إلى العرسِ

وغنّي..

مزّقيه..

أيُّ شؤمٍ أنتِ فيه؟!

أيُّ ليلٍ أنتِ فيه؟!

أيُّ ذُلٍ أنتِ فيه؟!

أيُّ قبرٍ أنتِ فيه؟!
حطميه..
حطمي الخوفَ بعنفٍ
لا تأنـّي!
حطمي الصمت وقولي وتمني..
حطمي السجن وقضبان التجني
وانثريه..
فوق رمل القهر
فوق الرافضين
فوقَ جمر الوأدِ
فوق الخائفين
فوق كل الخائفين..
فوق وادي النومِ
فوق النائمين..
فوق مَنْ يبكي على ماضٍ دفين!
واساليه..
واسألي الآيات
قولي
مَنْ ترينْ
أسدَلَ الليل
على وجهِ القمرْ؟!
من ترين
قال: فليشقَ البشر؟
قال: فلنزرعْ مكانَ الوردِ
شوكًا وقَتَرْ؟!
مَنْ ترينْ
قال: لا يبدُ الجبينْ..
قال: لا يبدُ الحَوَرْ؟!
اسأليه..

اسألي..

اسألي يا بنت رب العالمين!

قاوميه..

أنتِ لست القوسَ

يلويها متى شاء يصيدْ!

أنت لست الناقَةَ الحبلى

لإنجاب «الوليد»

وماءَ الغسلِ في النأي،

وحُقًا من حليب أو ثريدْ

أنتِ لستِ الغُترةَ البيضاءَ

يشريها ويرميها

متى يبغي جديد..!

أنتِ حقُ ويقين..

أنتِ من أجمل ما أبدع

ربُّ العالمين..

أنتِ كالفتح المبين

أنتِ صبحُ الكون وضُّاح الجبين

أنتِ فوحُ الياسمين..

أنتِ بَوْحُ العاشقينْ..

فيكِ قد رقَّتْ حضاراتُ السنين

اسأليه..

وارفعي الرأس بتيه..

اسألي يا بنتُ ربّ العالمين!

* * *

رسالة المتنبي الأخيرة إلى سيف الدولة:

وفي جريدة «الجزيرة» تمّ نشر قصيدة «رسالة المتنبي الأخيرة إلى سيف الدولة» للشاعر الدكتور «غازي القصيبي» بتاريخ 1404/5/3هـ، وبعدها وفي 1404/9/24هـ وبسبب هذه القصيدة تمّ استبدال رئيس تحرير الجريدة تحت مسمى «الاستقالة» وأُعفي الوزير من منصبه.. ويقول القصيبي في هذه القصيدة:

بيني وبينك ألفُ واشٍ يَنعبُ

فعلامَ أسهبُ في الغِناء وأطنبُ؟

صوتي يضيعُ ولا تحسّ برَجعِهِ

ولقد عهِدتُكَ حين أنشدُ تُطرَبُ

* * *

وأراكَ ما بينَ الجُموعِ فلا أرى

تلك البشاشة في الملامِحِ تَعشُبُ

وتَمُرُّ عينُكَ بي وتَهرَعُ مثلما

عبر الغريب مُرَوعًا يتوثَّبُ

بيني وبينكَ ألفَ واشٍ يكذبُ

وتظلُ تسمَعُهُ.. ولستَ تُكَذِّبُ

* * *

خَدَعُوا فأعجَبَكَ الخداعُ ولَمْ تَكُنْ

من قَبلُ بالزِّيف المُعَطَّرِ تُعْجَبُ

سُبحَان من جَعَل القُلوبَ خَزائنًا

لمشَاعِرٍ لَمَّا تَزَلْ تَتَقَلَّب

قُلْ لِلوُشَاةِ أتَيتُ أرفَعُ رايَتِي

البيضاء فاسعوا في أديمي واضرِبُوا!

هذي المعاركُ لستُ أُحسِنُ خَوْضَها

من ذا يحَاربُ والغَريمُ الثَّعْلبُ؟!

ومن المُنَاضِلُ والسِّلاحُ دسيسةٌ

ومَنِ المُكافِحُ والعَدُوُّ العَقْربُ؟!

تأبى الرُّجُولَةُ أَنْ تدَنِّسَ سَيفَها

قد يَغلِبُ المِقدَامُ ساعةَ يُغلَبُ

في الفجرِ تحتَضِنُ القفَارُ رواحِلي

الحُرُّ حين يرى المَلالَةَ يَهْرُبُ

والقَفرُ أكرَمُ لا يفيضُ عَطَاؤهُ

حينًا.. ويصغِي لِلوُشَاةِ فَيَنضبُ

القفرُ أصدقُ من خَليلٍ وُدُّهُ

مُتَغَيِّرٌ.. متلَوِّنٌ.. مُتَذَبْذِبُ

سأصُبُّ في سمِعِ الرّياح قصائدي

لا أْرتجي غنْمًا.. ولا أتكسَّبُ

وأصُوغُ في شَفَةِ السَّرابِ مَلاحِمِي

إن السَّراب مع الكرامةِ يُشْربُ

أزِفَ الفراقُ.. فهلَ أُوَدّ ع صامتًا

أم أنتَ مُصْغٍ للعِتابُ فَأعتبُ؟

هيهاتَ ما أحيا العِتَابُ مَودة

تُغتَالُ.. أو صَدَّ الصُّدود تقرُّبُ

يا سيِّدي! في القلب جرْحٌ مُثقل

بالحُبِّ.. يلمِسُه الجَنينُ فيَسْكُب

يا سيدي! والظُّلمُ غير مُحَبَّبٍ

أمَّا وقَد أرضَاك فهو مُحَبَّبُ

* * *

سَتقالُ فيك قصائدٌ مأجورةٌ

فالمَادِحونَ الجائِعونَ تأَهَّبوا

دعوى الودادِ تجُولُ فوقَ شفَاهِهِم

أمّا القلوبُ فجالَ فيها أشْعَبُ

لا يَستوِي قلمٌ يُباعُ ويُشترى

وبَراعةٌ بدَم المحاجرِ تُكْتُبُ

أنا شاعر الدُّنيا!.. تبطّن ظهرها

شِعْري.. يُشَرِّقُ عَبرها ويُغَرِّبُ

أنا شاعرُ الأفلاكِ!.. كُلُّ كُلَيمَة

مِنّي.. على شَفَقِ الخُلودِ تَلَهُّب

ماذا تقول شجرة لأختها؟

هذه القصيدة للشاعر (حمزة شحاتة) حذفت من ديوانه الذي طبع بعد وفاته، وقد أشرف على طبعه لجنة لجمع شعره بإشراف الأمير عبد الله الفيصل، وقد نشرت القصيدة قبل عشر سنوات في مجلة «التوباد» واطّلع الأمير فيصل بن فهد على العدد قبل توزيعه فطلب نزعها من العدد قبل توزيعه، والقصيدة بعنوان «ماذا تقول شجرة لأختها؟» وهذا نصها كاملًا:

أكذا نحن – حيث نحن – مقيمان على الخسف ليس نرجو فكاكا؟

كأسيرين، لا نريم ولا نملك سعيًا، والكون فاض حراكا

ترسل الشمس حرها فوق رأسينا سياطًا والريح طعنًا دراكا

وتعيث الطيور فينا – على ضعف قواها – ضراوة وانتهاكا

لا الأديم المبسوط فيه لنا فسحة خطوٍ ولا بلغنا السماكا

وأرانا – وعمرنا نهبة العجز – سنقضي كما حيينا ركاكا

أفهذا، لأننا ننكر العيش غِلابـًا، ونجتويه عِراكا؟

* * *

لم يا أخت تؤثر الصبر، والصبر – على ما ترين – قيد المساعي

ما لنا من ثمارنا – وهي من صنع قوانا – إلا نصيب الجياع

ما أرانا للحارثين سوى نهب، وللآكلين غير متاع

فتعالي نُداوِ بالقول قلبينا، ونعزمْ به على الأسماع

علنا بالغان بالقول ما لم يبلغ الصمت في مجال الصراع

رب قولٍ هزّ العزائم أو أحيا الأماني أو استحثّ الدواعي

بل دعينا نثر على تربة الضيم فإن الحياة فوق التلاع

* * *

أي عيشٍ هذا الذي نحن صالوه هوانًا وفاقة وشنارا؟

أخرست فيه دعوة الحق والعز فعادا ضراعةً وصَغَارا

وغدا راجح النهي فيه منقوصًا وحُرُّ الضمير يكدي عثارا

قد ظمئنا والماء ملء السواقي واهتدى غيرنا وعشنا حيارى

أفلا تحزنين للشجر الباذخ جفت جذوره فانهارا

ويلنا كم نلوب في محبسِ الضيم حيارى، وكم نظلّ أسارى

فلنثر ولنمتْ، فما أكرم الموت مصيرًا إن نعش أحرارا

* * *

أفلا تحزنين للواقع البخس ألفناه ذلةَ وخمولا؟

أفلا تحزنين للنور. للفرحة. نغشى الكيان عرضًا وطولا؟

ولنهر الحياة أضفى على شطئنه ضوء الجمال عبثًا ذليلا؟

ولهذا اللألاء فاض على الدنيا وأحيائها سنى مطلولا

ولحرية النفوس خيالًا وانطلاقًا ومأملًا وقبولا

ما نصيبي؟ ما نصيبْكِ من ذاك؟ أليس الحرمان والتعليلا؟

فانفضي عنك غمرة الحزن والخوف، وشقي للتاعسين السبيلا

* * *

ما لنا أوهن الخنوع قوانا فغدونا مُطلّحين رزاحا

أو لسْنا سلالة الشجر الشامخ أصلًا وعزة وطماحا

والعديد الذي يضيق به الغاب، أليس النخيل والأدواحا؟

أفلسنا به، وبالعمر اليائس أقوى يأسًا وأمضى سلاحا

إيه أختاه برح الصبرِ بالعانين، سالت به القلوب جراحا

ما أرانا في قلة، أطلقي الصرخة في الغاب تُلهبي الأرواحا

قد كرهنا الحياة أسرًا وصبرًا فلنرمها حرية وكفاحا

* * *

آن يا أخت أن نثور، فقد عشنا طويلًا على الرجاء المضاع

نتأسى باسْم العدالة والرحمة حُلمينْ في ظلام الخداع

إن حقًّا للحي يا أختاهُ وهم للواهن المُتداعي

وسبيل الحياة مذ كانت الدنيا وأحياؤها سبيل الصراع

لا تقولي: ما نحن في كفة الحرب! فما ضاقت الحياةُ بساع

نحن بالحق والعزيمة والإيمان في خير أهبة واضطلاع

فهلمي بنا إلى ساحة الموت نزلزل بها قوى الأطماع

* * *

ما لنا والحياة في الأسر لا السؤالَ بلغنا، ولا حمينا الذمارا

قد يئسنا واليأس أمضى سلاح ما أرى بعده لحي خيارا

فاتركي الناعمين في برزخ العيش يرودوا من الهوان القرارا

واتبعيني لنبعث الحرب شعواء تدك النجود والأغوارا

ولنحرر بها العزائم والأفكار ولنجعل الفناء شعارا

إيه أختاه مم تخشين؟! والدرب مهاد والظالمون سكارى

فلنثر إن في السماء على الحق غيورًا يبارك الثوارا

* * *

ما أرى الكون منذ كنا سوى سجن كبير أعدّ للضعفاءِ

يشرعُ القادرون فيه القوانين قيودًا للرق والإفناءِ

فإذا أَنَّ مثقل قيل قد ثار وجُنَّت شريعة الأقوياء

إيه أختاهُ فنثر ولنحطم كل قيدٍ ولنستبقْ للفداءِ

ليس في سُنة الطبيعة أن يُحْرز حقًّا إلا دم الشهداء

وهبينا متنا و لم نبلغ القصد، أليست حياتنا كالفناءِ

قد فقدنا يا أخت في الأرض عدلًا فدعينا نلوذ بعدل السماءِ

* * *

اللقاء:

ومن المواقف الأخرى والقصص مع الرقابة نذكر الأستاذ محمد المنصور الشقحاء، وذلك بسبب قصة اللقاء التي تمّ نشرها في مجلة (أخبار الأدب) المصرية وكانت هذه القصة السبب في استقالته من نادي الطائف الأدبي.. يقول الشقحاء في قصته:

«وقف في الطابور وأخذ يتلفت حوله، يعرف كل الوجوه التي انحشرت عنوة داخل صالة الاستقبال الرحبة يتذكر كيف جاء، عرج مصادفة على مكتب صديقه إسماعيل، فطلب منه مشاركته مشوارًا هامًّا، أخذه الارتباك الذي تقمص استعداد إسماعيل.

- سوف نلاقي شخصية هامة..
- أين..
- ونشارك في حب الخشوم التي.. نطالعها كل يوم.
- نعم..
- سوف نتأخر..

لم يفد التحذير، وصل الاثنان إلى القصر الكبير، الأضواء تتوهج رجال الشرطة في كل مكان، وآخرون يحدقون في كل قادم بقسوة.

الثبات وارد، أخرج إسماعيل من لفافة ملقاة على المقعد الخلفي للسيارة مشلحًا آخر، طلب منه أن يرتديه؛ الحفل رسمي، ارتدى المشلح وأخذ يتعثر في خطواته.

الصالة مليئة بالحضور، كلهم يعرفهم من تكرار مشاهدته لهم وهم يقبلون الطرف الأيمن للمشلح، أو ينحنون للثم الكف المبسوطة، في المناسبات المذاعة عبر شاشة التلفاز.

الساعة السادسة، الوقت يمرّ ببطء، الساعة السابعة صوت مؤذن يعلن عن دخول وقت صلاة المغرب، لا أحد يتلفت. لا أحد ينهض.

قامت مجموعة صغيرة من الصف الأول افترش كل واحد مشلحه، تقدّمهم رجل ملتح كبّر لصلاة المغرب، انضم آخرون من باقي الصفوف، عاد المصلون إلى مقاعدهم، وإن كان نصفها قد احتل بوافدين جدد.

الساعة الثامنة، بدت طلائع حركة، تناول معظم الجالسين القهوة، توزع في القاعة بعض رجال الشرطة، وآخرون من ذوي المهام الخاصة.

دخل صاحب القصر وهو يحادث آخر يسير خلفه بخطوات شبه منحنٍ، يحمل بين يديه ملفًا برزت من أطرافه أوراق ملونة، نهض الجميع، أشار صاحب القصر للآخر بالانصراف، انشغل الآخر بترتيب أوراق الملف وقد واجه الحائط.

اصطف الحضور في خط للسلام، جاء دوره، مدَّ يده لمس اليد الممدودة، شدَّ عليها كما هي عادته في المصافحة، افتر ثغره عن ابتسامة صغيرة وهو يتأمل الوجه عن قرب، تحرك بعد أن لمس تذمر من يقف خلفه.

لم يلاحظ سطوة صاحب القصر، شعر بأن الأشياء مألوفة لا يوجد ذلك الانبهار الذي يشاهده كل مساء على شاشة التلفاز.

حاول العودة إلى مكانه، فقد التركيز، لم يجد المقعد، كما فقد الطريق إلى إسماعيل الذي ما زال في الصف ينتظر دوره.

ويقول الشقحاء عن قصته:

عام 1993م/1414هـ تمّ نشرها في مجلة (أخبار الأدب) بالقاهرة، العدد السابع والثلاثون ولاحظها مسؤول كبير في وزارة الإعلام، بموجبه طلب مني مدير المطبوعات في فرع وزارة الإعلام بجدة الحضور وحقق معي عن المضمون وهدف النص.

وفي عام 1414هـ شاركت في أمسية القصة القصيرة في مهرجان الجنادرية فقمت بإلقاء النص على الحضور. وتمّ استدعائي من سمو الرئيس العام لرعاية الشباب الأمير فيصل بن فهد (رحمه الله) وقابلت سموه الكريم وناقشني في مضمون النص وكان سموه محاورًا وبارعًا ومثقفًا ومتميزًا فخرجت من عنده بقناعة إني أقصد الجانب الحسن كما تدل عليه نهاية القصة.

وعلى ضوء هذه القصة. صدرت توجيهات بمحاصرة نشاطي داخل نادي الطائف الأدبي والحد من النشر حتى تمّ دفعي بعد تغيير مهام أعضاء المجلس إلى الاستقالة عام 1414هـ.

كما نشرت في مجلة الناقد عدد مارس/آذار 1994م.

المفسدون في الأرض:

ومن الجرائد التي تعرض رئيس تحريرها للعزل بسبب النشر جريدة (المدينة) حيث نشرت في العدد (14200) بتاريخ 26 - 12 - 1422هـ/ 10 - 3 - 2002م قصيدة (المفسدون في الأرض) للشاعر عبد المحسن حليت في نهاية سنة 1هـ، وعلى أثر ذلك سجن الشاعر وعزل رئيس التحرير (محمد الفال) وتتحدث القصيدة عن فساد القضاء في العالم الإسلامي حيث إن هناك قضاة لا همهم إلا أرصدتهم في البنوك وعند الحكام.. وهذه الفئة – وإن كانت قليلة إلا أن ضررها بالغ وشرها عظيم..

ولنقرأ القصيدة معًا (وقد قدم لها الشاعر بما يلي):

«ورد في الحديث الصحيح عن النبي(ص) أنه قال: إن القضاة ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة، قاض عرف الحق وقضى بخلافه فهو من أهل النار، وقاض قضى للناس على جهل فهو من أهل النار، وقاض عرف الحق واتبعه فهو من أهل الجنة.

إن من المحزن أن القضاء في العالم الإسلامي يعاني كثيرًا من فساد بعض القضاة الذين لا همهم إلا أرصدتهم في البنوك وعند الحكام. وهذه الفئة وإن كانت قليلة إلا أن ضررها بالغ وشرها عظيم، ومن أكبر أضرارها أنها تسيء إلى الفئة الكثيرة من القضاة والعلماء الأتقياء الذين همهم الأكبر هو تعظيم أرصدتهم عند الله».

كُلكم قاتلُ ولا استثناءُ

والقتيلُ القضاءُ والشرفاءُ

سقطت رايةُ الحسين وعادت

من جديد بثوبها كربلاء

مات عصر الفاروق، لم تبق منهُ

غير ذكرى سُطورها بيضاءُ

واعتلتْ عُصبةُ اللصوص وماتتْ

في السجون العدالةُ العذراءُ

كُلكم من سقوطها مستفيدُ

كُلكم مذنبٌ.. ولا أبرياءُ

أكبر المجرمين أنتمْ ولكن

لا وجوه لكم ولا أسماء

أيها المرتشون من أين جئتمْ

ألغيرِ التُّقاة كان القضاء؟

تدَّعونَ التُّقى وأنتمْ ضباع

أكَلتنا.. فكُلنا أشلاء

تحت أنيابكم نئنُ.. ومنكم

لا فقير نجا ولا أغنياء

فكأنا وحلٌ وأنت زُلالُ

وكأنا أرض وأنتم سماء

نحن أهلُ الضلال دومًا وأنتم

عندنا المرسلون والأنبياء

لكْمُ الدين كله ولنا الشركُ

فنحن الخوارج السفهاء

فأبونا الحجاج وابن سلول

وأبوكم عليّ والزهراء

نحن من خان كل شرع ودين

وعلى الدين أنتم الأمناء

كلُّ صوت سواكمْ شيطانٌ

كل رأي عَدَاكُمُ فحشاء

وعروق الإيمان جفت لدينا

ولديكم عروقه خضراء

اعذرونا فنحن نسلُ يزيد

أيها التابعون والخلفاء

أيها المفسدون في كلِّ أرضٍ

قاتل اللّه علمكمْ، والسماء

كم ذبحتم من آية وحديث

ولحاكُم كم لطختها الدماء

فالدساتير كالعبيد لديكم

والقوانين في يديكمْ إماء

وتداجون ألف طاغ وطاغ

وله وحده يكونُ الولاء

وله منكمُ النفاق المصفَّى

والركوعُ الطويل والانحناء

وتُحلونَ ما يراهُ حلالًا

فالفتاوى منكمْ ومنه الجزاء

وإذا قال: حرَّموا حرَّمتُمُ

كل ما يشتهيه، حتى الهواء

هو مولاكمُ الذي تعبدوهُ

فهو نعم المولى ونعمَ الرجاء

أيها المُتخمون فسقًا.. أهذا

ما تقول الشريعة السمحاء

كيف صار القضاءُ عنزًا حلوبًا

يتسلى بحلبها من يشاء

أكلُ لحم الخنزير في غرفكمْ شِرك،

وأكلُ الحقوق فيه الشفاء

لا من الناس تستحون ولا اللّه

الذي منه يستحي الأنبياء

ولوجه الدينار قُمتمْ وصْمتمْ

فهو باق وما سواه فناء

وتغنون باسمه.. فلديه

يُصبح الرقصُ جائزًا والغناء

ولعينيه كم فقأْتُمْ عيونًا

فلعينيه يُستحبُ الدعاء

ونهبتمْ من أجله البرُ والبحر

ومنكمْ لم تنجُ إلا السماء

كلُّ ظلم بنا وكلُّ فساد

أنتم الرأسُ فيه والأعضاء

أيها المظلمونَ.. لم يبق وجه

فيكمُ يستحي.. ولم يبق ماء

كم يعاني من فسقكمْ أتقياءُ

ويقاسي من زيفكمْ علماء

همْ مع اللّه يسهرونَ.. وأنتمْ

مع ملايينكم دمى عمياء

فهمُ الشمسُ إن تعالى ظلامٌ

وهمُ السيفُ إن تمادى البغاء

وهم الذائدونَ عنا.. وعنهمْ

ستذودُ السماءُ والأنبياء

فلحاهمْ منيرةٌ بتُقاها

ولحاكُمْ تُنيرها الظلماء

كمْ تُحَنونها على كل وجهِ

ليزولَ البياضُ والارتخاء

والفسادُ الذي يعربدُ فيها

لا خضابٌ يخفيه أو حناء

أيها الغارقون في وحْل دنياكمْ

وفيه جميعكم شهداء

لست أهجوكمُ فأنتمْ ذئابُ

وكثيرٌ على الذئاب الهجاء

أنتم الميتون شيخًا فشيخًا

وبكُمْ لا يليق إلا الرثاء

* * *

صحافة الأفراد مرة أخرى

الفجر الجديد – الإشعاع – الخليج العربي:

والصحيفة الثانية في المنطقة الشرقية – أثناء وجود صحافة الأفراد – التي لم يكتب لها الاستمرار هي صحيفة «الفجر الجديد» فقد أوقفت قبل اكتمال طباعة عددها الرابع – فها هو رئيس تحريرها الأستاذ يوسف الشيخ يعقوب يروي لنا القصة.. «وعندما بدأنا في طبع الجريدة وجدنا إقبال القرّاء عليها، ضاعفنا العدد الثاني إلى ثلاثة آلاف نسخة، أما العدد الرابع الذي جرى إيقافه ومصادرته من قبل مدير الأمن العام، والذي لم يوضح لنا الأسباب، فقد كانت الأعداد الجاهزة للتوزيع أربعة آلاف نسخة، أما عن أسباب الإيقاف الذي طلب الأستاذ «أبو يعرب» معرفتها فحتى الآن لم نعرف تلك الأسباب؟ وقد كثرت التخرصات والأقاويل، فمنهم من خمّن أو ظن أن الحديث أو المقابلة التي تمّت بين الأستاذ (محمد الهوشان) أحد المحررين في الجريدة ورئيس شركة «الأرامكو» المستر (باركر) حول البترول وقلة عدد توظيف السعوديين، وعدم تشجيعهم، ربما أن ذلك قد ضايق رئيس الشركة، ولكني أستبعده ولا أظنه فقد كنت مستمعًا لذلك النقاش والمقابلة الطيبة، دون أن تبدو منه أي مضايقة بل رحب كثيرًا في تلك الزيارة والحديث الشيّق معه، وقد وعد بتشجيع الجريدة ما أمكن بالإعلانات وما يتعلق بالنفط، وقد عُرف عنه أنه من خير رؤساء الشركة الأميركية الذين عملوا في المملكة، ومهما كانت الأسباب حول إيقاف الجريدة فنحن على ثقة أن المواضيع الأدبية والثقافية والتعليقات التي نشرناها، تؤكد الروح والمشاعر الطيبة، ومدى إخلاصنا ومحبتنا للوطن، وتأكيدًا وإيضاحًا للتاريخ، فإنه بعد فترة من إيقاف العدد الرابع، وفي زيارة من أخي أحمد لسمو أمير المنطقة الشرقية المرحوم (عبد العزيز بن جلوي) طلب من أخي أحمد إعادة طبع ونشر الجريدة، ولكن أخي اعتذر عن ذلك وشكر لسموه تلك المشاعر والاهتمام تاركًا الأمر إلى فرصة أخرى.

ومجلة الإشعاع وقصتها لا تختلف كثيرًا عما سبق فصاحبها ورئيس تحريرها الأستاذ سعد البواردي (1349هـ)، يروي في كتاب «البدايات الصحفية» قصة الإيقاف الذي تعرّض له، فيقول: «وأخيرًا انتصرت الفكرة، وتقدمت إلى الجهات المسؤولة أستأذنها في إصدار مجلة، ولأن «الفجر الجديد» احتجبت اخترت «الإشعاع» امتدادًا لذلك الفجر الغارب، وكان هذا في منتصف عام 1374هـ/ 1954م، وجاءت الموافقة سريعة. كان عليَّ أن أصدرها في موعدها المحدد بداية عام 1375هـ ولكن كيف لقارب أن يتحرك دون مجداف؟

انتهت السكرة وجاءت الفكرة، وحاولت أن أستجمع ما أمكن استجماعه من مواد مساعدة وفشلت، وتوكلت على الله، وقد صدر العدد الأول في حجم صغير وطباعة متواضعة لدى مطابع المرحوم (خالد الفرج) بالدمام في ثمان وأربعين صفحة، وكنت – للأسف – كل أسرة تحريرها، بل أكاد أقول كل كتابها، وتحت هذه العناوين جاءت الكتابات متواضعة إلى أقصى حدّ (سعد البواردي) «س. ب» «فتى الوشم»، «أبو سمير»، «أبو نازك» كانت ميزانيتها تقتطع من مرتبي الصغير أكثر من نصفه – لا يهم – المهم أن تبقى المجلة أطول أمد ممكن.

فيما بعد – بدأت الأقلام تتوالى – جلها أقلام شابة واعدة مليئة بالحماس والتدفق الوطني، من بين كتّابها المعروفين آنذاك «الأمير عبد الله الفيصل»، «محمد حسن عواد»، «إبراهيم العواجي»، «محمد المسيطير»، «صالح الصالح»، «عثمان شوقي» وآخرون.

طوت الصحيفة عامها الأول، دلفته إلى عامها الثاني، وقد أخذت حجمًا أكبر في مقاسها، كان لسانها في بعض الأحيان لاسعًا ينتقصه الدفء، الأقلام مشبوبة تتعامل مع ما حولها بجرأة حادة تفتقدها صحافة اليوم لأنها كانت تعيش عصر تحولات سياسية واجتماعية، ومن هنا جنت على نفسها براقش، وجاءت القشة التي قصمت ظهر البعير يوم أن وقفت متصدية لبعض التجاوزات بحماس زائد عن الحد.

صديق وزميل كان يعمل في حقل الأدب، كان السبب – أو هكذا أوحى المرحوم الشيخ عبد الرحمن القويز لبعض المقربين منه – قال بأمانة النقل، إن صاحبنا حمل العدد الثالث والعشرين من مجلة «الإشعاع» الصادر في شهر ذي القعدة عام

1هـ، إلى المرحوم الأمير عبد الله بن عبد الرحمن واضعًا إصبعه على الدمل – كما يعتقد – قائلًا لسموه: «انظر ماذا يقول سعد البواردي عن.. وعن». وهنا ثارت ثائرة سموه، وفي حضرة من المرحوم الملك سعود توسعت دائرة الإشكال.. والسؤال والمساءلة. وفي الهجيع الأخير من الليل الطارق على الباب، وكانت الضيافة التي أشهد أنها كريمة تعاملها وتداولها باستثناء أسبوعها الأول الذي كنت فيه أناجي السقف والنوافذ الموصدة، والأرض العارية، شهران وبضعة أيام كان أمامي الخيار الصعب، أن أظل داخل ضيافتي أو أن أعود إلى مسقط رأسي لمدة عام جزاء لي على سلاطة اللسان وردعًا لأمثالي، واخترت تراب «شقراء»، ومنه إلى «الرياض» حيث تحول مجرى حياتي 180 درجة من بائع قطع غيار إلى بائع كلمات أكثرها لا يستحق الشراء.

لنتابع القصة مع (سعد البواردي) ففي مقابلة له بالمجلة العربية تحت عنوان «تجربة ما زالت وليدة في عمر الزمن» يقول البواردي: «أتاحت لي فرصة النقل إلى مدينة «الرياض» مكسبًا كبيرًا دونه كل المكاسب، كنت على مقربة من أخي وأستاذي وأبي الروحي الراحل العلامة الشيخ (حمد الجاسر) – رحمه الله – الذي فتح لي قلبه وعقله وأحلني منه في منزلة الابن، وأتاح لي فرصة إطلالة أسبوعية عبر منبر صحيفته «اليمامة» امتدت لعدة سنوات من خلال زوايا ثلاث «من النافذة – الباب المفتوح – مع الناس» وبعد أن طرأ عليها ما طرأ وتميّزت ملامحها وتوجهاتها الفكرية في عهدة غير عهدته أوصدت النافذة وأُغلق الباب.. وودعت الناس إلى أناس آخرين، أقرأتهم السلام من خلال زاوية يومية تحت عنوان «السلام عليكم» استمرت لعدة سنوات، كانت هي صحيفة «الجزيرة» التي وجدت فيها مراحًا وارتياحًا وتعويضًا عمّا فات.

ويا للفرحة التي لم تتم، لقد طرأ عليها من التغيير ما طرأ على سابقتها، تغير مدير التحرير وجاء آخر بمزاج متغيّر، أقل ما يوصف به أنه يفتقد شجاعة الموقف حتى أقلها يسرًا وشفافية.

فاجأتني «الجزيرة» الجديدة برئاستها بمقالة كنت علقت فيها على الأفراح والاحتفالات التي عمّت وطني ابتهاجًا بفوز فريق الشباب لكرة القدم وحصوله على كأس العالم الذي جرت منافساته في شرق آسيا، قلت فيها إنه جميل أن نحتفي ونحتفل بهذه المناسبة التي أعطت كسبًا رياضيًّا وإعلاميًّا عالميًّا أكثر مما أعطته أجهزة إعلامنا – كان هذا هو المدخل لما بعده «قلت حريّ بنا أن نوفي فرحتنا إلى ما هو أهم من تسديد أهداف كروية، وكنت أعني الأهداف المصيرية المسددة في مرمانا من لدن العدو الصهيوني، هدف في سيناء وآخر في الجولان، وثالث في القطاع وغزة، قلت فاجأتني «الجزيرة» لماذا؟ لقد نشرت المقطع الأول الذي يتحدث عن أهداف الكرة.

واجتزأت أهداف الكرة الذي هو بيت القصيد، وكان أن أوصدت بوابة التعامل بعد كل هذا التحامل من رئيس التحرير الجديد احتجاجًا على عملية نسخ ومسخ وسلخ، ما أنزل الله بها من سلطان، وفي ظلّ مناخ رديء كان وطننا بقيادته وشعبه في طليعة المستنكرين له المستنفرين من أجله.

ويكمل الأستاذ (سعد البواردي) تجاربه قائلًا: «تجربة ثالثة، هذه المرة مع مجلة تصدر أسبوعيًّا غالية على قلبي، كان لي فيما مضى معها إسهامات متواضعة، آخرها تمّ نشره منذ عدة أعوام تحت عنوان «حوار بين حمار وحمار» الحماران «هيهان» و«جحشان» محبطان مما يجري على أرض الواقع يشتكيان لبعضهما الغبن والشعور بالمهانة والقهر الذي يعاني منهما الإنسان في عالمنا الثالث وهو مستسلم لسطوة الكبار والصغار دون حراك وكان لسان حالهما يردد:

من يهن يسهل الهوان عليه

ما لجرح بميت إيلام

بعد هذا الحوار الحماري صمتنا عن الكلام المباح وغير المباح لأسباب ما زالت في عالم الغيب.

وتجربة رابعة عمرها عقدان وأكثر نشرتها في زاويتي اليومية «السلام عليكم» بصحيفة الجزيرة طرحت خلالها فكرة إنشاء فصول ابتدائية مختلطة تتيح للطفل في عمر مبكر التعرّف على زميلته عن كثب – ملامحها، طباعها – ويختزنها داخل

ذاكرته بعد أن يكبر، تسهل أمامه عملية الاختيار لشريكة حياته بدلًا من أن يكون العشق لغيره والزواج المطبق العينين له.

والردود على هذا الطرح المبكر زمنيًّا جاءت غير محبذة أو مستنكرة أو متحفظة على أقل تقدير.

والتجربة الخامسة الأكثر إثارة وصخبًا وإدانة يوم أن طالبت في الزاوية نفسها إنشاء دور عرض سينمائية تقدم أفلامًا اجتماعية وتاريخية تجدد خلايا الركود الذهني، وأيضًا مسارح للغرض نفسه تشرف عليها الدولة، وتختار لها المادة التي تثري.. وتسري عن النفس.. وتستغرق الفراغ القاتل، وما ينطوي عليه من مخاطر سلوكية وأمنية واجتماعية.. قامت الدنيا و لم تقعد، أصبحت هدفًا للتقريع والترويع بل إلى ما هو أقسى وأشدّ وقعًا على النفس إلى درجة التكفير. تسعة وعشرون عددًا، تسع وعشرون صفحة بالتمام والكمال شرعت في وجهي تستلب مني حق حرية الرأي، صادر وتصادم من بين هذا الكم الهائل من ركام العاصفة ألغيت كلمتين أو ثلاثة – لا أدري – هي التي وقفت بشجاعة وأدلت بدلوها دون خوف أو تردد.. واللافت للنظر في زحام هذا التصادم بين وجهة نظر وأخرى أن لا أحد من حملة الأقلام المهزومة تملك الشجاعة ووقف حيث تملي عليه قناعاته.

آخر التجارب.. أو حقول الألغام التي تزرع أمام جادة الفكر كي يكون السير عليها محفوفًا بالمخاطر ما تعرض له كتابي «رسائل إلى نازك» الذي صدر قبل بضع سنوات ضمنته بعض السلوكيات وبعض المسالك التي نعبرها بكوننا بشرًا متأرجحين في خطواتنا بين داعي الخير وبين باغي الشر، بين الفضيلة والرذيلة، بين الخطأ والصواب، اخترت طوعًا وعن قناعة أن أجعل من شخصيتي حقل تجارب كبطل محوري وكبش فداء لتلك الممارسات المتقاطعة المشحونة بالمفارقات دون غيري كيلا يظن أحد أنني أعنيه وبعض الظن إثم، ذات يوم، وبعد أن صدر الكتاب نشرت صحيفة «الندوة» لأحد كتّابها الشباب المقربين إليها جدًّا كلمة يتهمني فيها بالجنون، بل ويطالب بمحاكمتي وتوقيع أقصى عقوبة ممكنة في حقي»[1].

لننتقل إلى جريدة أخرى وحكاية أخرى من حكايات الرقابة، وهي جريدة «الخليج العربي» حيث خشي صاحبها ورئيس تحريرها الأستاذ عبد الله الشباط (1353هـ) أن تلحق جريدته برصيفاتها فأصبح حريصًا على ألا يعكر صفو الرقيب فنجده يضطر إلى قطع جزء من صفحة العدد (123)، يقول «وفي العدد (123) » الخميس 6/3/1381هـ نقرأ في الصحفة الثانية «قف لا تطبع» في الصحفة السادسة من هذا العدد وفي الصفحة الخاصة لشؤون المجتمع بالذات اضطررنا لاقتطاع جزء من باب «دبابيس» هذا الجزء لا صلة له البتة بالباب، ويبدو أن عامل الصف وضع بعض أسطر لا وحدة موضوعية تتحد بها كانت قد حذفت في عدد مضى بعد أن ضاق نطاق الصفحات عن استيعابها ووضعها ضمن مواد الباب، ولما كان نشرها بشكلها المزري قد يقابل بالكثير من الاستهجان فضّلنا اقتطاعها خاصة، وأن المصحح لم يلتفت إليها قبل الطبع، فنعتذر آسفين لما حدث. وبالفعل صدرت الصحيفة وقد اقتطع منها 10 سم × 4 سم وسط الصفحتين 4 و5 4[1].

إلا أنه مع ذلك لم يسلم من محاذير الرقابة فخلفه الأستاذ علي أحمد بو خمسين، ومع ذلك لحق به لأسباب منها ما ورد في العدد (178) والصادر في 1382/4/19هـ بتاريخ 14/سبتمبر/أيلول 1962م، السنة الخامسة نجد أن الصحيفة قد تغيّرت لتحمل عنوانًا يختلف عن سابقه، وقد كتب أنها جريدة يومية تصدر نصف أسبوعية مؤقتًا صاحبها ورئيس تحريرها علي أحمد بو خمسين، ولهذا فقد أصبحت تصدر مرتين في الأسبوع واختفى اسم مؤسسها ورئيس تحريرها عبد الله أحمد الشباط. وفي العدد (420) بتاريخ الجمعة 1382/12/3هـ الموافق 26/أبريل/نيسان 1963م، وتحت عنوان «من حقيبة الإصلاح» نظام «من أين لك هذا؟» نقرأ.. «لقد سبق أن صدر مرسوم ملكي بالتصديق على قانون من أين لك هذا، وأثار صدور مثل هذا النظام رنة تفاؤل في أوساط الشعب الذي وجد في هذا النظام الوسيلة الحقيقية الفعالة لاستخلاص حقوقه من أفواه مغتصبيها. ولكن النظام لم يسر ولو لبضع خطوات، فقد كان كسيحًا منذ أن وُلد ونحن لا نعرف سببًا واحدًا معقولًا يدعو إلى تأجيل تنفيذ هذا النظام، لأن الأمل أن نستطيع عن طريقه استخلاص العديد من حقوق الشعب».

ويقول الأستاذ عبد الله الشباط صاحب ورئيس تحرير جريدة «الخليج العربي» إنه كان يجمع المقالات ويذهب بها لرئيس المحكمة الشرعية بالظهران الشيخ سليمان بن عبيد قبل نشرها، فهو المسؤول عن ما ينشر بالصحف في المنطقة الشرقية

وقتها، وقال إن الجريدة قد هددت بالإيقاف لنشرها ميزانية شركة كهرباء الخبر الوهمية لعام 1378هـ، لتزويده بها من قبل الشركة واكتشافهم للميزانية الحقيقية فنشر الميزانيتين معًا مما سبّب لهم إحراجًا، فشكته الشركة إلى مدير عام مديرية الصحافة والإذاعة والنشر قبل استحداث وزارة الإعلام.

---

(1) عبد الله عبد الجبار، «التيارات الأدبية الحديثة في قلب الجزيرة العربية»، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدولة العربية، ط1، 1959م، القاهرة ص199.

(1) عبد الله عبد الجبار، مرجع سابق.

(1) عبد الله الطريقي: «إلى أين نحن مسوقون؟»، مقال بمجلة اليمامة.

(2) حمد الجاسر: مجلة العرب، ج27، 8س - 17 محرم وصفر 1403هـ / نوفمبر/تشرين الثاني ديسمبر/كانون الأول 1982م، ص496 - 500.

(1) شهود هذا العصر، محمد عبد الله الوعيل، ج2، ط1، 1421هـ / 2000م.

(1) مذكرات وذكريات من حياتي، عبد الكريم الجهيمان، ط1، 1415هـ، 1995م.

(1) عبد الأمير جعفر - الحلة - العراق، مجلة اليمامة - العدد 123، ص16، 1386/6/22هـ.

(1) حميد غريافي، جريدة اليوم بالدمام، 1396هـ / 1976م. والقصيدة كما يقول أحمد المغلوث أنها منشورة في كتاب «الثمرات» للشاعر العراقي محمد بسيم الذوب طبع عام 1928م الموافق 1346هـ، دار الطباعة الحديثة، بغداد.

(1) سعد البواردي، المجلة العربية، العدد 213، صفر 1424هـ.

(1) جريدة الخليج العربي، العدد 123، الخميس 1381/3/6هـ.

كتّاب وتجارب مع الرقابة

اشترك الفلالي ذات مرة في استفتاء لمجلة المنهل عن الطريقة المثلى لتحسين اقتصادنا – قبل اكتشاف البترول بالطبع – فأجاب: إنه يجب علينا أن ننظم أخذ الزكاة الشرعية من كل صاحب ثروة ونضع المجموع في مشروع تجاري أو صناعي أو زراعي، وبذلك تُشغَّل كثيرٌ من الأيدي العاطلة، ولا تخشى على المشروع من الفشل لأن الزكاة تؤخذ من الأغنياء على رأس كل عام، وبذلك تمتد الثروة وتتوالد المشروعات الصالحة بالنظر لمورد الزكاة الثابت في كل عام.. ويقول الفلالي: «والإسلام حينما فرض الزكاة ترك لنا حرية تنظيمها في كل عصر بما يناسبه، واستشهد على ذلك بتنظيم الخليفة الثاني عمر بن الخطاب لبيت مال المسلمين في عصره، مع أن الأموال كانت في زمن النبي (تُجْبَى وتوزع في الحال، وكذلك في زمن أبي بكر الصديق، ولكن تطور الزمن لم يمنع عمر بن الخطاب من مخالفة الطريقة القديمة وتنظيم الأمور بحسب ما تقتضيه المصلحة في الزمن الذي يعيش فيه الناس)، وبعد عرض المقال على الرقابة، قال الرقيب: «إن هذا الكاتب شيوعي وإن الرقابة لا تجيز نشر المقال». ثم أُدخلت على المقال تعديلات أو بالأصح تشويهات قضت على المقال والفكرة!..

وعندما ألّف الفلالي كتابه: «رجالات الحجاز» وتمّ عرضه على الرقابة.. استدعته واستكتبه تعهدًا أن لا ينشر الكتاب ولا يطبعه!.. وأنه إذا فعل عكس ذلك يكون جزاؤه صارمًا رادعًا!.. لأن الرقيب رأى أن الكتاب يسيء إلى النبي (ص) وأصحابه لما يتضمنه من أفكار، ومن المآخذ كذلك على هذا الكتاب.. حديثه عن عبد الله بن عباس من أن ذهنه كان كعدسة الآلة المصورة لا ترى شيئًا ولا تمرّ على شيء إلا التقطته، حيث قالت الرقابة: «أي كفر أبلغ من هذا؟! ذهن ابن عم الرسول (ص) كعدسة آلة التصوير التي صنعها النصارى.. أيشبه صنع الله تعالى في صحابي جليل بصنع النصارى؟ هذا كفر!..».

ولقد نشر الفلالي أيضًا قصيدة غزلية اعتبرها الرقيب الديني خارجة عن حدود الأدب واللياقة، ولذلك منع نشر الشعر الغزلي، وظلّ هذا المنع جاريًا مدة من الزمن.

وفي إحدى المناسبات، وهي مناسبة «مشروع الطيران» تكوّنت لجنة لجمع التبرعات لهذا الغرض، فاستنكر ذلك أحد الأدباء وهو (عبد الله شطا) فنشر قصيدة في مجلة «المنهل» جاء فيها هذا البيت:

أمة تشحتُ الحجيج لتبني

طائرات لها من الصدقات

فانزعجت الحكومة واستدعت وزارة الخارجية الشاعر، وكذلك رئيس تحرير المجلة عبد القدوس الأنصاري، ومن حسن الحظ أن الذي تولى التحقيق هو السيد جميل داود، وكان وطنيًّا غيورًا فمضى الحادث بسلام.

وذات مرة أراد أحمد السباعي أن ينشر سلسلة من المقالات الاجتماعية بجريدة «صوت الحجاز» إلا أنه كان يشعر أن من الصعب عليه مواجهة البيئة بما تكره من الحقائق مواجهة سافرة، فلجأ إلى الحيلة أو تخيل أن هناك جماعة من الجن يصدرون جريدة في الربع الخالي اسمها «المرصاد» وقال السباعي: «إن رجلًا من أدباء الجن جاء إلى مكة حاجًّا، وسكن في قبو رئيس المطوفين، وأنه لفت نظره أثناء وجوده بمكة أشياء كثيرة كتب عنها كتابات مطولة نشرتها جريدة «المرصاد» وأن إحدى بنات الجن أحبته وتعلّقت به فكانت تحمل إليَّ أعدادًا من تلك الصحيفة، وإنني بدوري أنقلها من لغة الجن إلى اللغة العربية.. لكن تصادف بعد نشر عدة فصول أن تمّ تعيين المرحوم الشيخ حسين عبد الغني قاضي المستعجلة سابقًا، وكان شديد الوطأة على

السكارى وشهود الزور، ولما عُرضت عليه مقالة من تلك المقالات سأل: هل يعرف السباعي لغة الجن، فقيل له: لا.. هذا خيال، فقال: ها، خيال، يعني «كذب» أنا لا أوافق على نشر الكذب.

وفي كتاب: «يوميات مجنون» ذكر السباعي اقتراحًا على لسان أحد مجانينه مؤداه: «لم لا تكون للمجانين دولة كما كانت للعقلاء دول»، إننا جربنا «حكم» العقلاء في جميع أدوار التاريخ فوجدنا أن الصفة العامة لتاريخ العقلاء أنها مشبعة بالدماء، مطبوعة بآلات الفتك والدمار، ممتازة بألوان من الخراب، لا يحدّها وصف، فلماذا لا نقنع بما قاسينا في عهودهم، ونجرب ولو مرة واحدة أن نعطي فرصة الحياة للمجانين فنمنحهم قيادنا، ونسلم إليهم زمامنا ليحكموا آفاق الأرض». وحدث أن قرأ أحد المسؤولين الكبار ذلك الكتاب، ولفت نظره تلك العبارة، ولما التقى بالمؤلف بادره بقوله: «حاكمكم هذا.. أما أعددتموه؟»، وأسقط في يد السباعي، ولكنه ما لبث أن تماسك وأجاب إجابة لبقة وقفت بالأمر عند هذا الحد!.

كذلك هناك ما ورد في كتاب «أعلام الحجاز» لمحمد علي مغربي، وهو يتحدث عن أحمد محمد جمال في صفحتي (38، 39) بقوله: فمن الحوادث التي تعرّض لها وزملاؤه في المعهد السعودي أنهم أصدروا مجلة خطية سمَّوها «الأمل» المشترك في إصدارها الطلاب وقتذاك، وهم: عبد العزيز الرفاعي، وسراج مفتي، وعبد القادر جان، وعبد العزيز الربيع، وسراج خراز، وعلي غسَّال، وغيرهم.. وكان الطلبة ينشرون فيها الكلمات والقصائد من إنتاجهم. ويقول أحمد جمال في مذكراته: «فإذا بنا نفاجأ بطلب من الشرطة لكل واحد منا في بيوتنا مما أفزع آباءنا وأمهاتنا، وذهبنا إلى مقر الأمن العام، فيما كان يسمى – الحميدية – على عهد مهدي بك، وكان رجلًا مهيبًا يرحمه الله، واقتادونا إلى غرفة القسم العدلي، وكان يرأسه وفا يرحمه الله، وهناك أخذ منا تعهدًا بعدم إصدار المجلة، وإلا كان جزاؤنا شديدًا، فقلنا سمعنا وأطعنا.

وإذا كانت هذه الحادثة قد انتهت بسلام.. فإن الحادثة التالية عكس ذلك، فقد نشر بعض القصص القصيرة في مجلة الرابطة الإسلامية التي كانت تصدر في القاهرة سنة 1368هـ، وكانت هذه القصص بعنوان «صور من المستشفى» وكانت هذه القصص تصور حالات من إهمال الأطباء ومعاناة المرضى، وبسبب هذه القصص سجن سبعة أيام في السجن الاحتياطي بأجياد.

ويعلق أحمد جمال قائلًا على ذلك: «وقد حظيت في السجن بزيارة كبار القوم، العلماء والوجهاء أمثال محمد أمين كتبي، والشيخ سليمان الصنيع وكلاهما من العلماء، والشيخ بكري حمدي من موظفي رئاسة القضاة، وهو زوج أخت أحمد جمال، كما أنه أطلق من السجن بعد توسط الشيخ عمر بن حسن رئيس هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لدى الملك عبد العزيز، وكان عمر بن حسن يعطف عليه كثيرًا، وشجعه دائمًا على الاستمرار في طريقه الذي يسير فيه نحو العمل الإسلامي.

صحفيون في مواجهة مع الرقابة:

ومما يؤسف له كثيرًا عملية الاستدعاءات المتكررة من قبل وزارة الإعلام للكتّاب للتحقيق معهم، ففي يونيو/حزيران 1980م، وفي مقال نادر من الانتقاد المباشر، نشرت صحيفة «الرياض» الشكوى التالية: «وزارة الإعلام استدعت أمس الزميل سليمان العصيمي المشرف على صفحات الفن والمجتمع في تحقيق استمر نحو ساعة، وأعدّ له منذ ثلاثة أسابيع، والقضية ملاحظات نشرت عن الإذاعة والتليفزيون لهدف الإصلاح والنقد البناء، ومع ذلك فإن الوزارة بحساسيتها المفرطة تجاه النقد، اعتبرت هذه الملاحظات قضية كبرى يجب التحقيق فيها.. ترى لو أن كل الوزارات والجهات الحكومية بلغت بها هذه الحساسية تجاه النقد إلى هذا الحد.. كيف سيكون بمقدور الصحفيين التوفيق بين ساعات عملهم وساعات التحقيق؟!»..

ومن الحالات المعروفة أنه حدث في مارس/آذار 1981م أن أمر الملك خالد بفصل رئيس تحرير صحيفة الرياض الأستاذ تركي السديري، بعد أن وجه احتجاجات حادة إلى وزارة الإعلام ووصفها بأنها «وزارة النفي» كما شكك في أهلية الوزير للوفاء بالمسؤوليات التي تتطلبها الوزارة.

كذلك أقيل من منصبه في يناير/كانون الثاني 1984م رئيس تحرير صحيفة «المدينة» الأستاذ أحمد محمد محمود، وتمّ ربط الإقالة بمقال كتبه عن مرض الرئيس السوري حافظ الأسد يومذاك، ويبدو أن المقال تجاوز الحدود المسموحة، رغم ما هو معروف من خلاف بين السياستين السعودية والسورية.

وفي إحدى المرات تمّ فصل محرر الصفحة الثقافية في صحيفة «الجزيرة» لأنه نشر قصيدة لوزير الصحة الدكتور غازي القصيبي موجّهة إلى الملك، وذلك في مارس/آذار 1984م، حذر فيها الملك من المرتشين والمنافقين، وكان عنوانها: «رسالة إلى سيف الدولة» والنتيجة كانت إقالة القصيبي من منصبه قبل أن يعيّن سفيرًا لبلاده في البحرين في نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه.

ولقد منعت الرقابة مقالًا للكاتب عبد الرحمن الدرعان في جريدة «عكاظ» بسبب هجومه على الفنانين والفنانات التائبات وتطاوله على الفنان حسن يوسف بلا مبرر واضح!.

وفي مقال للكاتبة الدكتورة أميمة بنت أحمد الجلاهمة في جريدة «الرياض» بتاريخ 2002/3/11م بعنوان «رسالة عيد البوريم» تحدثت فيه عن عيد اليهود الذي يعدون فيه فطيرة من دم بشري لإطعام الحاخامات، تعرّضت بسببه للمنع من الكتابة»..

أما الكاتب فهد السلمان فتعرَّض مقاله بجريدة «الرياض» بتاريخ 2003/4/11م بعنوان «رسالة إلى أمير المؤمنين.. جي جارنر» لتعديل العنوان ليصبح: «رسالة إلى.. جي جارنر»..

كذلك الكاتب عبد الله إبراهيم الكعيد تعرّض مقاله في جريدة الرياض بتاريخ 2003/2/25م لحذف كلمة «حجب» من العنوان، فبعد أن كان العنوان «الغربال وحجب ثقافة الذات» أصبح «الغربال وثقافة الذات».

وتمّ إصدار تعميم هيئة التحقيق والادعاء العام برقم (9402/5/1) في 1420/5/12هـ، وينص على عدم إحالة كتاب ما ينشر في الصحف إلى المحاكم الشرعية لمخالفتها للنظام.. بل الجهة المسؤولة هي وزارة الإعلام، بمعنى أن هناك من تصرف من باب الاجتهاد.

بالإضافة إلى ما سبق ذكره فمن المقالات التي تعرّضت لمقص الرقيب مقال للأستاذ أحمد محمد طاشكندي بمجلة الثقافة ملحق «الجزيرة» بتاريخ 1424/3/11هـ – 2003/5/12م تحت عنوان «ماذا يريد القارئ من وزارة الثقافة والإعلام»، وجاء فيه: سؤال عريض وهام، نريد من هذه الوزارة أن تحقق لنا:

1 -مناخًا ثقافيًّا إعلاميًّا صالحًا ونقيًّا بعيدًا عن مثالب وعيوب الإعلام الموجه والإعلام الحاقد والإعلام الأسود.

2 -علمًا مبسطًا وإعلامًا مليئًا بالمعلومات والتقنية الحديثة المتطورة والمواكبة للحدث العالمي.

3 -أفكارًا حيّة ناضجة ومرنة ومفهومة للقارئ الذي لا يحمل درجات علمية عالية.

4 -مواكبة للأحداث والمؤتمرات والندوات الثقافية والأندية الأدبية القائمة على شؤون العلوم والآداب والثقافة الحديثة.

5 -تفاعلًا وتجاوبًا مع تطلعات ورغبات القرّاء للمجلات والصحف الأسبوعية والشهرية واليومية.

وقد نشرت المقالة على النحو السابق وقد حذف منها إحدى النقاط المتعلقة بالرقابة وهي «مسؤولًا واعيًا مثقفًا يوجه ولكن بنفس راضية صافية، لا يستعمل مقص الرقيب المشهور بضيق الأفق».

وهذا دليل على أن الرقابة ما زالت تمارس حتى اللحظة على قدم وساق.

يقول أ. علي الدميني في مقال له تمّ نشره على موقع «إيلاف» على شبكة الإنترنت بعنوان «حتى لا يكون خيار التطرف هو الباب الوحيد لأبنائنا» وذلك بتاريخ 24 مايو/أيار 2003م: الغلو والتطرّف في التعبير عن الرأي بالكلمة أو باستخدام أدوات القتل ظواهر بشرية للوجود والاجتماع البشري. ويمكن ملاحظة ذلك في محيط العائلة الصغيرة والأسرة

الكبيرة ومحيط الأصدقاء، والعمل والنوادي والملتقيات وحتى في اجتماعات مندوبي الدول في الأمم المتحدة، ولذا فالعنف بمعناه المطلق لا يتصف به فريق دون آخر، أو مجتمع دون سواه.

ولكن تلك الظاهرة ترتفع وتصبح خيارًا وحيدًا حين يتمّ تكريس الثقافة الأحادية الطابع في المجتمع «العائلة، العمل، الوطن» وذلك من خلال منح حقوق السيادة لطرف دون الآخر كالأخ الأكبر دون الأصغر أو الولد دون البنت والمصلح الديني دون المصلح الاجتماعي، أو هيئة الأمر دون هيئة التربية والتأهيل، وتشجيع التعليم الديني أكثر من التعليم العام «كدار تحفيظ القرآن والمعاهد العلمية الدينية» والسماح للجمعيات الدعوية الدينية باحتكار مجالات النشاط التثقيفي دون غيرها من جمعيات المجتمع المدني، وبذلك يتم تكريس فاعلية الاستقطاب الأحادي فيصبح المجتمع أكثر انغلاقًا، أو أقل تسامحًا مع الرأي الآخر، سواء في أساليب الحوار أو في مكونات مواد التثقيف أو في مساحات التعبير المتاحة أمام الجميع للمطالبة بحقوقهم الحياتية الأساسية والإعلان عن مشاريعهم النهضوية لتطوير الوطن.

ويقول أ.عبد الله بن بخيت في مقال بجريدة «الجزيرة» تحت عنوان (على هامش محاضرة رئيس التحرير): «يكاد يكون من المسلمات القول إن هامش المناورة للصحافة في المملكة محدود – سواء اتفقنا على هذا القول أو اختلفنا – أظن أننا سنتفق إلى حدّ بعيد على أن هناك تباينًا بين رؤساء التحرير في استنفاد هذا الهامش لمصلحة الجريدة والوطن فبعض رؤساء التحرير يسير بجريدته بمحاذاة الشاطئ طلبًا للسلامة، والبعض الآخر يغامر قليلًا ويبتعد عن الشاطئ بحثًا عن العمق، وقد كشفت لنا التجربة أن طلاب السلامة من رؤساء التحرير هم أول من يغرق وتغرق معه الجريدة، فقبل سنوات غرقت إحدى الجرائد السعودية الكبرى، وغرق معها رئيس تحريرها الذي كان يسير بها – من باب السلامة – عند الشاطئ».

ويستكمل عبد الله بن بخيت مقاله قائلًا: «نحن نعرف أن رئيس التحرير يواجه كمية من الضغوط لا بدّ أن تؤثر فيه، حسب اعتقادي هناك نوعان من الضغوط، ضغوط حقيقية، وهي ليست في الواقع ضغوطًا، وإنما توجيهات من أصحاب القرار تصل إلى رئيس التحرير بشكل غير مباشر، ولأنها تصل بطريق غير مباشر نسميها ضغوطًا، وهناك صنف ثانٍ من الضغوط يستند فهمها واستيعابها والتعامل معها على شجاعة رئيس التحرير، وعلى أساس رؤيته الفكرية والثقافية. وأظن أن الصنف الثاني من الضغوط هو أوامر وتوجيهات من أصحاب القرار، ترى ما هي الضغوط الأخرى؟ في الولايات المتحدة، وفي دول أخرى هناك جماعات نشطة للدفاع والترويج لأهدافها، بالكاد يقرأ أحد هؤلاء الجماعة مقالًا في جريدة يخالف وجهة نظرهم يقوم على الفور بمخابرة أعضاء الجماعة، ويطلب منهم توجيه رسائل احتجاج إلى الجريدة، فتصل الجريدة عشرات الرسائل، فتمثل هذه الرسائل وسيلة ضغط سيكولوجية على رئيس تحرير الجريدة تجعله يفكر مرة أو مرتين قبل نشر أي مقال من نوعه في المستقبل، وخصوصًا أن جماعات الضغط هذه تصيغ وجهة نظرها ملتبسًا مع التيار الرئيسي للمجتمع بصورة توهم أنها تمثله. إن قدرة رئيس التحرير على تهميش هذا الضغط وتجنب تأثيره عليه هو الذي يقرر نجاح الجريدة من فشلها ويؤثر في مسيرة الصحافة في البلاد..»[(1)].

مقالات كانت تحت مجهر الرقابة

نعرض فيما يلي لأربعة مقالات نشرت في الصحف المحلية، كانت مجالًا لمواقف من الرقابة، بعض كتّابها أوقفوا عن الكتابة وبعض رؤساء تلك الصحف عزل:

1 –– الإنسان والوطن أهم من ابن تيمية[1]:

من نافلة القول إن فهم الطريقة التي يفكّر بها هؤلاء الدمويون القتلة الذين ارتكبوا جريمة 12 مايو/أيار المشؤوم، هي الطريق الأسرع لاختراق منهجهم واستئصاله أو تقليصه على الأمل. لا يكفي أبدًا أن نستخدم معهم تلك الأساليب الإنشائية الوعظية السطحية المعتادة. لن تحل المشكلة إن لم نضع إصبعنا على الجرح ونحاول علاجه.

لماذا رفعوا راية الجهاد على الرغم من أنهم أفراد ليس لهم كيان سياسي؟

والجواب هو: لأن ابن تيمية (منظر الجهاديين) قال في «الاختيارات الفقهية» إنه إذا لم يقم ولي الأمر بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد، وجب على أهل العلم أن يقوموا بهذا الواجب. (وقد ردَّ عليه الدكتور أحمد موافي في تعليقه على «الاختيارات» بنقل كلام الإمام النووي الذي يخالف هذا الكلام ويبيّن ما فيه من فساد وخطورة).

هذا الكلام مشكلة حقيقية، يجب علينا أن نترك المجاملات وأن نقول: هذا الكلام غلط وكارثة حقيقية مؤداها إلى الفوضى العارمة وتهديد الوحدة الوطنية وعودة الجاهلية الأولى، فكل من يظن نفسه عالمًا سيحاول إزالة كل ما يظنه منكرًا، فالذي يعتقد أن الموسيقى حرام سيفجر المحلات التي تبيع الأشرطة والذي يرى الشيشة حرامًا سيفجر المحلات التي تقدمها وهكذا. هذا الكلام ليس مبالغة وما إطلاق النار على «الدشوش» منا ببعيد.

كيف استحلوا دماء غير المسلمين؟ الجواب: لأنهم لا يرون لحياة الإنسان قيمة إذا لم يكن مسلمًا، وجهلوا معنى قول الله تعالى: لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنْ الغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لاَ انفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ[1]، هذا من جهة. ولاعتقادهم أن وجود غير المسلمين في جزيرة العرب سبب كاف لقتلهم، وفاتهم أن اليهود كانوا موجودين في حياة النبي (ص) وبعد وفاته بدلالة أن درعه كان مرهونًا عند يهودي في طعام اشتراه منه، وغفلوا عما في صحيح ابن خزيمة (2 – 285) من قول جابر بن عبد الله: فلا يقربوا المسجد الحرام إلا إن كان عبدًا أو من أهل الذمة.

تأمل هذا الأثر فهو يبيح لمن كان بيننا وبينه عهد وذمة أن يدخل حتى المسجد الحرام.

وفي صحيح البخاري (3 – 129) أن عبد الرحمن بن عوف ألقى بنفسه على أمية بن خلف ليحميه من سيوف المسلمين في معركة بدر حتى إن عبد الرحمن أصيب بجرح في رجله لذلك.

فلينظر قتلة الأطفال لهذا الرجل المبشر بالجنة، كيف لم يتخل عن إنسانيته وعن حبه لصديقه «الكافر».

لماذا هذه الكراهية للبشر؟

لأنهم فهموا عقيدة الولاء والبراء على غير وجهها، فعقيدة الولاء والبراء عقيدة إسلامية أصيلة، لكن المقصود بالبراء هو التبري من الكفار المحاربين المعتدين وعدم معاونتهم على دولة الإسلام، ولا يمكن أن يصلح أبدًا قولهم: يجب عليك أن تكره كل من ليس بمسلم، فرسول الله عليه الصلاة والسلام كان يحب أبا طالب الذي مات مصرًّا على الوثنية فقال له الله: إِنَّكَ لاَ تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ[1] ومما يدل على أن الإسلام جاء ناشرًا الحب بين البشر، أن الإسلام أباح الزواج من الكتابية وهذا يلزم منه جواز محبتها ومحبة أهلها.

كيف استحل هؤلاء القتلة دماء المسلمين والأطفال؟

فعلوا هذا استنادًا إلى فتوى لابن تيمية في كتاب «الجهاد» من فتاويه تنص على أنه إذا تترس الكفار بمسلمين (بمعنى أنهم صاروا كالدرع الواقي للكفار) فإنه يجوز عندها قتل أولئك المسلمين للوصول إلى الكفار. وابن تيمية لم يستند في هذه الفتوى إلى نص صحيح من كلام الله ولا من كلام رسوله عليه الصلاة والسلام. ولا أعتقد أن هذه الفتوى تؤدي إلى تحقيق المقاصد العليا للشريعة، بل هي فتوى خاطئة مخالفة لهدي محمد (ص) الذي ثبت عنه أنه كان يوصي المجاهدين فيقول: «لا تقتلوا امرأة ولا طفلًا ولا شيخًا فانيًا».

لنقلها بصراحة مشكلتنا اليوم مع ابن تيمية نفسه.

لقد صنع بعض فقهائنا من ابن تيمية الحنبلي الحراني سقفًا لا يجوز تجاوزه بحال، جعلوا له في زمننا هذا، في بلدنا هذا مكانة لم يعرفها في بلده وفي زمانه، حتى إن بعضهم يساوي دون أن يشعر بين نصوص ابن تيمية ونصوص الشرع. يقولون لك إن ابن تيمية غير معصوم ويجوز أن يكون مخطئًا لكن أكثرهم لا يكاد يخطئه أبدًا، وبالتأكيد لا يقبل منك تخطئته. إذن لم نلوم إخواننا الشيعة على دعوى العصمة في أئمتهم إذا كنا لا نختلف عنهم من الناحية العملية.

ابن تيمية رائع وبراق ومذهل، ومما يزيد الناس استلابًا له هو ذلك النفس التقريري الحاسم الواثق من نفسه المسفه لمن خالفه، فهو إقصائي أحادي لا مكان للرأي الآخر عنده. هو يختلف عن الفقهاء الذين ينقلون الأقوال المختلفة دون ترجيح، أو مع ترجيح فيه تردد ونسبية. لذلك لم نجد لأحد مثل ما له من الحضور في فكر المنظرين الإسلاميين اليوم.

لكنه في الوقت ذاته على سعة علمه وكثرة اطلاعه، عاطفي وانفعالي ويحدث أن تصدر بعض فتاواه كردود أفعال غير موزونة كما في هاتين الفتويين.

أعتقد أنه يجب علينا كمثقفين يعلمون علم اليقين أين تكمن المشكلة أن تظهر وجوهنا ونرفع أصواتنا جميعًا بالقول: «الإنسان (مسلم أو غير مسلم) أهم عندنا من نقد فقيه أو حتى سقوطه، والوطن الذي نضع أيدينا على قلوبنا خوفًا عليه من حال جزائرية أخرى أهم وأغلى مليون مرة من ابن تيمية».

وقد أوقف كاتب المقال خالد الغنامي عن الكتابة بالصحيفة وعزل رئيس التحرير جمال خاشقجي بعد هذا المقال.

2 –– الرقابة الذاتية.. أشد بلاء[1]:

يمتدحني الأستاذ عبد الرؤوف الغزال – وهو أحد الذين أخذوا بيدي عندما بدأت الكتابة ل– (اليوم) قبل عدة سنوات – بأنني ممن يجيدون الرقابة الذاتية بحيث أصبحت مراقبة مقالاتي قبل نشرها لا تُشكّل إلا موضوعًا إجرائيًّا أظن أن الأستاذ محمد الصويغ – مسؤولي الحالي – يشاطر الأستاذ عبد الرؤوف هذا الرأي حيث تقلص الشطب والتصحيح بشكل يدعو للإعجاب. لم يعجبني في يوم من الأيام إطراء عبد الرؤوف ولا يزال الشعور بالإحباط المؤقت ينتابني في كل مرة أسرع لاقتناء (اليوم) حيث أجد مقالي قد نشر كاملًا.

صحيح أن شعور نشوة الانتصار على الرقيب ملهمة وجميلة لكن شعور الرغبة في التحدي هو ما يحفز الكاتب على شحذ أزاميل النحت والشعور بالقدرة على فك رموز الحجر في المقال القادم. أعتقد بأن شعورًا كهذا ينتاب كل هؤلاء الذين يستخدمون سلاح الحرف للإصلاح وسط ظروف مشابهة حيث تكون حرية الرأي مقيدة لظروف موضوعية أو غير موضوعية. وإذا كان الإنسان في هذه الحياة موقفًا.. يتأثر ويؤثر كما يؤكد ذلك الناقد المصري محمود أمين العالم فإن المشاعر السلبية لا بدّ وأن تؤثر على عطاء الإنسان ومساهمته في عملية الإصلاح. ولقد عثرت قبل عدة سنوات على جواب لمن يقعون في هذا الشعور السلبي لعدم الحاجة لمراقبة مقالاتهم. في اجتماع لاتحاد الصحفيين العرب في صنعاء قبل عدة سنوات قال أحد المشاركين في فعاليات المؤتمر وأظنه الدكتور عبد العزيز المقالح: إن على الكاتب أو الصحفي الذي يصل إلى مرحلة عدم مراقبة مقالاته وسط ظروف تنقصها حرية الرأي.. عليه – أي على هذا الكاتب – تقديم استقالته فورًا من الجريدة التي يعمل بها لأن استمراره يشكّل خطرًا عليه وعلى الآخرين. مع عدم موافقتي على هذا الرأي بشكل مطلق إلا أنني أجد نفسي في كل مرة أريد

الكتابة عن موضوع حساس – أجدني – وجهًا لوجه أمام العديد من التساؤلات المؤلمة يزداد هذا الشعور بالألم مع الشعور بتزايد أهمية الموضوع والإمكانيات الذاتية للشروع في الكتابة. ويمضي الوقت ويكتب الآخرون فيطغى أسلوب (عدة الشغل) على بعض الكتابات الجادة والمكتوبة بطريقة الكلمات المتقاطعة. قد يكون أسلوب الكلمات المتقاطعة مفيدًا للتصالح مع الذات لكن الموضوع لا يخص الكاتب بل يخص كل من له علاقة بالشأن العام. قد يعتقد الكاتب بأنه كتب عن الموضوع لكنه يفاجأ دائمًا بأسئلة الناس تطالبه بالكتابة حول هذا الموضوع إلا إذا كان خائفًا من السلطات. السلطات في كل زمان ومكان تدعو بل تطالب بالكتابة النقدية البناءة.. المشكلة هي في هذه الكلمة الأخيرة المستعصية بشكل أزلي على الفهم.

في اتصال هاتفي مع أحد المسؤولين الأردنيين عما يدعيه السياسي العراقي أحمد الجلبي من أن لديه (2500) وثيقة تثبت براءته من فضيحة بنك البتراء ومسؤولية أجهزة الأمن الأردنية في هذا الموضوع. يرد المسؤول الأردني على النحو التالي: «الجلبي ليس لديه وثائق وإلا فلينشرها وإذا نشرها فهي مزيفة على كل حال».

هذا هو منطق السلطة في التعامل مع الإعلام وقد يكون هذا المنطق مبررًا في نظر السلطة السياسية في أي زمان ومكان لكن المشكلة هي أن يقوم الإعلام باستعارة أسلوب السلطة وبشكل مقلوب أي بالتمجيد والمدح. في محاضرة ألقيت مؤخرًا حول الأوضاع في الخليج بعد الحرب ودور المثقفين في رسم تصورات المستقبل يقول المحاضر: إن العديد من مثقفينا يرون الخطوط الحمراء قريبة جدًّا بينما توجد أميال لا بدّ للمثقف من قطعها حتى يصل إلى هذه الخطوط.. هل أكون أحد هؤلاء المثقفين وأنا لم أكتب هكذا؟

3 – الكتّاب الخائفون... من ينقذهم من خوفهم؟[1]

سأحاول قدر الإمكان أن أكسر بعض حاجز الخوف الذي يعتريني عندما أهم بكتابة مقالي الأسبوعي، وأقول (بعض) لأن كسر الحاجز كله فوق طاقتي.. الخوف الذي يعتريني أجزم أنه يعتري طائفة من الكتّاب الآخرين الذين يمارسون الكتابة في معظم الصحف السعودية ولعل سبب هذا الخوف كثرة الأجهزة الرقابية وعدم وجود قانون واضح لما ينبغي أن يتجنبه الكاتب وبالتالي، فإن كل أنواع الرقابة الذاتية التي يمارسها الكاتب على نفسه أو يمارسها عليه رؤساء التحرير لا تجدي نفعًا في أحايين كثيرة. ومن يتابع حركة غياب بعض الكتّاب يدرك صحة ما أقول ويدرك في الوقت نفسه أن المقاييس المتبعة لهذا الغياب يكتنفها كثير من الغموض والتبدل...

الشائع عندنا أنه ليس هناك رقابة مسبقة على الكاتب وهذا صحيح، والشائع كذلك أن رئيس التحرير يملك الحق في نشر المقال أو إيقافه. وهذا صحيح أيضًا ولكن هذا كله لا يكفي ولا يحل مشكلة الخوف التي أتحدث عنها، فهناك مقالات يجيزها رئيس التحرير بناء على المعطيات التي يراها وبناءً على إجازته لأمثالها. ومع هذا فقد يغيب الكاتب عن الكتابة رغم كل هذه الاحتياطات المسبقة ولا يعرف الكاتب في هذه الحالة ولا رئيس التحرير لماذا يتخذ مثل ذلك القرار...

ومرة أخرى لا يعرف الكاتب بأي قانون سيحاسب إن رأى من يملك المحاسبة وجوب ذلك، هذا إذا اعتبرنا أن كل ألوان المحاسبة آنفة الذكر لها سند قانوني...

مجلس الشورى اقترح في إحدى جلساته قبل مدة وجيزة على وزارة الثقافة والإعلام إعطاء هامش واضح لكل الإعلاميين كي يعبّروا عن آرائهم بوضوح ولعل الإخوة في (الشورى) شعروا بمعاناة الإعلاميين وشعروا كذلك بمستوى الإعلام السعودي مقارنة بغيره في معظم الدول العربية ولا أقول الأجنبية لأن المقارنة هنا غير واردة على الإطلاق.

الحقيقة البارزة أن المواطن السعودي يترك إعلامه في كثير من الأحيان ويلجأ إلى الإعلام الآخر ليستقي منه معلوماته سواء عن بلده أو عن غيره، وهذا وضع ينبغي ألا يستمر، ولضمان عدم استمراره يجب إعطاء هامش كبير من الحرية لكل الإعلاميين... الحرية في القول تخدم أبناء الوطن بكل فئاتهم وبكل مراتبهم مهما علت لأنها تظهر لهم الحقائق كما هي دون زيف أو تمثيل وعندما يشعر الكل أن هناك من سيقول الحقيقة سيحرص هؤلاء على الإخلاص في العمل والإبداع فيه قدر

الإمكان.

ولعل قناة (الإخبارية) نجحت وتفوقت في تغطيتها للعمل الإرهابي الأخير في الرياض لأنه سمح لها بأن تمارس عملًا إعلاميًّا دون قيود، هذا الإبداع قد يكون مردّه الإخلاص أحيانًا، وقد يكون مردّه الخوف من الفضائح أحيانًا أخرى، وعلى جميع الحالات فإن المحصلة النهائية أن الوطن وأبناءه سيجدون عملًا طيبًا يحقق لهم أهدافهم وتطلعاتهم.

وعندما تكون حرية القول جزءًا من تكوين الإنسان سنجد أن كل مؤسساتنا دون استثناء قد تحسنت بصورة تلقائية وكبيرة لأن كل صور النفاق ستختفي، والنفاق كما هو معلوم هو الداء القاتل الذي يقود كل الأمم للتخلّف المميت.

البداية يجب أن تكون من الإعلام، والإعلاميون الصادقون المخلصون هم الذين يقودون أمتهم لكل الخير ويعملون على إعلاء شأنها... يقولون إن الصحافة هي السلطة الرابعة في المجتمع، فهل هي كذلك في مجتمعنا؟ لا أريد الإجابة على هذا السؤال لأنني ما زلت خائفًا ولكني أعرف أنها ليست كذلك في معظم الدول العربية حتى تلك التي تتشدق بأنها ألغت وزارات الإعلام لديها كي تعطي الحرية كلها للإعلاميين، صحيح أن هناك تفاوتًا بين دولة وأخرى لكن الحقيقة أنها كلها تخضع لضغوط تحد من الحرية اللازمة للإعلام المستنير.

أقول هذا كي أمني نفسي أن تكون وزارة الثقافة والإعلام في بلدي رائدة في هذا المجال فتسبق غيرها في هذا المجال الحيوي وتقدم لأبناء الوطن خدمة لا تنسى.. ولعله من المناسب في هذا السياق أن أشجع كل الإعلاميين أن يقدّموا شيئًا عمليًّا في هذا الاتجاه فيكسروا بعض الحاجز، وهم إن فعلوا ذلك فسيخدمون وطنهم ومواطنيهم كما أنهم في الوقت نفسه سيجعلون مهمة الإعلام أكثر يسرًا وسهولة... ولكن حتى يتحقق ذلك، ولست أدري متى سيتحقق، لعلي أقترح على وزارتنا أن تصدر بيانًا أو تعميمًا – سمه ما شئت – بين آونة وأخرى إلى رؤساء التحرير تخبرهم فيه بالمحرمات التي تورد الكاتب المهالك ليقوموا بدورهم بواجب الرقابة على الوجه الصحيح، تلك الرقابة التي تضمن لهم السلامة أولًا ولكتّابهم ثانيًا...

قد يقول قائل: إن الوزارة وحدها ليست الجهة التي تحلّل وتحرّم – إعلاميًّا فقط – وإن الوزارة في العادة تتفهم دور الكتّاب وقد تتعاطف معهم، فأقول هذا معلوم ومعروف ولكنها تستطيع التنسيق مع الجهات الأخرى. ومن ثم التنسيق مع رؤساء التحرير... بطبيعة الحال هذا ليس هو الشيء المثالي ولكنه قد يكون الشيء المتاح حاليًّا... وأيضًا هذا الواقع لن يحقق للوطن مكتسبات كثيرة لكنه أهون من إحساس الكاتب بوجود محرمات يخاف منها في الوقت الذي لا يعرف عنها شيئًا... وكما تجرأت على هذا الاقتراح المواجه للوزارة فإنني أتجرأ مرة أخرى على اقتراح آخر لمجلس الشورى فأقول: ليتكم توسعون دائرة مطالبتكم بإعطاء الإعلاميين هامشًا أوسع من الحرية الإعلامية فتخاطبون جهات أخرى تعرفون أنها تساهم في توسيع أو تضييق هذه الدائرة فتكونون بذلك قد قدّمتم لوطنكم خدمة لن ينساها لكم...

وأخيرًا فإنني أعرف أن كلمة (الحرية) لا ضابط لها عند كثير من الناس وهي تقترب بذلك من كلمة (الإرهاب) فكل من يستخدمها حسب أهوائه. ولهذا فإن ضابطها في بلادي – كما أرى – ألا تتعارض مع ثوابتنا التي نؤمن بها جميعًا...

4 – الخوف[1]:

فجّر الدكتور محمد علي الهرفي في مقالة له بجريدة الجزيرة تحت عنوان (الكتّاب الخائفون... من ينقذهم من خوفهم؟) في 2004/5/1م فجّر بركانًا صغيرًا في كل كاتب. بركانًا كان يشعر به ولكنه لا يجرؤ على تفجيره.

كتب يقول:

«سأحاول قدر الإمكان أن أكسر بعض حواجز الخوف الذي يعتريني عندما أهمّ بكتابة مقالي الأسبوعي. وأقول (بعض) لأن كسر الحاجز كان فوق طاقتي.. الخوف الذي يعتريني أجزم أنه يعتري طائفة من الكتّاب الآخرين الذين يمارسون الكتابة في معظم الصحف السعودية. ولعل سبب هذا الخوف كثرة الأجهزة الرقابية، وعدم وجود قانون واضح لما ينبغي أن يتجنبه الكاتب، بالتالي فإن كل أنواع الرقابة الذاتية التي يمارسها الكاتب على نفسه أو يمارسها عليه رئيس التحرير لا تجدي

نفعًا.. إلخ».

في كتابه (من هنا يبدأ التغيير) وتحت عنوان (شيء من الخوف) كتب تركي الحمد، ص44:

«نحن قوم مسكونون بالخوف. والمسكون بالخوف لا يمكن أن يكون قادرًا على التعامل مع العصر الحديث بكل قيمه وإيقاعاته ومشكلاته وإشكالياته. الخوف يعني الجمود وعدم الحركة والانعزال.. وهذه أمور لا يعترف بها هذا العصر القائم على الانفتاح والتغير المستمر والتجدد الدائم... إلخ».

تركي الحمد تكلم عن الخوف بصورة شاملة، وبأنه يشلّ الذهنية العربية في أي حقل من الحقول. وعند أي نخبة من النخب السياسية والثقافية على السواء. وسبب هذا الخوف الشامل هو الخشية من التغيير. أما الخوف الذي تكلم عنه الهرفي فهو خوف محدد.

5 – إشكالية القارئ والرقيب[1]:

في إشكالية الرقابة المحلية على الكتاب: نبدأ بسرد الحادثة التالية: روائي شاب صدرت روايته عن إحدى دور النشر العربية.. وطبعًا نشرت الصحف أخبار الرواية وصور الغلاف وصورة الكاتب مع بعض المقتطفات والتعليقات وكأن هذا هو الهدف النهائي من نشر الرواية التي منعت رقابيًّا من التداول في المكتبات. لمعرفة سبب المنع.. عليك أن تضحك من شدة ذكاء الكاتب الهمام أولًا.. قبل أن تفكّر في العتب على الرقيب.. ففي ثنايا سطور الرواية.. أورد الكاتب كلمة شعبية واحدة.. واحدة فقط كان يمكن أن تمر وتفهم دون أن يمنع الكتاب.. حيث إن معنى الكلمة.. يمكن أن يفهم بعدة وجوه.. غير أن الكاتب أصرّ على أن يضع المعنى الذي يشير إليه في هامش الصفحة.. فكتب المعنى البذيء الذي يقصده من وراء الكلمة الشعبية إياها.. فكان منع الكتاب بسبب شرح معنى الكلمة الذي حرص على تثبيته.. وليس لأي شيء آخر في مضمون الرواية.

أي إن عدم فطنة الكاتب.. إن لم نقل عدم حرصه على إجازة الكتاب رقابيًّا.. دفعه لوضع المعنى البذيء للكلمة دون مراعاة أي اعتبار آخر.. ثم مضى يتحدث عن روايته الممنوعة.. موحيًا أن وراء الأمر أمرًا.

لا يطمع هذا المثال للدفاع عن الرقابة بأي حال من الأحوال.. بقدر ما نجد أنه أحد النماذج التي نسوقها في محاولة للإشارة إلى أن هناك أعمالًا إبداعية راقية فنيًّا وإبداعيًّا تعرّضت للمنع.. رغم أن مأخذ الرقيب عليها تدخل في إشكالية لا سبيل حل من الكاتب لها.. لأنها ليست من نوع سطر يشرح معنى كلمة.. وليست كلمة بذئية كان يمكن للكاتب حذفها دون أن تتأثر القيمة الجمالية والإبداعية لعمله.. لكننا أمام إشكالية.. هي غالبًا ما تكون من صلب العمل الفني.. وتمثل جزءًا أساسيًّا في قيمته الجمالية والإبداعية.. ولا سبيل لتجاوزها من قبل المبدع وألا يكون قد حكم على عمله بالفشل والنهاية.. ويكون قد أسقط المبرر لأساس المحرض على كتابته.. بل ونزعم أن الرقيب أحيانًا.. يجد أن تحفظاته.. هي على حيّز حيوي في النص.. ويدرك الرقيب – إذا كان يتمتع بحس فني وإبداعي – أن ما يمثل إشكالية النصّ رقابيًّا.. هو مكوّن أساسي لقيمته ولجوهر الإبداع.

* هنا نسأل هل يجب منع مثل هذه الأعمال..؟!

قد نجد من يقول بعدم الفرق بين سطر يمنع عملًا.. وبين نص تكمن قيمته الفنية والإبداعية والجمالية.. في تلك الأسباب التي تحرض الرقيب على المنع، هذا بالطبع يدفعنا للوقوف على حالة سوق الكتاب.. لنعرف حجم المتداول من أي كتاب.. فإذا كان الكتاب – عربيًّا – يطبع ما بين ثلاثة إلى خمسة آلاف نسخة.. لا تزيد حصة السوق السعودي منها عن ألف نسخة.. قد يستغرق توزيعها عدة سنوات.. وإذا دخلنا في أحسن التقديرات وقلنا إن سوق الكتاب السعودي الجيد قد يوزع ما يصل إلى أربعة أو خمسة آلاف.. فمن هو قارئ هذا الكتاب بين أكثر من عشرة ملايين ممن يجيدون القراءة والكتابة.. وما هو حجم الخطر الذي يمكن أن يشكله الكتاب الإبداعي على وجه الخصوص – قصة شعر – رواية – وما إلى ذلك، على

أي من المثل والقيم والثوابت.

فإذا كنا ندرك أن للكتاب نوعية خاصة من القرّاء.. وأنه حتى في حال تنقله بين الأيدي وتداوله.. لا يمكن أن يكون تأثيره أسوأ من تأثير أغنية راقصة مما يشاهده أبناؤنا على الفضائيات.. ولا يمكن لتأثيره أن يمتد عبر رسائل الحوار مثلًا.. أو عبر الكمبيوتر الذي فيه ما يكفيه..

بالنظر لكل هذه الاعتبارات.. أعتقد أنه لا بدّ من إعادة النظر في تقييم الكتاب الجيد رقابيًّا.. والأخذ بعين الاعتبار قيمته الفنية والإبداعية.. كمبرر أساسي للسماح بتداوله في أوساط الفئة المهتمة به.. دون الخوف من أية آثار سلبية.. خاصة ونحن نعرف أن الكتاب يتداول بين أوساط مهتمة ومستنيرة وشبه متخصصة.

6 – الكتاب.. يا هذا الهاجس[1]:

كان مقال الأمس عن القاهرة ومعرضها للكتاب.. وانتهى المقال بسؤال عن موقع القراءة لدى إنسان هذه المرحلة بكل ما فيها من تحولات وتشكلات مستقبلية.. المبهج أن يكون الجواب نعم، إذ إن هذه الأجهزة الإلكترونية السحرية التي تمتلئ بها المنازل والمكاتب ويحملها الإنسان أينما ذهب لم تستطع الإجهاز على سلالة الورق، إلى الآن على الأقل.

لقد كان معرض القاهرة متزامنًا مع دورة كروية هامة، وما أدراكم ما سحر الكرة وطغيانها، ومع ذلك ورغم ما قيل من أن المعرض لم يكن بنفس زخم المعارض السابقة، إلا أن الطوابير الطويلة هي المشهد اليومي على بواباته، والزحام لا يتناقص بين أروقته، والحضور في ندواته لم يكن سيئًا. مما يدل على استمرار العلاقة الحميمة بين الكائن البشري والوسيلة العتيقة التي مكّنته من المعرفة. وعلى أنه وفي لهذه العلاقة رغم إغراء البدائل.. كما يدل ذلك على أنه رغم كل الهموم والاهتمامات الحياتية التي فرضتها الماديات قسرًا يظل التوق إلى المعرفة جزءًا نشطًا في التكوين الإنساني..

أكثر من دار نشر سألتها عن إصدارات لكتاب وكاتبات من بلادي، وبالكاد حصلت على نسخ من بعضها لماذا؟ الجواب ببساطة يكمن في شدة الإقبال عليها. إنهم يقرؤون بنهم أقلامنا المبدعة، وهذا واقع مفرح ومحزن معًا. مفرح لأن السعودي لم يعد ذلك النمط الكلاسيكي القديم الذي انطبع في مخيلة الآخر، نمط الاستهلاكي المُتقوي البليد. إذ أصبح صوت إبداعه الآن مسموعًا ومطلوبًا في كل مكان. ولكن المحزن حين يكون صوته مصادرًا في المكان الذي انطلق منه.

معظم الروايات وكتب الدراسات الفكرية وبقية أشكال الإبداع والبحث السعودية ممنوعة هنا. وعلينا أن نذهب لنقرأها هناك، ثم نتركها أو نغامر بإدخالها كالممنوعات الضارة بجسد الإنسان وعقله.. وصحيح أن شبكة الإنترنت قد مكنتنا من تجاوز قدر كبير من هذه العقبة، ولكن يبقى للكتاب الحقيقي مذاقه الخاص. وفي هذا السياق، وخلال معرض القاهرة، تذكرت أن لدينا معرضًا سيقام قريبًا في مدينة الرياض. وحين تذكرت ذلك دخلت في دوامة من الأسئلة، تتمحور في كيف سيكون هذا المعرض، وكيف سيكون موقفنا. بل شكلنا أمام الآخرين ونحن نصادر إنتاج كثير من كتابنا وكاتباتنا، الذين سيكون الكثير منهم في المعرض، كما أعتقد، وسوف نشير جميعًا إليهم على أنهم من هذه البلاد.. كيف سنحقق هذه الازدواجية؟.. لا أدري..

بقي أن أشير إلى نقطة تتعلق بالجناح الرسمي السعودي في معرض القاهرة، ولكنني أفضل أن لا أفعل ذلك.

7 – اختفاء المثقف[1]:

في منتصف الثمانينيات الميلادية، نشر رسل جاكوبي، وهو مثقف أميركي يساري، كتابه المرسوم (آخر المثقفين) فأثار ضجة كبيرة في الوسط الثقافي الأميركي. ذاك أنه ادّعى فيه أن المثقف غير الأكاديمي قد اختفى من الولايات المتحدة الأميركية وأنه لم يعد هناك سوى جماعة من أساتذة الجامعة الجبناء الذين ليس لهم شأن يذكر في المجتمع. ويعلق إدوارد سعيد على ذلك بقوله: إن جاكوبي لا يرى في المثقف اليوم سوى أنه «أستاذ أدب منغلق على نفسه ذو دخل مضمون، لا يستهويه التعاطي مع

العالم الأبعد من حدود حجرة التدريس».

جاكوبي لم يكفه أنه حصر المثقف في الأكاديميين من أساتذة الجامعات، بل مضى إلى أبعد من ذلك، حيث أخذ يتهم أساتذة الجامعة بأن اهتمامهم منحصر في حدود عملهم لا تستهويهم المشاركة في شيء أبعد من ذلك.

إن صدقنا ملاحظة جاكوبي، لزمنا التساؤل عن ما يجعل المثقف أو أستاذ الجامعة يظهر بهذه الصورة؟ هل هو الكسل والرغبة في الراحة بعيدًا عن المشاركة الفعالة في الحياة العامة؟ أم إن هناك أسبابًا أخرى مثل تلك التي يراها إدوارد سعيد، فهو ينسب غياب المثقف إلى ما يواجهه من ضغوط تقتل لديه الحماس وتدفع به إلى التراخي والعزلة. ومن أبرز الضغوط التي يعدّها إدوارد سعيد ذات تأثير على المثقف، احتكار المعرفة بالإصرار على امتلاك الخبرة المجازة من السلطات المختصة، أي الحصول على شهادة تنص على التخصص في مجال محدد وضرورة عدم تجاوزه إلى غيره، مما يضطر المفكر إلى التوقف عن التفكير في أي شيء خارج حقله الذي تخصص فيه، فمن كان حقله في الأدب عليه أن لا يقترب من السياسة أو الفن أو الدين، وأن يكتفي بما يقول به المختصون في تلك المجالات، فكف اليد الذي يواجهه المثقف كفيل بترك الصدأ يملأ ذهنه بعد أن توقف عن التفكير، ذاك أن الحياة كتلة متشابكة من الأفكار ولا يمكن أن تجزأ إلى فكر صغير يختص كل بواحدة منها.

إلا أن الداهية الأعظم التي يرى إدوارد سعيد أن لها الدور الجسيم في غياب المثقف، هو رسوخ عناقيد رديئة من الأفكار الأنانية التي تغري المثقف بالابتعاد عن ما قد يضرّ بمصالحه ويتسبّب في حرمانه من بلوغ غايات معينة يخطط لها ويرمي إليها، فهو قد يكون يأمل اصطياد غنيمة كبيرة كأن يستشار أو أن يكون عضوًا في مجلس إدارة أو في لجنة كبيرة، وانحيازه إلى موقف ما ودفاعه عنه متى كان مخالفًا للاتجاه السائد، يقذف به بعيدًا عن تحقيق تلك الغايات، فيفضل أن يحجم عن اتخاذ موقف مبدئي حتى وإن كان مقتنعًا بصحته، حتى لا يظهر متورطًا في السياسة أو مولعًا بالجدل، فذلك يبعده عن الاتصاف بالاتزان والموضوعية والاعتدال، مما يريد أن يعرف به بين الناس ليشق طريقه إلى غاياته.

هل يفسر هذا القول ملاحظة جاكوبي على أساتذة الجامعة؟

8 – مسكين أيها الكاتب[1]:

إن كنت كاتبًا في صحيفة سيارة فأبشر بسيل من الهدايا يمدك بها قراؤك الأعزاء من حين لآخر، ما بين مرشد وناصح وواعظ ومعلم، فهم يحبونك إلى حد أنه لا يبخلون عليك بشيء من علمهم وأفكارهم وقيمهم، وعليك أن تقبل تلك النعم بالحمد والشكر، وأن تترجم ذلك إلى انتفاع عاجل بما وصل إليك، أما إن أنت لم تفعل فانذر نفسك بسيل آخر من هدايا أخرى ذات طعم مختلف.

الكتابة في الصحف في مجتمع لا يزال رغم كل شيء يوصد بابه في واحة الرأي الآخر، أيًّا كان ذلك الرأي، هي مهمة شاقة وعمل مرهق، فالكاتب عليه أن يكون حذرًا إن أراد أن يصل رأيه المختلف إلى الناس دون أن يتعرّض لوقع سهامهم، وهي سهام غالبًا ما تصوب إليه لمجرد أنه جاء برأي لا يتفق مع هواهم.

وقد تلقيت رسالة من إحدى القارئات تحمل توقيع د. سهام. ك أثر في نفسي كثيرًا، لا لأن كاتبتها أنذرتني بأنها باتت تميل عن متابعة مقالاتي بعدما لاحظت تغيًّرا في مسار (عقيدتي الصحفية) حسب تعبيرها وإنما لأني لمست في الرسالة شعورًا عميقًا بالمرارة، فهذه القارئة يغمرها الأسى لوجود مساوئ كثيرة في الحياة الاجتماعية مسكوت عنها، من بينها تعرض كثير من النساء للظلم دون أن يجدن منصفًا أو مناصرًا، بل ربما حدث العكس فظهر من ينكر ظلم النساء ويدعي أنهن في خير حال. وهي تعتب عليّ أني – كما تقول – قد تخليت عن مبادئ أخلاقية بعينها لا ينبغي للكاتب أن ينحرف عنها مهما حدث، وتختم رسالتها بسؤال ساخر تعليقًا على طلبي من القرّاء في أحد المقالات تأجيل مناقشة بعض المواضيع إلى الوقت المناسب، وهي تسأل كيف ومتى نكتشف الوقت المناسب للكلام؟

إني أفهم تمامًا مشاعر الامتعاض الكبيرة التي تعتصر هذه القارئة، ولا ألومها في هذا مطلقًا، فما نراه أحيانًا أمامنا من

وقائع فيها ظلم أو هضم للحق سواء وقعت على النساء أو على غيرهن، هي جديرة بالالتفات إليها ومعالجتها والتخفيف من وطأتها، ومن حق هذه القارئة وغيرها الإلحاح في طلب ذلك. فمثل هذا الإلحاح والتذكير هو الجذوة التي تظل تحترق لتولد الطاقة اللازمة للقيام بذلك الدور. ولكن لا أظن من حقهم مطالبة الكاتب بما هو فوق قدرته، فأقصى ما يستطيعه الكاتب أن يجتهد في اللف والدوران بحثًا عن منفذ صغير يمرر عبره ما يريد من فكر، ولكن حتى هو لا يضمن النجاح فيه كل مرة. ولو تعلم هذه القارئة كم مرة سرقت مني ساعات يومي وأنا أسبك حروف المقال وأنتقي ألفاظه وأجتهد في ترطيبها بما لا يجرح أو يخز، ثم في النهاية لا يشفع له ذلك في شيء فيوصد في وجهه الباب ليعود كاسفًا كسيرًا، ولعل هذه القارئة لو علمت بهذا لعذرتني وغيري.

أما عن التساؤل القارص حول كيفية اكتشاف الوقت المناسب للكلام فجوابي لها هو مهارة ينبغي أن يجيدها كل من يريد أن يسبح ضد التيار ويصل إلى الشاطئ سالمًا أو على الأقل تقدير بأقل ما يمكن من الخسائر.

9 – منع الكتاب.. الامتناع عن القراءة[1]:

يشكل الحرف رافدًا قويًّا.. ومضيئًا للمعرفة.. ويشكل ذلك إضافة أخرى للوعي وإضاءة أخرى للثقافة ولحركة المجتمع ولذلك لا يمكن أن يتحقق التطور إلا بوجود الشعور بأهمية الثقافة وبأهمية الكتاب.

ولا شك أن أي بلد لا بدّ أن تكون له ثقافة وطنية وأن تكون له معرفة ولأن الكتاب هاجس كل محب للقراءة وكل عاشق للثقافة كان لزامًا أن نتعامل مع الكتاب بأسلوب حضاري وبلغة مختلفة.. ولكن ما يحدث هو العكس مطاردة للكتاب في المطارات في مداخل الحدود مع وجود موظف لا يعرف قيمة الكتاب..

ولا يعرف ماذا يعني بل ويتعامل مع الكتاب كأي سلعة أخرى.. فمتى يعاد النظر في الممنوع والمسموح متى يعاد النظر في اختيار الرقيب ويصبح للكتاب حضور في معارضنا.. وفي مكتباتنا.. متى يا معالي الوزير.. أيها المثقف.. والذي يعرف معنى الكلمة ودورها.

10 – ثاني أكسيد الرقيب[1]:

تحاول أن تقول ما يجب أن يقال

يقول لك: ليس كل ما يعرف يقال!

* * *

تقول له: أنا «ناقد» لما يحدث..

يقول لك: خطأ مطبعي يحوّل النون إلى حاء، وتصبح «حاقدًا»

* * *

الورقة: ملعبك

تحاول بكل ما تمتلكه من مهارة أن تراوغ لكي تصل إلى المرمى

وتسجل الهدف.

أمامك احتمالان:

الخروج بنقالة، أو الطرد من الملعب!

* * *

تحب البلاد أكثر منه.. يحب القانون أكثر منك.

تقول له، سأغني للبلاد:

أخليّ هالشمال: دفتر

وأميّل هالعقال أكثر

وأخلي هالمدى الأصفر: ربيع أخضر

وأتبخر..

وأتبخر..

وقبل أن أكتب حرفًا واحدًا عنك أتعطر!

كل هذا عشان أكتب على الدفتر، كلمة «بلادي».

يقول لك بريبة:

«وش قصدك»؟!!

* * *

سيدي الرقيب..

أعد لي «رئتي» فأنا أختنق!

قراءة جديدة في تفاصيل صحيفة رائدة حملت صوت الناس[1]:

خمسون عامًا مرت على إيقاف جريدة (أخبار الظهران) واستبعاد رئيس تحريرها.

عرفت الجزيرة العربية الطباعة منذ عام 1878م (1294هـ) عندما أمر السلطان عبد الحميد بإنشاء مطبعة في صنعاء باليمن، وصدرت فيها صحيفة صنعاء في العالم التالي. كذلك عرف الحجاز المطابع منذ عام 1300هـ/1883م بتأسيس المطبعة الأميرية. وتوالت المطابع على الحجاز منذ ذلك، وسهّل ذلك إصدار الصحف، فصدرت صحف كثيرة مثل: حجاز، وشمس الحقيقة، والرقيب، والقبلة، وأم القرى، والإصلاح، والمنهل، والمدينة العربي.. وغيرها كثير.

ولكنني سأركز حديثي معكم على صحيفة الظهران ثم أخبار الظهران في ما بعد. وهي أول صحيفة تصدر في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية.

ولعلي قبل ذلك أذكر تاريخ معرفة الخليج العربي للصحافة، فقد عُرِف بالخليج العربي روادٌ للصحافة مثل المؤرخ عبد العزيز الرشيد الذي أصدر مجلة (الكويت) عام 1928م كمجلة شهرية ذَات طابع ديني، ومواضيع أدبية مختلفة، استمرت تصدر من القاهرة لمدة سنتين، سافر بعدها إلى أندونيسيا فأصدر من هناك مجلة أخرى باسم (الكويت والعراق) والذي شاركه إصدارها السائح العراقي يونس بحري واستمرت من عام 1350هـ إلى 1356هـ.

وكما ذكر الدكتور عبد الرحمن الشبيلي في كتابه (إعلام وأعلام) فعبد العزيز الرشيد الذي ولد بالزلفي في منطقة نجد عام 1305هـ هو أبو الصحافة الكويتية فهو منشئ أول مطبوعة (مجلة الكويت 1346هـ) ومؤلف أول كتاب عن تاريخ الكويت مطبوعًا في بغداد (1344هـ).

وفي الفترة نفسها أو بعدها بقليل كان لعبد الله الزايد بالبحرين دور حيوي في إحضار أول مطبعة وإصداره لـ (صحيفة البحرين) عام 1939م وقد توقفت عام 1944م.

بعدها تأتي قطر فقد أصدر عبد الله حسين نعمة مجلة (العروبة) بالدوحة يوم الخميس 29 ذو القعدة 1389هـ الموافق 5 فبراير/شباط 1970م ثم أصدر جريدة (العرب) اعتبارًا من يوم الاثنين 21 محرم 1392هـ الموافق 6 مارس/آذار 1972م.

وكان قبل ذلك يصدر نشرات مثل: أخبار شركة نفط قطر التي صدر عددها الأول في شهر – مارس/آذار 1960م. حوالي عام 1380هـ والجريدة الرسمية للإمارة إذ صدر عددها الأول في 15 رجب 1380هـ 2 يناير/كانون الثاني 1961م.

أما في الإمارات المتصالحة فقد عرفت إمارة دبي الصحافة عام 1384هـ الموافق 1965م. إذ أصدر أمين صقر نشرة إخبارية تصدرها المكتبة العامة في دبي. صدر عددها الأول في يوم السبت 14 رمضان 1384هـ الموافق 16 يناير/كانون الثاني 1965م.

وعند طرح فكرة إقامة اتحاد الإمارات العربية أصدرت دائرة الإعلام والسياحة بإمارة أبو ظبي جريدة الاتحاد – القائمة حاليًا – فقد أصدر أحمد بن حامد العدد الأول يوم الاثنين 9 شعبان 1389هـ الموافق 20 أكتوبر/تشرين الأول 1969م.

وفي عام 1392هـ الموافق 1971م أصدر نصر محمد الطائي أول صحيفة بسلطنة عمان باسم (الوطن).

أخبار الظهران:

كان للتجمع العمالي في المنطقة الشرقية من المملكة من خلال شركة الزيت العربية الأميركية (أرامكو) وما يتبعها من شركات ومقاولين الدافع الأساسي لإيجاد منبر إعلامي يوجه ويعبر عن تطلعاتهم وأمانيهم، فقد كانت الصحف الصادرة وقتها في مصر ولبنان والعراق ذات تأثير قوي في دغدغة مشاعر المواطنين، وبالذات التجمعات العمالية، والتحدث باسمهم ورفع مطالبهم، وإضافة لوجود بعض البيوتات والأسر المهتمة بالجانب الثقافي الديني منه بشكل خاص مثل أسر الجشي والخنيزي بالقطيف والمبارك والعبد القادر والملا بالأحساء. ومع بداية نشر التعليم وتأسيس المدارس النظامية في المنطقة، بدأت المطابع تدخل المنطقة بدءًا بالمطابع السعودية وشركة الخط؛ فنجد الأستاذ عبد الكريم الجهيمان يقول في مذكراته بعد أن عاد من سفراته الطويلة مرافقًا للأمير يزيد بن عبد الله بن عبد الرحمن كأستاذ له إلى مصر ولبنان وإيطاليا وفرنسا وبلجيكا لمدة تقارب أربع سنوات بين أعوام 1368 إلى عام 1372هـ / 1949 – 1953م ولهذا نجد الخبر التالي في جريدة المدينة المنورة العدد 30 ليوم الخميس 12 رمضان 1368هـ الموافق 7 يوليو/تموز 1949م يقول: «أقام مدير مدرسة أنجال سمو الأمير عبد الله بن عبد الرحمن الأستاذ عبد الكريم الجهيمان حفلة شاي رائعة بمناسبة سفره في معية الأمير يزيد بن عبد الله بن عبد الرحمن إلى القاهرة».

وبعد أن ذاق حلاوة السفر والترحال، فلم يمكث في الرياض طويل وقت حتى عاوده الحنين إلى السفر مرة أخرى، فاستقال من عمله لدى الأمير يزيد بن عبد الله وسافر إلى المنطقة الشرقية عازمًا على زيارة مدن الخليج العربي المهمة، وما إن حلّ ضيفًا على صديقه عبد الله الملحوق بالدمام والذي كان يعمل بإمارة المنطقة الشرقية حتى عرض عليه إدارة (شركة الخط للطبع والنشر) والتي سبق أن أنشأها وآخرون، وشجعه قبول العرض كونها أول شركة للطباعة في المنطقة وقال في مذكراته: «... وسار العمل في هذه الشركة.. ونمت مطابعها ونمت قدراتها ثم رأينا مع أعضاء الإدارة في هذه الشركة. أن نطلب الترخيص بإصدار جريدة يومية تكون منطلقًا للأخبار.. ومنطلقًا لأقلام الكتّاب في هذه المنطقة المهمة في بلادنا.. والتي تحوي تحت ترابها الذهب الأسود».. إلى أن قال: «وأرسلنا برقية باسم مطابع الخط إلى ولي العهد سعود.. الذي كبر والده الملك عبد العزيز.. فصار يتولى جميع شؤون البلاد.. ولا يعرض على والده إلا ما يسره ويبهج خاطره..»!!

وجاءت الموافقة من سموه بإصدار هذه الجريدة باسم (أخبار الظهران) فصدرت الجريدة بعد تولي الملك سعود الحكم، إذ صدر عددها الأول في 1/جمادى الأولى/ 1374هـ الموافق 26 ديسمبر/كانون الأول 1954م.

طبعت أعدادها الأولى في بيروت إلى أن هيِّئت المطابع فانتقلت طباعتها إلى الدمام. وكانت تصدر نصف شهرية مؤقتًا،

وقال عنها أبو سهيل في مذكراته: «.. وكانت في بدايتها ضعيفة هزيلة كأي بذرة توضع في التربة.. وكأي عمل ينشأ من جديد.. ثم إنها كانت أول صحيفة تصدر في هذه المنطقة التي انتقلت أكثر مدنها من طور القرى إلى طور المدن.. ثم إن أكثر القاطنين فيها هم عمال في شركة أرامكو.. شركة الزيت الحديثة النشأة أيضًا.. فكان المثقفون والمهتمون بالقراءة وتتبع الأخبار في هذه المنطقة قلة ولا يُكّونون إلا نسبة ضئيلة من السكان..».

وقال: «.. بدأت الجريدة تنمو وتكبر ويتسع توزيعها ويكثر قراؤها شيئًا فشيئًا، لما يلمس القارئ فيها من صراحة في القول وإخلاص في علاج الكثير من المشكلات الاجتماعية والثقافية والسياسية».

وقال أيضًا: «.. وقد ظهر من بين هؤلاء العمال كتّاب ومفكّرون صاروا يُغذون هذه الصحيفة بألوان من البحوث والمقالات المليئة بالوطنية والإخلاص والجرأة في بعض الأحيان..».

وقال: إنه اكتسب من رئاسة تحرير الصحيفة مكسبًا معنويًّا كبيرًا.. وكانت نقلة جديدة في حياته الوطنية والفكرية «.. حيث كان يرد إلى الصحيفة مختلف الآراء والاتجاهات التي منها ما يكون متزنًا.. ومنها ما يكون مندفعًا أو متهورًا.. ومنها ما يكون مرسومًا فيه بعض الأفكار التي لا تتناسب مع محيطنا ومجتمعنا المحافظ..» وكان بصفته رئيسًا للتحرير ومسؤولًا عن الصحيفة وعما ينشر فيها، كان ينخل ما يرد إليه من بحوث ومقالات وأخبار.. فما يكون شاذًّا أو سابقًا لأوانه فإنه يستبعده.. وأما ما يكون مقبولًا ويعالج بعض الشؤون التي تحقق للوطن والمواطنين نقلة في طريق الحضارة والتقدم والازدهار.. فإنه يُعِّده للنشر.. وقد ذكر أنه قد حرص على توثيق الصلة بالكُتَّاب والمفكرين بالمنطقة وجعلهم عضده الأيمن في المادة التي تنشر في الصحيفة والتي يسعى المخلصون من المواطنين إلى أن تكون أداة فكر وإصلاح وتوجيه.

ولكنه لم يسلم.. فقد حرص بعض المواطنين على مطالبته بحرية واندفاع أكثر إلى الأمام وقال: «.. بل يريدوننا أن نقفز في درجات سلم أهدافنا قفزًا.. فنحاول أن نفهمهم بأن القفز قد يعرض إلى السقوط، وأن الاتزان هو الطريق الأسلم والأحكم.. والسير المتواصل وإن كان بطيئًا يصل بصاحبه إلى الأهداف التي رسمها لنفسه والتي قد لا يفصل بينه وبينها إلا خطوات معدودة...».

ومع ذلك الحذر والتحسس والتؤدة التي كان يسير عليها الجهيمان بصحيفته – والتي صدر أثناء صدورها صحيفة (الفجر الجديد) والتي لم يصدر منها سوى ثلاثة أعداد فأقفلت بعدها بأمر رسمي. أعقبها صدور مجلة (الإشعاع) للأستاذ سعد البواردي والتي لم تكمل سنتها الثانية. مع ذلك الحذر كله لم تسلم أخبار الظهران هي الأخرى مما لحق برصيفاتها، فلنعد إلى مذكرات الأستاذ الجهيمان فنجده يقول: «.. في يوم من الأيام جاءني مقال بتوقيع محمد بن عبد الله.. وموضوع هذا المقال هو تعليم الفتيات.. وقرأت المقال فرأيته معتدلًا.. إنه يدعو إلى تعليم الفتيات كما يتعلم الصبيان.. فالفتى المثقف لا يريد إلا فتاة مثقفة حيث يقرِّب التعليم بين مفاهيمها ومفاهيمه في سبيل الحياة.. ويكون لديها القدرة الكافية لتربية أولادها تربية صحيحة تتناسب مع العصر الذي يعيشون فيه.. وبهذا نحول بين شبابنا وبين الزواج بالأجنبيات.. لأن شبابنا المتعلمين بدأوا يعزفون عن الزواج بالفتيات الجاهلات.. وإذا استمر الوضع كما هو فإنه سوف يأتي يوم لا تجد فتياتنا من يتزوجهن.. واستمر المقال يضرب على هذا النغم.. فاقتنعت به ونشرته في الصحيفة على مسؤوليتي.. وعندما قرأه المسؤولون استغربوا نشره واستغربوا هذه الدعوة الجديدة لتعليم الفتاة.. وسألوني عن كاتب المقال فقلت: إن اسمه محمد بن عبد الله.. فقالوا: ومن محمد بن عبد الله؟ فقلت: إنني لا أعرفه شخصيًّا.. ولكن هذا المقال جاءني بهذا الاسم في وقت متأخر فاقتنعت بفكرته فنشرته على مسؤوليتي دون أن أعرضه على الرقابة، وهذا جرأة ومخالفة للنظام السائد.

فقالوا: إما أن تدلنا على كاتب المقال وإلا كنتَ المسؤول عن جميع ما ورد فيه.. فقلت ما دام الأمر كذلك فأنا المسؤول عن جميع ما جاء فيه.. وكانت النتيجة أن أوقفت عن العمل.. وأوقفت الصحيفة عن الصدور.. وأوقف رئيس تحريرها في غرفة منفردة وكان النوم يأخذ من وقتي أطوله.. لأنني واثق من براءة نفسي من الذنوب التي تستحق عقوبة صارمة تؤثر علي تأثيرًا نفسيًّا أو جسديًّا.. كما أنني مؤمن بعدالة حكومتي التي تُحكِّم الشرع الشريف الذي يكفل سلامتي

وكرامتي(...)، وهكذا حصل فلم أشعر ذات يوم إلا بالجندي يفتح لي الباب فجأة.. ويقول لي خذ فراشك واذهب إلى أهلك.. هكذا بلا سؤال ولا جواب ولا تأنيب ولا عتاب..!!».

يقول فاسيلييف في (تاريخ المملكة العربية السعودية) في طبعته الأولى: «.. كانت صحيفتنا (الفجر الجديد) و(أخبار الظهران) تنشران مقالات تنتقد الحكومة علنًا، أو بشكل غير مباشر، وقد اعتقل صاحب امتياز الفجر الجديد ورئيس تحريرها يوسف الشيخ يعقوب والصحفي أحمد الشيخ يعقوب وأغلقت الصحيفة، كما اعتقل رئيس تحرير (أخبار الظهران) عبد الكريم الجهيمان وجلد قبل إيداعه السجن..» وعند سؤال الجهيمان عن الرواية نفى بشدة حكاية الجلد.

نعود إلى جريدة أخبار الظهران. فقد تولى رئاسة تحريرها عند صدورها عبد الله الملحوق وإدارة التحرير تولاها عبد الكريم الجهيمان وما لبث أن غادر الملحوق المنطقة الشرقية للعمل في سفارة المملكة في بيروت، فتولى رئاسة التحرير وإدارة الجريدة عبد الكريم الجهيمان اعتبارًا من العدد الثامن عشر الصادر يوم الثلاثاء الأول من شهر ربيع الأول 1375هـ الموافق 18 أكتوبر/تشرين الأول 1955م.

صدرت أعدادها الست الأولى باسم (الظهران) ومن العدد السابع تغيّر اسمها إلى (أخبار الظهران).

طبع منها في بيروت اثنا عشر عددًا، ومن العدد الثالث عشر الصادر يوم الخميس 15 ذي الحجة 1374هـ الموافق 4 آب/أغسطس 1955م بدأت طباعتها بمطابع «شركة الخط للطبع والنشر والترجمة بالدمام».

تعتبر أخبار الظهران أول مطبوعة دورية تصدر بالمنطقة الشرقية إذا استثنينا ما أصدرته شركة الزيت العربية الأميركية (أرامكو) من مجلة (قافلة الزيت) النشرة الشهرية التي صدر عددها الأول في شهر صفر سنة 1373هـ.

كانت أخبار الظهران تصدر طوال فترة صدورها من 1374/5/1هـ، 26 ديسمبر/كانون الأول 1954م وحتى عددها الرابع والأربعين الصادر في 29 رمضان سنة 1376هـ الموافق 29 أبريل/نيسان 1957م مرتين في الشهر وأحيانًا أربع مرات وبأربع صفحات على مقاس 58 × 40 سم ويباع العدد بربع ريال والاشتراك السنوي ب- 12 ريالًا. تولى سكرتارية تحرير الجريدة فترة من الزمن سعود العيسى.

صدرت الأعداد الأربعة الأولى من الجريدة دون افتتاحية، وفي العدد الخامس كُتب في الزاوية اليمنى من الصفحة الأولى مقال بعنوان (هذه الصحيفة) بقلم عبد الكريم بن جهيمان جاء فيه (... إنا نمدّ يدنا إلى قرّائنا... إننا نمدّ يدنا إلى قرّائنا الكرام ونعاهدهم على تحقيق رغباتهم العادلة التي هي رغبات كل مواطن يشعر بواجبه نحو وطنه العزيز وحكومته ومواطنيه، ولكننا نحب أن لا يفوت قرّاءنا الكرام أن الطفرة محال وأن كل مشروع – لكل كائن حي – لا بدّ أن يمر بأطوار يفرضها عليه ناموس الكون وتحتمها عليه ظروف الحياة... إلخ».

وقال عنها عثمان حافظ في كتابه (تطور الصحافة في المملكة العربية السعودية): «وأخبار الظهران هي أول جريدة صدرت في المنطقة الشرقية، وكان المواطنون في المنطقة الشرقية يترقبون صدورها ويعلقون أكبر الآمال على صدورها – لتكون لسان حال هذه المنطقة – وتربطها ببقية مناطق المملكة أدبيًّا وثقافيًّا، واقتصاديًّا... وتكون مجالًا للتوجيه والإصلاح، والدعوة إلى الخير... وكانت أخبار الظهران تحاول تحقيق رغبات قرّائها.. وتتجاوب معهم..

وكانت أخبار الظهران مسرحًا لأقلام الأدباء ورجال الفكر في المنطقة الشرقية وكانت تعالج المشاكل المحلية والخارجية وتعنى بالقصة وشكاوى المواطنين وأحاديث القرّاء».

عادت أخبار الظهران إلى الصدور مرة أخرى بعد توقف سنوات واختلف مؤرخو الصحافة في المملكة في تاريخ عودة صدورها فنجد عبد الرحمن الشبيلي في كتابه (الإعلام في المملكة العربية السعودية) يقول: «أعيد إصدارها في 1378/1/1هـ يرأس تحريرها عبد العزيز محمد العيسى».. ويقول عثمان حافظ في (تطور الصحافة في المملكة): «.. ثم عادت للصدور مرة ثانية في عام 1381هـ وتولى رئاسة تحريرها الأستاذ عبد العزيز الحمد العيسى».. بينما نجد حمود البدر في (الصحافة السعودية

في 80 عامًا) يقول: «وقد استمرت في الصدور مدة سنة ونصف وأثناء صدورها كانت دائمًا تلقى التعطيل بين آونة وأخرى. ثم احتجبت عن الصدور مدة أربع سنوات بسبب بعض المسائل ثم عادت للصدور في مطلع سنة 1381هـ/1961م..

وقال علي جواد الطاهر في (معجم المطبوعات العربية): «إنها صدرت باسم أخبار الظهران ثم تحولت إلى (الظهران)»، وقال بذلك محمد بن عباس في كتابه (موجز تاريخ الصحافة في المملكة) فقال: «وتولى رئاسة تحريرها في أول صدورها الأستاذ عبد الكريم الجهيمان الذي كان يتولى آنذاك إدارة شركة الخط للطبع والنشر، ثم تحوّل اسمها إلى (الظهران) كما تولى رئاسة تحريرها بعد ذلك الأستاذ عبد العزيز العيسى وقد توقفت عند العدد رقم (44) في نهاية سنتها الثانية..». ولهذا نجد الجهيمان يكتب في نهاية العدد الرابع والأربعين تحت عنوان (أخبار الظهران) تدخل عامها الثالث: «.. بهذا العدد تنهي صحيفة أخبار الظهران عامًا ثانيًا من الكفاح والجهاد في سبيل مليكنا وبلادنا ومواطنينا وتستعد في العدد القادم لاستقبال عام جديد من عمرها المديد إن شاء الله... فليس من عادتنا التحدث عن أنفسنا ولا التفاخر بأعمالنا.. بل إننا نرى لزامًا علينا أن نعمل.. وأن نضحي.. وأن نكافح، ثم نتلمس صدى ذلك منك أيها القارئ. فأنت الحكم وبيدك وحدك تقدير ما نقدمه من مجهودات.. فإن كُنّا أدّينا فيما مضى بعض ما تريد فهذا كله بفضل الله ثم بفضل تشجيعك ومساندتك.. وإن كنا لم نؤد شيئًا فهيا وجّهنا في المستقبل وأرشدنا وأرنا معالم الطريق.. ثم ادفعنا إلى الأمام فنحن منك ولك.. منك نستمد العزم.. ثم به نمدك.. ومنك نقتبس النور ضرامًا.. فنضيئه أمامك رشدًا وسلامًا، فحقق آمالنا فيك لنحقق آمالك فينا.. واعلم أنه لا غنى بك عنا كما لا غنى بنا عنك، فإن كنّا روحًا فأنت الجسد.. أو كنّا ضياء فمنك المدد.. إلخ».

ولكن العدد القادم الذي ذكر الجهيمان أن صحيفته ستستقبل به عامًا جديدًا من عمرها طال انتظاره، وتأخر صدورها إلى يوم الأحد 28 شوال سنة 1380هـ الموافق 23 أبريل/نيسان 1961م. أي لأكثر من أربع سنوات. إذ نجد صحيفة اليمامة تنشر في عددها 271 الصادر يوم الأحد 8 ذي القعدة 1380هـ الموافق 13 أبريل/نيسان 1961م خبرًا بعنوان (أخبار الظهران) يقول: «عادت صحيفة أخبار الظهران إلى الصدور في 28 شوال سنة 1380هـ فصدر في هذا اليوم عدد الـ 45 من سنتها الثالثة. وقالت في فاتحة عددها الأخير إنها ترجو أن تكون أقوى مما مضى وإنها آلت على نفسها أن تتخذ منهجًا سويًّا.. يحدوها الإخلاص في قولها.. ويدفعها الإيمان برسالتها».

وقد وقع بيدي العدد السادس والثمانون من السنة الثالثة الصادر يوم الثلاثاء الأول من شهر رمضان لعام 1381هـ الموافق السادس من شهر فبراير/شباط 1962م وقد صدرت بثماني صفحات.

وبهذا نجد أن جميع من أرّخ للصحافة في بلادنا قد أخطأ في تاريخ عودتها للصدور من جديد فلنعتبر خبر عودتها الذي نشرته جريدة اليمامة هو المصدر الصحيح.

هذا وقد أصدر الأستاذ عبد الكريم الجهيمان كتابًا يحمل عنوان (دخان ولهب) في بداية عام 1381هـ جمع به مقالاته التي سبق أن نشرها في هذه الصحيفة (أخبار الظهران) قال في مقدمته: «.. هذه مقالات متنوعة نشرتُها في صحيفة أخبار الظهران التي تصدر في الدمام خلال ثلاثة أعوام: 74، 75، 76، وكنت آنذاك رئيس تحرير الصحيفة، هذه التي توقفت بعد هذه الفترة لظروف قاهرة. ثم عادت إلى الصدور في أواخر عام 1380هـ وصار رئيس تحريرها الأستاذ عبد العزيز بن حمد العيسى.

وقال إنه جمع هذه المقالات في هذا الكتيب لا لأنها تمثل أفكار كاتبها فحسب، ولكن لأنها تمثل أفكار الوسط الذي كان يعيش فيه، وتمثل أحاسيس أمتنا فيما كان يحيط بها من المشاكل وفيما كان يساورها من تحفزات إلى حياة كريمة يعيش الجميع في ظلها حياة متعددة الجوانب، يجد فيها كل مواطن طريقًا لحياة سعيدة.. ومفيدة.

وقال: إن القارئ قد يجد فيه بعض لمحات التفكير الحر التي لا تتأثر بمؤثرات الرغبة.. أو الرهبة وإنما يدفعها الإخلاص إلى أن تقول كل ما يجب أن يقال في أسلوب مهذب وبطريقة منطقية مقبولة!!.

وقد أهدي الكتاب إلى قلب ذلك المجتمع النابض بالحياة..

إلى ذلك المجتمع الذي كنت أعيش فيه..

والذي أوحى إليّ بهذه الآراء والأفكار..

أقدم هذا الكتاب كهدية متواضعة..

ويَعتبر الأستاذ الجهيمان هذا الكتاب هو البذرة الأولى لدخوله عالم التأليف فهو ابنه البِكر.. وقال: إنكم تعرفون منزلة الابن البكر في قَلبي والديه.!!.

وأخيرًا لنعد مرة ومرات للجريدة المذكورة (أخبار الظهران) وفي وقفات قصيرة.

صدر العدد الأول من أخبار الظهران في الأول من شهر جمادى الأولى 1374هـ ولم يصدر العدد الثاني إلا في 27 من جمادى الآخرة في العام نفسه، أي بعد حوالي الشهرين، لتصدر بعد ذلك نصف شهرية أي يصدر عدد كل أسبوعين تقريبًا حتى صدور العدد الثالث والعشرين الصادر في 16 جمادى الأولى 1375هـ بعدها أصبحت تصدر أسبوعيًّا حتى العدد التاسع والعشرين الصادر في 5 رجب 1375هـ. إذ توقفت بعدها لمدة سبعة أشهر تقريبًا، فصدر العدد الثلاثون في 19 صفر 1هـ، ولم يصدر العدد التالي الحادي والثلاثين إلّا بعد أربعين يومًا، إذ صدر في غرة ربيع الآخر 1376هـ. استمرت بعد ذلك تصدر مرتين في الشهر. حتى توقفت بصدور العدد الرابع والأربعين. وقد سألت الأستاذ الجهيمان قبل أيام عن سبب توقفها وبالذات المدة الطويلة السبعة أشهر.. فقال إنني نسيت.. ولكن لم لا يكون بسبب مقال تعليم البنات. اشتهرت أخبار الظهران بمواقفها الوطنية والقومية فنجدها تنادي بالوحدة العربية بدءًا من العدد الثاني. إذ تَصدَّر العدد عنوان يقول: «الملك سعود يحذر من الانضمام للغرب ويناشد التمسك بالجامعة». ومقال آخر في الصفحة نفسها بعنوان (بذور البعث.. إلى الوحدة.. سبيل الخلاص) بتوقيع ح. ب الدمام.

ويتصدر العدد الثالث عنوانًا رئيسيًّا يقول: المملكة العربية السعودية في موكب العروبة. وتغطية شاملة لانعقاد «اللجنة الثقافية للجامعة العربية بالظهران. أسرار نجاح الدورة التاسعة، سمو الأمير سعود بن جلوي يكرم الوفود العربية. الدكتور طه حسين يكره الطائرات – اتجاهات جديدة في اللجنة..».

مهاجمة الأحلاف – فنجد العدد الخامس يتصدره عنوان (المملكة السعودية تحيِّي بطولة سوريا وتهاجم حلف الذل والاستعمار بالعراق.).

مناصرة الحركات الوطنية بالخليج العربي ونشر كل ما يَردُها من مقالات وقصائد وبالذات من شباب البحرين. فنجد عناوين العدد السابع عشر تقول: «انضمام الباكستان إلى الحلف العراقي التركي طعنة في صدر الدول الإسلامية» «الباكستان تعرف تمامًا أن الأتراك يضعون أيديهم في يد إسرائيل الصهيونية المجرمة» «البحرين بين فكي الشعوبية والاستعمار» وعنوان آخر في العدد التالي: «أخرجوا فرنسا من الجزائر».

ونشرت في العدد السادس عشر «رد الفعل الذي أحدثته (أخبار الظهران): أحدث الخبر الذي نشرته أخبار الظهران في عددها الثالث عشر تحت عنوان (رشوة) وقالت فيه: إن تكاليف المقال الذي نشر في أحد أعداد (آخر ساعة) بعنوان (الثورة تجتاح البحرين) بلغت مئة وخمسين جنيهًا دفعت من قبل جهة معينة.. إلخ وعلقت على الخبر قائلة: وهكذا نجد أن الاستعمار وأذنابه لا يتورعون عن استعمال شتى الوسائل لبلبلة أفكارنا والقضاء على وحدتنا.. ولكن.. ولكن هيهات أن تنطلي علينا مثل هذه الحيل.».

وفي العدد الثاني عشر نقرأ العنوان الرئيسي التالي: «عرب عدن يطالبون الجامعة بتأييدهم وعرض قضيتهم على الأمم المتحدة، اجتماع يعقده المجاهدون ويقررون فيه خوض معركة الحرية حتى النهاية. المجاهدون يفاجئون كتيبة بريطانية في القطاع الشمالي الغربي فيصرعون 18 جنديًّا ويغنمون أسلحة».

وفي العدد الثالث عشر نقرأ تحت عنوان (من هو؟) من هو العربي الذي قال: «كان مجيء الإنجليز إلى البحرين رحمة

هبطت من السماء»؟

وعلقت الجريدة بقولها: «تمنح إدارة جريدة أخبار الظهران اشتراكًا في الجريدة لمدة سنة كاملة لكل قارئ يستطيع أن يجيب على هذا السؤال إجابة صحيحة».

وفي العدد الثامن عشر الصادر في الأول من ربيع الثاني 1375هـ يصدر بيان تُوقِفُ بسببه نشر أي شيء يتعلق بالبحرين لظروف خاصة بها.

ومع ذلك يتصدر العدد نفسه العناوين التالية: «قضية النزاع حول واحة البريمي في صحف العالم.. الأيدي الآثمة والطابور الخامس في الخليج العربي – صرخة من عمان».

جاءت افتتاحيات بعض أعداد الصحيفة بالعناوين التالية:

هذه الصحيفة، ظواهر الوعي، إلى الأمام نحو أخبار الظهران الأسبوعية، البناء لا الهدم، ساسة العرب.. في التاريخ، بريطانيا أولًا، المنكرون للجميل، أولادنا.. في مهب الريح، ملك عظيم.. يخلفه ملك عظيم، نريد مدارس صناعية، فلنخرج الإنجليز من بلاد العرب، رب ضارة نافعة، عام من الكفاح، الاستعمار في الخليج العربي، طريق المجد، السياسة الجديدة في الشرق الأوسط، الحرب الاقتصادية.. خطوة لها ما بعدها، هزائم وانتصارات، دعوة لجمع الشمل، لن نحني رؤوسنا.. بعد رفعها، بريطانيا العظمى.. تنهار، المؤامرات.. بعد الهزيمة، أبعدوها.. عن الجامعة، (يقصد إبعاد العراق أثناء حلف بغداد)، نغمة الفراغ الجديدة، إسرائيل ليست عدونا الأول، سياسة الحياد الإيجابي، الخطر الماثل.. والخطر الموهوم؟!، سياسة الترغيب والترهيب، التطورات الأخيرة حول مشروع أيزنهاور، أيها العرب: سلطوا الأنوار.. على أعدائكم من أنفسكم..!.

وكان لأخبار الظهران اهتمام بالجانب الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والرياضي وغيره مما يهم المجتمع وكذا نشر المقالات والقصائد الأدبية، فقد خصصت زاوية باسم (روضة الشعر) من العدد الخامس. وكذا اهتمامها برسائل القرّاء ضمن زاوية بريد القرّاء فضحها للمرتشين – وتسليطها الضوء على أوجه القصور في الخدمات الاجتماعية – ودعوتها للإصلاح والبناء، وقد خصصت زاوية في كل عدد تحت عنوان (أسرار) تفضح فيه الأخطاء وتكشف المستور من المرتشين والمقصرين وغيرهم.

وتبدأ من العدد الحادي عشر بتخصيص زاوية تحت عنوان (في شؤوننا) تتحدث فيه عن الآمال والأحلام وتطالب فيه بتعديل كل معوج في مجال التعليم والتعليم الصناعي والخدمات البلدية والصحة والكهرباء والمرور والمطالبة بالتجنيد الإجباري وتشجيع الصناعة المحلية، والمطالبة بتعليم البنات؛ فنجد في العدد (24) الصادر في الأول من جمادى الثانية 1375هـ وفي زاوية في شؤوننا 13 – نصفنا الآخر كأول دعوة لتعليم البنات بتوقيع م. البصير – الدمام –.

ومن العدد الثامن عشر يخصص زاوية بعنوان (منبر الرأي) يتناوب على تحريرها عدد من الكتّاب، ومن العدد التالي التاسع عشر يخصص زاوية أخرى باسم (قصة العدد) يكتبها عبد الرحمن الشاعر وغيره.

ويلاحظ كثرة الأسماء المستعارة ففي كل عدد نجد الكثير ممن يكتب ويوقع اسمه رمزيًّا فمثلًا نجد في الصفحة الخامسة من العدد الثالث والعشرين تحت عنوان (منبر الرأي.. أيهما أكثر نومًا بلدية الأحساء.. أم بلدية الجبيل؟..) بقلم أبو الفوارس – الأحساء.

أو العدد الثلاثون الذي جاء بعد توقف قصير حفل بالمشاعر الفياضة التي استقبل بها الملك سعود الرئيسين جمال عبد الناصر وشكري القوتلي وغيرهما بالظهران.

وكانت عناوين هذا العدد: «جلالة الملك سعود المعظم يستقبل رؤساء الدول العربية.. جلالة الملك فيصل [الثاني] ملك العراق الشقيق يزور المملكة العربية السعودية.. عشرون ألفًا يستقبلون القوتلي وعبد الناصر في مطار الظهران.. جلالة الملك سعود والقوتلي وعبد الناصر يعملون على إحباط مؤمرات الاستعمار.. كيف استُقبلَ الرئيسان جمال عبد الناصر

وشكري القوتلي.. استقبال رجل السلام العالمي الباندت نهرو. – البلاد السعودية تحتفي بابن غازي [الملك فيصل الثاني].. ومقال طويل بعنوان (مرحبًا بك يا جمال) بقلم أبو أكرم.

وفي العدد (31) الصادر بغرة ربيع الأول 1376هـ يكتب (ابن أحمد) في شؤوننا 21 – لا تهيب.. ولا أوهام..؟ يؤكد على ما طالب به غيره من أهمية لتعليم البنات. في أعداد أخبار الظهران – مجال البحث – لم يخصص بها صفحات محددة لمواضيع معينة مثل الصحف الصادرة بالمنطقة الغربية وقتها – كصفحات الرياضة أو المرأة أو الصناعة أو الزراعة أو الطلبة وغيرها ولكن خصص في جزء من صفحاتها زوايا ثابتة ك– : بريد القراء.. ومنبر الرأي.. الأخبار المحلية.. روضة الشعر.. قصة العدد.. هوامش على الأخبار.. مناقشات.. في شؤوننا.

وفيما يلي وصف لثلاثة أعداد مختلفة من الجريدة:

عدد2:

ص1 الأخبار الملكية + مقالات سياسية + أخبار محلية.

ص2 أخبار محلية عامة.

ص3 مقالات + ترحيب بصدور الجريدة + معلومات عنها.

ص4 مقالات.

عدد22:

ص1 افتتاحية – الأخبار المحلية العالمية المهمة.

ص2 الأخبار المحلية + أسرار + في شؤوننا + روضة الشعر.

ص3 مع الأحداث (تعليق) قصة العدد.

ص4 مقالات + إعلانات.

ص5 بريد القرّاء + منبر الرأي + مناقشات.

ص6 مقال + بقية مقالات سابقة.

عدد 42:

ص1 افتتاحية + الأخبار المهمة محلية وعالمية.

ص2 الأخبار المحلية + في شؤوننا + روضة الشعر.

ص3 على هامش أحداث الشرق الأوسط + إعلانات.

ص4 مقالات + إعلانات.

ص5 بريد القرّاء + معلومات + إعلانات.

ص6 إعلان عن شركة الإسمنت السعودية.

يلاحظ أنني قد ركزت على الأعداد التي صدرت من صحيفة أو جريدة أخبار الظهران أثناء تولي الأستاذ عبد الكريم الجهيمان لرئاسة تحريرها خلال السنتين والنصف الأولى من عمرها. إذ لم أعثر على الأعداد الأخرى من الجريدة التي صدرت بعد ذلك. ولم أجد في مكتبة الملك فهد الوطنية سوى عدد واحد هو العدد السادس والثمانون الصادر يوم الثلاثاء غرة شهر رمضان 1381هـ الموافق السادس من شهر فبراير/شباط 1962م.

وبالمناسبة فالأستاذ الجهيمان بيننا هذه الليلة، فقد ذكرت له ما يقوم به مضيفنا الأستاذ معتوق شلبي من دور حيوي في ملتقى الجمعة الثقافي، وطلبت منه أن يحضر هذه الليلة لأن الحديث سيتناوله وجريدته.

فقال: إنني لن أفيدكم بشيء فأنا بهذا السن ضعف السمع والنظر، فقلت: إنه يكفينا منك الحضور، فجاء وهو يحمل على كتفيه أكثر من 98 عامًا متعه الله بالصحة والعافية.

وللتاريخ أقول: إن أستاذنا عبد الكريم الجهيمان وقد حمل مشعل الإنارة وسار في الطريق قبل نصف قرن ليضيء الطريق للجميع وتحمّل الكثير من الصعاب.. ومن هذه الصعاب التي تَحمَّل بسببها التوقيف والسجن إصراره على المطالبة بتعليم البنات، ففي الوقت الذي ينشر فيه مقالًا يطالب بتعليم البنات بعنوان (نصفنا الآخر) توقف أخبار الظهران. وللحقيقة ولعلي لا أكشف سرًّا فقد تتبعت أعداد الجزيرة الأربعة والأربعين ولم أجد اسم كاتب المقال/ محمد بن عبد الله الذي ذكره الأستاذ الجهيمان في مذكراته المشار إليها. فقد نشر موضوعين عن تعليم البنات الأول في العدد (24) في زاوية في شؤوننا (نصفنا الآخر) بتوقيع م. البصير – الدمام. والثاني بالعدد (31) بالزاوية نفسها بعنوان (لا تهيب.. ولا أوهام..؟) بتوقيع ابن أحمد، وهو يؤكد ويؤيد ما جاء في المقال الأول.. وأعتقد والله أعلم أن كاتب المقالين هو الأستاذ الجهيمان نفسه رغم عدم اعترافه حتى الآن بذلك؛ إذ تتبعت وبحثت عن أصحاب الأسماء المستعارة من الكتاب فلم أعثر على من يدلني على من يوقع بهذين الاسمين، نجده بعد إيقاف الجريدة وسجنه وبعد الإفراج عنه وعودته للرياض وعمله بوزارة المعارف ومشاركته لزميله وصديقه حمد الجاسر في تحرير جريدة اليمامة – مصرًّا على موقفه ويعيد نشر الموضوع بالعنوان السابق نفسه (نصفنا الآخر) بالعدد من جريدة اليمامة بتاريخ 1377/11/21هـ، أي بعد سنتين تقريبًا من نشر الموضوع في أخبار الظهران. وقد نشر الموضوع كأول مقال في كتابه الثاني (أين الطريق؟) الذي ضمّ مقالاته في جريدة اليمامة والصادر ببيروت عام 1381هـ.

وهكذا، وكما قال المثل العربي: (لا يضيع حق وراءه مطالب) فتحية إجلال وتقدير لهذا الرمز الكبير.

حكايات ونوادر الرقابة والرقيب:

ها هو الأستاذ عبد الله عبد الجبار يقول: «إن حسين خزندار قد نشر مقالًا في جريدة «الندوة» وردت به جملة «شاءت الطبيعة» ولأن الطبيعة لا تشاء، وإنما الذي يشاء هو الله، فهذا التعبير في نظر الرقيب كفر وإلحاد إذن – فلا بدّ من التوبة، ويحاول الكاتب أن يقنع الشرطة بأن هذا من المجاز على حدّ قولهم: «أنبت الربيع البقل» وأنه مؤمن أعمق الإيمان بأن الفاعل في الأمور هو الله – وينتهي الأمر بسجنه شهرًا يقضيه بين اللصوص والمجرمين[1].

وبعد انتهاء مدة سجنه راح يعلن توبته ويشهر إسلامه من جديد على يد رئيس القضاة. وقال: «كتب حمزة شحاتة ذات مرة مقالة شبه فيها أشياء بالتماثيل فلم ترق الرقيب الذكي هذه التماثيل المحرّمة فحذفها، وكتب بدلًا من عبارة «كالتماثيل» شيئًا كالتشبيه الآتي.. كنقش في جدار أو عتبة دار.. وظهرت المقالة في الجريدة على هذا النحو.

من الغريب أن يكون المدح سببًا في تحريك مقص الرقيب، حدث ذلك عندما مدح شاعر البلاط السعودي «الغزاوي» جلالة الملك الراحل بقصيدة ولفت نظر الرقيب الشيخ «حسين عبد الغني» فيها بيت لا بدّ أن يعلق ما ورد فيه على مشيئة الله، ونشرت القصيدة بجريدة «أمر القرى» وقد حشرت في صميم الشطر الثاني هذه العبارة «إن شاء الله تعالى».

جدير بالذكر أيضًا أن الشيخ الأستاذ «حمد الجاسر» رحمه الله، والطيب الساسي رئيس تحرير جريدة «أم القرى» أثناء الحرب العالمية الثانية ومجموعة من طلبة العلم يجلسون في المسجد الحرام، وكانت الجريدة وقتها تصدر بحجم صغير، وبأربع صفحات لشح الورق، وتوقف بقية الصحف، فقال الطيب الساسي لحمد الجاسر: «ماذا تقول في جريدة «أم القرى» أو ما رأيك بها؟» فأجابه الشيخ حمد: هل تريد رأيي شعرًا أم نثرًا؟ فأجابه الساسي.. بل شعرًا، فقال الجاسر:

جريدة صغيرة تحكي جناح اللقلق

وكم حوت من صورة وخبر ملفق

فردّ عليه الساسي بغضب.. أتقول هذا بجريدة الحكومة.. والله وبالله وتالله لولا أنني رئيس تحريرها لقلت صدقت وبالحق نطقت.

وبرغم مرور فترات وحقب تاريخية والتغيرات التي طرأت على الحياة في المملكة بشكل عام إلا أن الرقابة ما زالت موجودة وما زال الرقيب يمارس دوره وبجرأة، فقد كتب كاتب هذه السطور مقالًا بجريدة «عكاظ» الجمعة بتاريخ 142هـ - 2003/2/28 مقالًا تحت عنوان: «متى تتولى المرأة مسؤولية نفسها» ردًّا على المقال المنشور بعكاظ تحت عنوان: «بعض الكلام من تحرير المرأة إلى تحرير المجتمع» بتاريخ 1423/12/14هـ للأستاذ «هاشم الجحدلي» يقول في خاتمته: «إن الدولة لا تستطيع أن تمنح للمرأة حقوقًا إضافية إذا كان والدها وزوجها وشقيقها وحتى ابنها يقف ضد هذه الحقوق، الدولة لا يمكن أن تفتح مجالات عمل للمرأة، إذا كانت المرأة أسيرة ثقافة ترفض العلم أصلًا»، إلى أن يقول: «علينا قبل أن ندعو لتحرير المراة أن نحرر المجتمع أو بمعنى أدق أن يحرر المجتمع نفسه من القيود التي فرضت عليه حينًا.. وفرضها على نفسه أحيانًا أخرى».

وقد قلت في ردي على ما جاء في هذا المقال موضحًا أن «المرأة هي أساس المجتمع وهي الأصل، هي الأم والزوجة والابنة والأخت.. ولننظر إلى الأيام القليلة الماضية عند افتتاح مدارس البنات قبل أربعة عقود فقط كيف استقبلها المجتمع - وبالذات المجتمع المحافظ في بعض مناطق المملكة أو بعض مدنها بالاستنكار - والاحتجاج والوقوف ضدها.. إلى آخر المقال». وفيما يلي نص هذا المقال:

متى تتولى المرأة مسؤوليات نفسها؟[1]:

قرأت المقال المنشور تحت عنوان (بعض الكلام) من تحرير المرأة إلى تحرير المجتمع.. في 12/14 بجريدتنا الغرّاء «عكاظ» للأستاذ هاشم الجحدلي.

بعد تقديري وإعجابي بالمقال إلا أن لي بعض الملاحظات التي أرجو أن يتسع المجال لمناقشتها وليتها تفتح الباب لغيري لأن هذا الموضوع يحتاج إلى أن يناقش على صفحات الجريدة وغيرها لتتضح الصورة ولتنير الطريق للجميع.

يقول وأرجو ألا يكون صادقًا فيما قاله: (... أعتقد جازمًا أن كل هذه المطالب هي مجرد شطحات منتصف الليل..) فهذا الكلام السلبي المثبط للعزائم لا أعتقد أنه قاله عن قناعة واختتم المقال بقوله:

«.. فالدولة مثلًا لا تستطيع أن تمنح للمرأة حقوقًا إضافية إذا كان والدها وزوجها وشقيقها وحتى ابنها يقف ضد هذه الحقوق. الدولة لا يمكن أن تفتح مجالات عمل للمرأة إذا كانت المرأة أسيرة ثقافة ترفض العمل أصلًا. الدولة لا تستطيع أن تفرض على المجتمع ما لم يكن مهيأً لاستقبال هذه الإضافات النوعية والتي لا تعني المرأة ولا تقتصر على المرأة.. إذن علينا قبل أن ندعو لتحرير المرأة أو مع هذا التحرير أن نحرر المجتمع أو بمعنى أدق أن يحرّر المجتمع نفسه من القيود التي فرضت عليه حينًا. وفرضها على نفسه أحيانًا أخرى...).

أولًا: إن المرأة هي أساس المجتمع وهي الأصل، هي الأم والزوجة والابنة والأخت.. ولننظر إلى الأيام القليلة الماضية عند افتتاح مدارس البنات قبل أربعة عقود فقط كيف استقبلها المجتمع وبالذات المجتمع المحافظ في بعض مناطق المملكة أو بعض مدنها.. بالاستنكار والاحتجاج والوقوف ضدها.

القضية في القرار والحسم وعدم التردّد ولا داعي للتذكير بما كان عند افتتاح الإذاعة أو التلفزيون أو المبرقات أو حتى السيارات وحتى مكبرات الصوت بالمساجد، فالإنسان البسيط يستنكر كل جديد ولا يعرف المصلحة وفوائد هذا العمل إلا متأخرًا.. وعلى الدولة وهم ولاة الأمر أن يصدروا القرار ولا تراجع فيه.. وهي تعرف أن المصلحة العامة لا مناقشة فيها، وبالأمس القريب عندما اتخذ قرار إلحاق رئاسة مدارس تعليم البنات بوزارة المعارف، وما حصل من اعتراض واستنكار من البعض، ومع ذلك الكل يشهد أن المصلحة تقتضي ذلك، ونحن ننتظر في القريب العاجل أن تتولى المرأة مسؤولية تعليم نفسها وبني جنسها، فلما لا تُسمّى إحداهن نائبًا لوزير المعارف لتعليم البنات؟ فهي أدرى وأعرف من الرجل بما يخصها ويفيدها وهي

المدرّسة والموجهة والمربية، فلما لا تكون هي أيضًا الإدارية؟ أما قضية توعية المجتمع فمن الأفضل أن تبدأ مع الطفل منذ بداياته الأولى في البيت والمدرسة وهذا يتطلب تكثيفها في المناهج الدراسية وبالذات مادة التربية الوطنية. ومن المستحسن أن أختتم هذه المداخلة القصيرة بما اختتمت به الدكتورة عزيزة المانع مقالها «حلول سهلة» ب-«عكاظ 12/15 قائلة: «.. وهناك نماذج كثيرة أخرى لمشكلات تطرح لها حلول مترجلة لا تقضي على المشكلة من جذورها ولا تحلها من منابعها والحلول القريبة السهلة أحيانًا قد تحلّ المشكلة مؤقتًا لكنه غالبًا تنبت بسببها مشاكل أخرى فيظل المجتمع كلما حل مشكلة سقط في أختها، فالمشكلات سواء كانت فردية أو اجتماعية تحتاج إلى تأمل عميق لمعرفة أسبابها الحقيقية التي أدّت إلى ظهورها ومعالجتها من منابتها، أما النظرة السطحية مثلها قد تضرّ ولا تنفع.

فالأنظمة والقرارات والقوانين لا تصدّر قبل دراسة كاملة من جميع جوانبها وربما تطرح على فئة معينة من المجتمع بأسلوب الاستبانة والاستفتاء، ولدينا ولله الحمد مجلس الشورى الذي لا يصدر قرارًا أو يوصي بتطبيق نظام قبل مروره على لجان محددة تدرسه من جميع الوجوه ويصوّت عليه من قبل أعضاء المجلس مجتمعين، وهذا كفيل بتغليب المصلحة والقضاء على الظواهر السلبية في المجتمع وحتى يسير المجتمع في سياقه التاريخي الصحيح».

بعد يومين وجدت في مكتبي الرسالة التالية:

رسالة:

السيد/ محمد القشعمي هداه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

لقد اطّلعت على ما سطرته في جريدة «عكاظ» في عددها (13334) يوم الجمعة الموافق 1423/12/27هــ في موضوع (متى تتولى المرأة مسؤولية نفسها).

نسأل الله أن يوفقنا إلى ما فيه الخير.

فقد ذكرت حفظك الله في مقالك (أن نحرر المجتمع أو بمعنى أدق أن يحرر المجتمع نفسه من القيود التي فرضت عليه) هل تعني بذلك أن أحدًا من المسلمين يسعه الخروج من دين الإسلام الذي حدد للإنسان قيودًا – بحد زعمك – فالله حدد لنا حدودًا فلا نتعداها ولا نفكر أصلًا أن نتعداها قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَاي وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ [1]. فللمرأة أن تتحرر في بيتها فقط قال تعالى: وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلاَ تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلاَةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمْ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا [2]. فهل تريد أن تكون زوجتك وابنتك وأختك أن تكون متحررة أي متفسخة مثل الكافرة ينظر لها الصالح والطالح فأين الدرة المصونة، بل وأين الكوكب الدري الذي ينير البيت؟

ثم تقترح نائبة لوزير المعارف ثم أخذت تدس السم بالعسل فالمرأة لها مرجع كما حدده الملك فيصل رحمه الله مع سماحة مفتي عام المملكة محمد بن إبراهيم أن يتولى تعليم المرأة القضاة الأتقياء وليس نائبات للوزير. فأنت تقدح بكلام الملك فيصل رحمه الله وبكلام مفتي عام المملكة الذي سبق وأن اتفقوا عليه.

أخي محمد القشعمي/ليس العيب أن الإنسان يخطئ ولكن العيب أن يستمر على الخطأ كما قال (ص): «خير الخطائين التوابون»، وكما قال تعالى: وَأَنْ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُمَتِّعْكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ [3]. يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ يَوْمَ لاَ يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَاغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ [4]. وقبل أن تكتب أي شيء اجعل قول الله تعالى نصب عينيك وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً[1].

واعلم أن لو أمنت العقوبة بالدنيا فإن الآخرة أشد وأبقى.

أسأل الله أن يوفقنا وإياك.

أخوك

سليمان بن صالح المتهب

في سبيل الهروب من الرقيب:

ومن سلبيات الرقابة الصارمة المفروضة على الكتّاب والأدباء، لجوء الصحفيين والمثقفين إلى استخدام أساليب التورية والخفاء، ومنها سلاح الأسماء المستعارة خوفًا من بطش الرقيب، ومن المساءلة القانونية. ومن ذلك أنه حدث في مطلع الحركة أن عزم بعض شداة الأدب في مكة وجدة، تقليدًا للمهجريين وغيرهم بأن يتخذوا لهم أسماء مستعارة، يوقعون بها ما تنشره لهم المجلات والصحف من نثر وشعر، وهكذا صار عرفًا متبعًا بين هؤلاء الأدباء المتوجسين من تنكيل الرقيب بهم ومساءلتهم. ونظرًا لأهمية التعريف بأصحاب الألقاب والأسماء المستعارة، فقد أولى عدد من الباحثين في الشرق والغرب هذا الموضوع أهمية خاصة باتباع أسلوب التصنيف والفهرسة والتعريف[2].

الأسماء المستعارة للكتّاب في المملكة العربية السعودية:

ومما ورد من أسماء مستعارة للأدباء والصحفيين السعوديين في «الأسماء والتوقيعات المستعارة في الأدب العربي» للدكتور محسن جمال الدين، وكذا «معجم الأسماء المستعارة وأصحابها» للأستاذ يوسف أسعد داغر، و«معجم المصادر الصحفية» للدكتور منصور الحازمي، إضافة لسلسلة مقالات الأستاذ حسين بافقيه بجريدة الرياض في 28/2 إلى 1421/4/18هـ بعنوان «الأسماء المستعارة في الأدب، المملكة العربية السعودية نموذجًا، دراسة ومعجم (6/1) يسرنا أن نورد سردًا بها بعد الإشارة إلى مقدمتها والتي قال فيها:

«.. وكما كان الاسم كشفًا عن الهوية، فالاسم كذلك حجب لها، وها هنا يغدو الاسم المستعار – عند حدوده الأولى – إظهار للذات، وحجبًا لها في وقت واحد (...) والخروج على الذات إلى ذات جديدة يستدعي استبدال اسم جديد باسم قديم، فالاسم ليس مجرد علامة للتمايز، ولكنه تحقيق انتماء، يخلعه ذلك التصاقب الرمزي بين الاسم والمسمى، إنه بهذا المعنى عتبة تفصل بين هويتين ومعنيين ما قبل وما بعد (...) ويبدو أن الأسماء المستعارة نمت بصورة كبيرة نتيجة طبيعية لمولد الطباعة وانتشار الصحافة في المجتمعات الإنسانية، وكأنها غدت عتبة فاصلة بين حقلين متغايرين، الحقل المدني الذي يشكل شبكة العلاقات الاجتماعية المعتادة، والحقل الثقافي (الصحفي) الذي يعد فصلًا جديدًا في تحول المجتمعات الإنسانية من أنماطها القديمة إلى أولى ملامح المجتمع المدني، كما تُمثّله الصحافة، ومن هنا كان الاسم المستعار – على خلاف اللقب – يحمل في بداياته قيمًا جديدة، وأفكارًا مغايرة قد لا يستطيع الاسم المدني تحقيقها، ومن هنا جاء – طباعيًّا – عزو عدد من المؤلفات إلى أسماء مجهولة، وذيوع الأسماء المستعارة في الصحافة (...) ويشير الاسم المستعار في تحقيقه الفردية والحرية الشخصية، في أن يختار المرء اسمه إلى الرمز الثقافي أو الفني لصاحبه، الذي يبدأ ساعة تعميده بذلك الاسم، ولعل ذلك ضرب من ضروب الفلسفة الرومانسية التي اعتدت بالفردية وصور الحرية الشخصية (...).

ونتيجة لمولد الصحافة في بلادنا (1326هـ) نمت شيئًا فشيئًا مشاركة عدد من المثقفين والأدباء في هذا البلاط الجديد، كما تمّ قبلها ومعها صور مختلفة للجدل السياسي والفكري في مصر وبلاد الشام عبر الصحف العربية التي تصل على قلتها إلى أيدي مثقفي تلك المرحلة.. ففي مطلع الحركة الأدبية الحديثة أغرم بعض شداة الأدب في مكة وجدة، ربما تقليدًا للمهجرين وغيرهم بأن يتخذوا لهم أسماء مستعارة يوقعون بها ما تنشره لهم المجلات والصحف من نثر وشعر ثم سرى شيء من هذا إلى المدينة المنورة (...) ونظرًا لأهمية التعريف بأصحاب الألقاب والأسماء المستعارة، فقد أولى عدد من الباحثين في الشرق والغرب هذا الموضوع العلمي والأدبي أهمية بالغة عن طريق التصنيف والفهرسة والتعريف.. إلخ».

ويقول د. محمد العوين[1]: لم يكن للتلقب بأي اسم أهمية تذكر، لولا أن التنكر بالتباس اسم أو عدة أسماء أصبح ظاهرة لافتة لمطالع أدب النهضة، ولا يكاد يخلو كاتب من كتّاب الخمسينيات والستينيات على الأخص من لقب أو عدة ألقاب يكتسب تحت هذه المظلة التي تحميه من نظرات القرّاء وإنكارهم ما يكتب.

ولوجود مقالات كثيرة، لها منزلتها الجيدة في تقويم الفن – ولكنها وقعت بأسماء رمزية – بات لزامًا عليّ أن أبحث سرّ التمسك الشديد بمجموعة من الأشياء المتلقب بها، مما له صفة الشيوع والرنين (...). وقال: «.. الحق أن هناك جملة من الأسباب دفعت الأدباء إلى الترمز، لعل من أهمها عدم الثقة في الفكرة المراد معالجتها، وقبول الناس لها بأسلوب كاتبها، أو ردّهم إياها ردًّا عنيفًا مؤلمًا، ويتفق هذا المحمل مع بداية البعث الأدبي، ومواجهة تقاليد اجتماعية موروثة، سواء كانت في الأدب أم في السلوك الاجتماعي، أم كان فيما يقدسه الناس، ويضفون عليه أفانين الاحترام والتقدير، يرثون ذلك عن سابقيهم، ويزيدون في تمسكهم بما يصل إليهم من ذلك الإرث، ولا يبيحون لمن شاء من الكتّاب أن يمسّ سمة اجتماعية أو أدبية بشيء من النقد، ويجد الكاتب أنه من الخير ألا يظهر للقرّاء باسمه الحقيقي.

واستعرض بعد ذلك بعض آراء من رأى أنه تقليد للمهجريين كالأنصاري وإلحاح حسين سرحان على الانكشاف، أما العواد فيرى أن العنف ردّ يلائم من يتخفى، أو ينتحل اسمًا من الأسماء.. (كاتبو المقالات السخيفة، يوقعونها بأسماء نساء أو رجال أو أشباه نساء من الرجال، ليستتروا في ظلام التواقيع الكاذبة بعيدًا عن نظرات النقاد الثاقبة، أو عن نظرات أولئك الذين صيغت من أجل إغاظتهم هذه المقالات...».

ويرى العطار أن عدم الكشف عن اسم الكاتب استخفاف بالقارئ وجبن أو خوف من أذى يلحقه إذا عرف.

ويرى الباحث محمد العوين «إن الكاتب الذي لا يستطيع أن يتحمَّل المسؤولية أمام القارئ أو لا يحب أن تكون بينه وبينه صلة روحية هو كاتب يحسن به أن يسكت لأن ذلك خير له، والكلمة التي لا يعرف قائلها لا تحدث الأثر الذي تتركه، كلمة معروف قائلها..».

وقال أيضًا: «وألحظ أن الأدبي الناشئ لا يقوى على مواجهة الناقدين وذوي المعرفة والبصر بفنون الكتابة فيتقي ما يمكن أن يطاله منهم بهذا الرمز الذي يصطنعه خوفًا حينًا، ورغبة في إذاعة ما لا يقدر على البوح به لو أسفر عن وجهه، أو خشية أن يعاب في محاوراته قضايا لا يحبذ المجتمع الخوض فيها، فيما يتصل ببعض العادات، أو الدعوات الحرة القوية إلى النهوض والتماس سبل التحديث.

(...) والسعي إلى التخفي صاحب بداية النهضة، وبدأ أكثر الكتّاب يعلن اسمه دون ترمز، حين اشتد عوده، ولم يخش محاذير البيئة الاجتماعية والنقدية، فقلّ الترمز في الثلث الأخير من القرن الرابع عشر قياسًا إلى السنوات العشر الأولى بعد عام 1350هـ، وإن ظل ملجأ لبعض الكتّاب حين يواتيه ما خاف منه من سبقه من الكاتبين والناقدين.

وأخيرًا، «وقد يفيد الرمز كاتبًا ولا يفيد آخر، ويناسب ناقدًا – في فترة من الزمن – ولا يصلح أن يصطحبه ناقد آخر، لاختلاف نسب القوى والثقة والثقافة وعنفوان الشخصية وطلعتها»..

وقد استمر التواري من بعض الكتّاب خلف أسمائهم المستعارة ربما خوفًا من الرقابة أو خوفًا من المسؤولين إذ كان فيما سبق يمنع موظف الدولة من الكتابة في الصحف منتقدًا أو موجهًا.

ومن أسباب اللجوء إلى الاسم المستعار أن أحدهم قد يكتب موضوعًا أو قصيدة يرى أن بعض أفراد المجتمع لا يستسيغها أو قد تنال من قيمته أو مركزه.

وكذا قد يصدر أحدهم صحيفة ومجلة فلا يجد المواد الكافية وهو مضطر لإصدارها في وقتها فيضطر إلى ملء فراغاتها بقلمه وبعدد من الأسماء، فيلجأ إلى الأسماء المستعارة كما هو حاصل بالنسبة لمجلة «الإشعاع» التي كان يعدها ويصدرها الأستاذ سعد البواردي بالمنطقة الشرقية «الخبر» قبل حوالي خمسين عامًا، إذ كان يوقع بأسماء مستعارة منها «أبو سمير» و«أبو نازك»

و«فتى الوشم» و«س. ب»، و«س» إلى جانب اسمه الصحيح.

وقد يشترك أكثر من واحد بالكتابة تحت اسم مستعار واحد كما حصل في مجلة اليمامة عند بداية زاوية «كلام بلا معنى»، إذ وقعها بالتناوب الأستاذان إدريس الدريس وعبد الله الصيخان ثم أصبح الاسم مشاعًا لغيرهم. وكذا في جريدة «عكاظ» إذ يوقع منصور عثمان وعبد المحسن يوسف باسم «ثرثار» وكذا زاوية أخرى بالصفحة الرياضية بجريدة «الرياض» توقع باسم «معكوس» أول من اقترح الاسم الأستاذ يوسف الكويليت وأول من وقع بالاسم المستعار هو الكاتب الرياضي الأستاذ عبد الله الضويحي وتوالي عدد من الصحفيين الرياضيين فيما بعد موقعين باسمه.

ويلاحظ أن هناك أكثر من شخص يوقع باسم واحد هو «أبو نظارة» إذ وقع بهذا الاسم الأستاذان عبد الله عريف وصالح الصويان. وقد سبقهم غيرهم من مصر ولبنان لهذا الاسم.

وقد انتقلت ظاهرة الأسماء المستعارة من الصحف والمجلات مؤخرًا إلى الصحف الإلكترونية «الإنترنت» فأصبح من النادر أن تجد من يكتب باسمه الصريح.

وقد يلجأ أحدهم للكتابة باسم مستعار في إحدى الصحف أو المجلات من أجل كسب مكافأة مالية منها إذ قد يكون له مشاركة غيرها، وهو يعرف أنه لن يصرف له سوى مكافأة عن مقال واحد.

ونجد أن كثيرًا من الكتّاب الرجال يوقعون مقالاتهم بأسماء نسائية لعدم انتشار تعليم البنات بالمملكة وقتها وللفت النظر، أما أن توقع إحداهن مقالاتها باسم رجل فهذا من المستغرب بل من النادر، إذ وجدت أن الأستاذة خيرية السقاف كانت توقع بعض مقالاتها بأسماء رجال مثل «وحيد» و«سخاء الحيدر» و«إنسان» و«مطرقة» وهي ترد على «مسمار» الأستاذ علوي طه الصافي.

وكذا أختها نوال إذ كتبت باسم «نيازي إبراهيم».

واستمر بعض الكتّاب فيما بعد يوقع مقالاته بأسماء مستعارة متعددة ومختلفة فمثلًا نجد الأستاذ محمد حسن عواد يوقع بثلاثة عشر اسمًا مستعارًا ومثله الأستاذ عبد القدوس الأنصاري بأربعة عشر اسمًا والأستاذة خيرية السقاف بسبعة أسماء وهكذا..

وحتى وقتنا الحاضر ما زال البعض يلجأ إلى هذه الحيلة.

الأسماء المستعارة كما يراها الدكتور أبو بكر أحمد باقادر[1]:

يظهر أن الأسماء المستعارة يستخدمها الكتّاب لأسباب عديدة متنوعة، بعضها يتعلق بالأدب وتجلياته الاجتماعية الثقافية، أحيانًا في شكل تقليعات، ومنها ما يتعلق بأسباب سياسية، فكرية لا يرغب الكاتب أن تحد حريته الشخصية أو يتعرض لنوع من أنواع الرقابة.

ولقد استخدمت الأسماء المستعارة لأسباب أخرى سنضرب عليها أمثلة، لكن ما نود أن نوضحه في البدء هو أن استخدام اسم مستعار – أي اسم غير الاسم الرسمي المحدد لهوية الشخص يعد من التقاليد الأدبية منذ القديم، وقد يكون من الواضح أن يكون الاسم عبارة عن جملة من الصفات التي يرغب الكاتب أن ترتبط به مثل «محروم» أو «شادي الخليج» ونحو ذلك.

وأن يكون هناك اسم مستعار يعني أن إعادة المكتوبة ليست مشوقة فقط في حدّ ذاتها، وإنما هي كذلك بسبب ما تثيره من غريزة حب الاستطلاع والشغف في حب معرفة ما يعد مجهولًا، وهي تعطي إيحاء بالأهمية وضرورة الانتباه لما يقول!

وبطبيعة الحال، لا يمكننا فهم العديد من جوانب ظاهرة الأسماء المستعارة دون ربطها بظاهرة الرقابة والرقيب وفكرة الوصاية على عقل وذوق الجمهور من أفلام المبدعين والكتّاب.

ولقد عالج تريفور موستعين في دراسة تفصيلية بعنوان «الرقابة في المجتمعات الإسلامية» وقصة الرقيب في دراسة تريفور

غاية في الإمتاع والطرافة وخاصة كيف أن هذه السلطة تبدع في كثير من الأحيان نجومًا في سماء الأدب والفكر، بسبب منع كتبهم من التداول أو أنها تسمح أحيانًا بمرور أفكار وأطروحات ما كان لها أن تمر لولا أن الذي قال بها يحمل اسمًا معينًا. بمعنى أن الرقابة أحيانًا ليست في الحقيقة موضوعية أو صادقة، وإنما هي مأخوذة بالخوف المرضي من أسماء ومصطلحات حتى لو كانت مسالمة.

ولن نبالغ إن قلنا إن القرابة ساعدت في رواج العديد من الكتب، أما إذا كانت الرقابة والمنع لاسم مستعار أو اسم أدبي، فهذا ما يزيد من شعبية ذلك العمل، ومن ثم إقبال الجماهير عليه.

ومما يذكر لأبي يعرب أن ما قدمه من أسماء مستعارة في المملكة سواء للكتّاب أو الفنانين أو المبدعين بشكل عام، مادة ثرية تمكن من مقاربتها بشكل تحليلي يهدف إلى التصنيف، فعند دراسة المادة الأولية نجد النماذج التالية:

أولًا – أسماء مستعارة: هي عبارة عن الأحرف الأولى للاسم، ولو احتفظ الواحد منهم بلقبه العائلي لكان الاسم غير مستعار، كما هو الحال في الثقافة الغربية، فمثلًا أحمد محمد جمال «أ. م. ج» أو أحمد محمد الضبيب «أ. م. ض» وغير ذلك كثير. ولهذه الأسماء سابقة تشكل قدوة، يظهر أن الإخوة قلدوها، فمثلًا كان عباس محمود العقاد يفضل – تأسيًا بالمفكرين والأدباء الإنجليز – أن يوقع اسمه (ع. م. عقاد)، حتى إن بعضهم قال ساخرًا «عم عقاد». وكما هو واضح لا يعد هذا اسمًا مستعارًا إلا على المجاز. لكن كما ذكرنا بالغ الزملاء و لم يذكروا الاسم العائلي حتى يكون الاسم معروفًا.

ثانيًا – أسماء مستعارة لكنها كانت أسماء مناسبات إعلامية مثل: تقديم برنامج خاص، مثلًا برنامج للأطفال اشتهر به «بابا طاهر» و«بابا عباس» ويظهر أن الاسم المستعار هذا «إن كان يعتبر اسمًا مستعارًا» ما كان يظهر لولا أنه يقدم شخصية عامة مناسبة للبرنامج الذي ظهر في سياقه. والاسم المختار هو الاسم الحقيقي للمبدع وليس اسمًا جديدًا. فبابا طاهر هو طاهر زمخشري وبابا عباس هو عباس غزاوي وارتباطهما وأمثالهما بهذه الأسماء أثناء قيامهم بتقديم هذه الشخصيات على جمهور المتلقين، وليس أن هذه الاستعارات – قد استخدمت خارج هذا السياق.

ثالثًا – أسماء مستعارة هي في الواقع ألقاب يسعى إليها أصحابها أن تكون مرادفة لأسمائهم من أمثال «شاعر مكة المكرمة» من طرف علي أبو العلاء، أو «شاعر المدينة» من طرف عبيد مدني وهكذا. وهذه أيضًا أسماء مستعارة على المجاز، إذ من الواضح أن الشعراء هؤلاء إنما استخدموا هذه الألقاب كشيء من الاعتزاز والفخر.

رابعًا – أسماء مستعارة هي في الواقع إشارة إلى أسماء مشهورة بعضها أسماء حقيقية، مثل اختيار أحمد الغزاوي لقب «حسان عبد العزيز» مشيرًا إلى مقاربة ضمنية «بحسان محمد (ص) وكذلك استخدام «المقنع» أو «تأبط شرًّا» و«الخنساء» وهكذا. وسمى بعضهم نفسه باسم مستعار مشهور مثل «أبو نضارة» أو من إبداعه «مشقاص» وهكذا.

خامسًا – من الأسماء المستعارة التخفي في ظل الابن والابنة البكر حقيقة أو على سبيل المجاز وهو كثير من أضراب «أبو حياة» و«أبو سمير» و«أبو شيخة» و«أبو سهيل» وقد ينتسب أحدهم إلى «ابن الصحراء» و«ابن الشاطئ» و«ابن العاصمة» ونحو ذلك جاعلًا من ذلك حدثًا ممثلًا عن نسب نفسه إليه.

سادسًا – من الأسماء المستعارة ما كان عبارة عن تغيير اسم عادي بآخر دون توضيح السبب، فمثلًا سناء التميمي تصبح «سارة العبيدي» أو صالح الشهوان «سعد الخرجي» أو سالم جازع الشمري «صبر الحايلي» وإن كان في ذلك إشارة إلى صفة نسبه ومكان إقامته ولكن هذا قليل.

سابعًا – من الأسماء المستعارة اللعب على النوع، فإذا كان المؤلف ذكرًا استعار اسمًا مؤنثًا لتقديم كتاباته والعكس صحيح، وهناك أمثلة على ذلك نوال إبراهيم السقاف تصبح «نيازي إبراهيم» أو أحمد السباعي «فتاة الحجاز».

ثامنًا – وقد يكون إطلاق بعض الصفات على الذات نوعًا من الأسماء المستعارة وهذا كثير من أمثال: مسافر/الصحفي المتجول/شايفك/الضمير المستتر/ملقوف/مطرقة/هول الليل/ سهران.. وهكذا..

تاسعًا – وهناك من يستخدم أسماء شعراء وشخصيات عربية كلاسيكية من أمثال أبو الشمقمق وجرير الصغير ووضاح اليمن ونحو ذلك.

عاشرًا – أسماء مستعارة تذكر اسمها صراحة لكن مع تغيّر بسيط في الاسم مثل حسين عمر عثمان الصامطي يصبح حسين عمر وهذا كثير، لكن أحيانًا بدلًا من محمد بن عبد الله الشبل يصبح الاسم ماجد الشبل، وربما كان ذلك بسبب شهرة وكبر الاسم المختار.

إجمالًا توضح «لعبة الأسماء المستعارة» تنوعًا وابتكارًا يستحق فعلًا الاطلاع عليه والإفادة من مادته، لهذا فإن جهود الأستاذ محمد القشعمي في هذا المضمار تعد رافدًا مهمًّا في قراءة تراثنا المعاصر بعيون تسعى لإدراك ما يجري فوق المسرح وخلف الكواليس، ولعل قراءات للأسماء المستعارة تساعد على استكشاف أسباب وتصورات جديدة لهذه القوائم.. والله الموفق.

كائن رقابي[1]:

الرقابة لدينا كائن لم يره أحد، رغم أن آثاره لا تخفى على أحد.

والذي يدفعه الفضول للبحث عن هذا المخلوق الرمزي ولقياه قد يبذل من الجهد أكثر مما يجني من المعرفة، فلا طائل من ذلك إذن، لأنه سيخلص في النهاية إلى حقيقة أن الرقابة مهنة وليست شخصًا، حالة وليست ثقافة، وأداة وليست مشروعًا. إن هذا يقلل من شأن الرقابة كمرجعية، دون أن يشكك في تأثيرها كسلطة. فالمهنة متحيزة والحالة متغيّرة، والأداة مستهلكة، ولا يمكن لهذه الأشياء أن تكون مرجعًا لشيء، ولكنهم، المهنة/ الحالة/ الأداة، يحدثون آثارًا ثقافية كبرى إذا اكتسبوا الأدوات السلطوية المناسبة.

إذا أردنا نقد الرقابة بشكل عملي فعلينا أن نتجاوز الإغراق في جدليات الرقابة وفلسفتها التاريخية والأخلاقية، ونحصر فعلنا النقدي في مساحة محلية حتى لا نخسر العائد العمليّ من ممارستنا النقدية هذه. فلن نتساءل مثلًا: لماذا الرقابة؟ وهل هي شرّ أم خير؟ بل سنصنع سؤالًا عمليًّا آخر يبحث عن إجابة نافعة ومريحة: ما هي مرجعيات الرقابة لدينا؟ وإذا تسرعنا في طرح إجابات بديهية (كالدين، التقاليد، السياسة، والصالح العام..) فسنكتشف بسرعة أننا وقعنا على أحد مفاصل المتاهة الرقابية، فالإجماع البدهي على أن هذه المرجعيات الكبرى هي الرقابة، هو الذي جعل الرقابة، كما سبق، كائنًا لا يراه أحد، ولا يمكن تمييز ملامحه، لأن هذه المرجعيات أكبر بكثير من أن نستخدمها للخلاص إلى مفهوم محدد.

هذا يجعل من كل الاجتهادات الثقافية الممكنة لتقليص هذه المرجعيات الكبرى وكبسلتها في معايير دقيقة ومحددة ودائمة، هي اجتهادات موعودة بالفشل. لعدة أسباب، أولها أن بقاء المعيار فضفاضًا، والمرجعية كبيرة حد التوهان، هو هدف رقابيّ أساسي لن يتنازل عنه الرقباء، لأنه يكفيهم صداع التبرير والمراجعة والجدل مع المعترضين على حكمهم الرقابي، وهم الذين اعتادوا ألا يُسألوا عما يفعلون، وإن سُئلوا ففي (متاهة المرجعية الفضفاضة) ملايين التبريرات الجاهزة. والرقيب الضليع بأسرار مهنته معتاد على اختراع التأويلات، وتأليف السياقات، ليقنع نفسه ومرجعه بخطورة ما، تبرر حدة مقصه.

وثاني هذه الأسباب هو أن تقنين معايير الرقابة يلغي الجانب الإبداعي في عمل الرقيب، ويحول الرقابة إلى مهنة آلية لا فضل فيها لرقيب على رقيب. وهذا بالتأكيد سيؤدي إلى انهيار (صناعة الرقابة) تمامًا على رؤوس المستفيدين منها، والمقتاتين على إقناع الجهات المعنية بحاجتها الماسة إلى خبراتهم الرقابية، والترويج لقدرتهم الاستثنائية على تسيير عجلة الإعلام في المسار الذي تريده هذه الجهات دون أن تضطر إلى تلويث يديها بوعاء العمل الإعلامي بشكل مباشر. إن أثر (تقنين الرقابة) على هؤلاء يشبه تمامًا أثر (الحكومة الإلكترونية) على مكاتب الخدمات العامة والمعقبين. فمن المتوقع إذن أن يقفوا بشدة ضد أي جهود ثقافية تدعو إلى ذلك.

هذه هي الرقابة، كحالة وكمهنة، وكأداة في مشهدنا الفكري. إنها صناعة منظمة، ولا طائل من المجادلة حول منافعها

وأضرارها، وخيرها وشرها، لأن هذا يدخل في الشق الفلسفي من الرقابة، والذي اتفقنا أن مناقشته تخرجنا من الإطار العمليّ الذي ننشده، والمحليّ الذي يهمنا أمره. ولننصرف مرة أخرى إلى طرح الأسئلة العمليّة النافعة، مثل: ما هو الكائن الرقابي؟ والسؤال الذي يبدأ ب- (ما هو) وليس (من هو) يشير إلى أننا نفتش عن الماهية وليس الهوية.

إن التعرّف على ماهية الكائن الرقابي لدينا عن قرب يحمل فوائد كثيرة للثقافة، من أقلها أنه يجعل الكائن الرقابي مألوفًا بما يكفي لتخليص المثقف من هاجسين مدمرين: التحفظ غير المبرر، والنضال غير المبرر أيضًا.

فالذي يعرف رقيبه جيدًا لن يتحفز عشوائيًّا، بل يستطيع ترتيب عطائه الثقافي بحسب رغبته في ملامسة الخطوط الحمراء، دون أن يمعن في الإحجام عنها إلى حدّ إعاقة إمكانياته الثقافية بنفسه. والذي يعرف رقيبه جيدًا لن يمعن في امتطاء نضال لا طائل منه، وذي طبيعة غير ثقافية أصلًا لأن العائد المعنوي من هذا النضال يتضاءل كل ما زادت ألفة الناس مع الكائن الرقابي. وإذا تخلصت الثقافة من هذين الهاجسين، فستنمو وتتعملق إلى الحد الذي تختفي منه الرقابة بصورتها الكلاسيكية، وتتضاءل جدواها تمامًا، أو تتحور لتصبح ممارسة ثقافية مفيدة.

الكائن الرقابي يمكن حصره (عمليًّا) في قالبين: السلطة الفكرية، أو المسؤولية الإعلامية، مع أن قوالب أخرى (غير عملية) قد تعبّر عن كائن ثقافي، مثل (الرقيب العرفي) و(الرقيب الذوقي) وغيره، ولكن تركيزي على الأولين فقط مردّه أنهما غالبًا يتأبطان أجندة ما يستعينان بالوظيفة الرقابية على إنجازها، بخلاف بقية القوالب التي تمارس الرقابة بتلقائية، وهذا ما يمنحها بعدًا عمليًّا مؤثرًا في الثقافية يمكن محاكمتهما من خلاله.

سؤال ثالث: متى يكون الكائن الرقابي مهنة؟ ومتى يكون حالة؟ ومتى يكون أداة؟

الكائن الرقابي المقولب في سلطة فكرية أو مسؤولية إعلامية قد يكون (مهنة)، أي إنها وسيلة مباشرة لتحقيق عائد ما، ذلك يشبه تعيين حارس شخصي لحماية منشأة من المنشآت، بغض النظر عن مدى قناعة الحارس بأهمية هذه المنشأة أو فضلها.

الكائن الرقابي المقولب في سلطة فكرية أو مسؤولية إعلامية قد يكون (حالة) في مرحلة ما من تطبيع الأجندة. (حالة) تستدعي الانغلاق التام من أجل إتاحة الفرصة لأفكار معينة بالنمو، وتثبيت جذورها في المشهد الثقافي، أو (حالة) أخرى تستدعي سدّ بعض الأبواب مؤقتًا حتى يتاح للمشهد الثقافي ترتيب نفسه بكيفية تتيح له تحمّل الرياح التي تأتي من هذا الباب، الحالة الأولى يمثل عليها انعدام القنوات التلفزيونية الخاصة لوقت طويل، والاكتفاء بالتلفزيون الحكومي فقط، والحالة الثانية تذكرنا بالأيام التي كانت فيها كلمة (حداثة) ممنوعة في صحفنا المحلية حتى أمد قريب نسبيًّا.

الكائن الرقابي المقولب في سلطة فكرية أو مسؤولية إعلامية قد يكون (أداة) لتحقيق هدف سريع قصير المدى. والذي يتصفح صحفنا المحلية يلاحظ بسهولة كيف تستخدم الرقابة (الرقابة) كأداة تشبه (ماوس) الكومبيوتر الشخصي، وبالقليل من النظر الثاقب في الصحافة المحلية على مدى سنة أو سنتين يمكننا أن نبصر بوضوح (نسقيَّة) ما في ثنايا الأخبار والمقالات والتحقيقات. مثل التصعيد المكثف ضد جهة حكومية ما، ثم التجاوز عنها بعد أن اكتمل (النصاب) النقدي المقدّر لها، ومثل الترويج المكثف لفكرة أو مشروع ما، ثم انتهاء الموجة الترويجية بعد إقرار المشروع أو تحقق الفكرة.

قد يرى القارئ أن تلك مهنة روتينية من مهام الصحافة. هذا ممكن لو كانت الموجة عبارة عن مجموعة أخبار فقط، ترد إلى الصحيفة بشكل مهني وروتيني، أما أن يشترك محررو الأخبار، وكتاب الرأي، وصحفيو التحقيقات، ورسام الكاريكاتير معًا في التصعيد نفسه، ثم التجاوز، في الترويج ثم الركود، فهذا لا يجعل من السهولة تقبل فكرة أن هذا كله لم يكن إلا الانعكاس الصحفي العفوي لأحوال المجتمع، بل إن الجميع هنا يتحول إلى (أداة) لتصحيح وضع ما، أو تحقيق هدف ما، قد لا ينتبه بعض المنتسبين في تحقيقه إلى ماهيته الحقيقية.

الأسماء المستعارة في الصحافة:

وفيما يلي بيان بما استطعت جمعه من تلك الأسماء في صحافة المملكة العربية السعودية «مع حفظ الألقاب»:

1 -إبراهيم أمين فودة (الفتى المعهدي».

2 -إبراهيم توفيق «أ. ت».

3 -إبراهيم الشورى «أ. ش».

4 -إبراهيم العمار «ملقوف».

5 -إبراهيم الغدير «دبوس».

6 -إبراهيم الفلالي «ابن الحسن».

7 -إبراهيم المدلج «أبو حافظ».

8 -إبراهيم الناصر الحميدان «أ. ن».

9 -أحمد بشناق «ابن سلع».

10 -أحمد الدامغ «الفتى».

11 -أحمد راشد المبارك «ابن عبد الحميد»، «ابن العميد»، «ابن زيدون»، «أبو باسل».

12 -أحمد رضا حوحو «مترجم المنهل الأدبي».

13 -أحمد زكي يماني «أبو مي».

14 -أحمد السباعي «شيخ الصحافة»، «س»، «فتاة الحجاز»، «سباعي»، «أ. س»، «خديجة». «سمراء الجزيرة»، «أبو أسامة»، «المنسق»، «معلمة حجازية».

15 -أحمد سعيد مصلح «الصحفي المتجول».

16 -أحمد الشيباني «ذبيان الشمري».

17 -أحمد الصالح «مسافر»، «شلال»، «فتى الطريق».

18 -أحمد عبد الغفور عطار «الجاحظ»، «عبد الله مكي»، «عبيد الحازم»، «شريفة عبد الله»، «أحمد عطار المعهدي»، «فتاة الحجاز».

19 -أحمد علي «أبو زهير».

20 -أحمد الغزاوي «حسان عبد العزيز»، «الغزاوي»، «فتى البطحاء».

21 -أحمد قنديل «الصوت الحساس»، «الصامت»، «شاعر»، «أ. قنديل»، «ق»، «هو»، «قنديل».

22 -أحمد محمد جمال «الفتى المعهدي»، «ابن محمد»، «أ. م. ج».

23 -أحمد محمد الضبيب «أ. م. ض».

24 -أحمد محمد طاشكندي «سميحة أحمد»، «أبو هشام».

25 -أديب ناصر «الخيام».

26 -إسحاق الشيخ يعقوب «المثلاب».

27 -إسماعيل أحمد عثمان «سباعي عثمان».

28 -أمين سالم رويحي «أبو حياة».

29 -باقر بو خمسين «ابن الجزيرة»، «ابن الصحراء».

30 -بدر كريم «مايك».

31 -تركي عبد الله السديري «أبو هند».

32 -ثريا قابل «خنساء الجزيرة العربية» أطلق عليها هذا اللقب الشاعر محمد حسن عواد.

33 -جار الله الحميد «أدهم».

34 -جبير المليحان «المواطن حسين».

35 -جميل داود «حجازي قانوني».

36 -الجوهرة العلي «ريم الصحراء».

37 -حامد مطاوع «ابن حسن».

38 -حسن عبد الحي قزاز «حسن»، «شيخ الصحفيين»، «أبو عبد الوهاب».

39 -حسن عبد الله القرشي «الفتى القرشي».

40 -حسن مصطفى الصيرفي «أشعب»، «المعداوي القديم»، «مجنون»، «قيس»، «ح. ص. غ»، «فاضي»، «طفران»، «حسن مصطفى العقبي».

41 -حسن نصيف «ابن سينا».

42 -حسني الطاهر «الدكتور ح. ط»، «د. ح. ط»، «سهران».

43 -حسين خزندار «ساكت».

44 -حسين سرحان «الفتى النجدي»، «ن. ن»، «ابن البادية»، «خاء سين».

45 -حسين عرب «عربي»، «سياسي»، «ح، عرب».

46 -حصة الشبل «قماشة الشبل».

47 -حصة محمد صالح الشبل «عهود الشبل».

48 -حماد السالمي «ابن الوطن»، «ابن شاكر».

49 -حمد الحمدان «أبو عوف».

50 -حمد عبد الله القاضي «مسيمير»، «ابن الوطن».

51 -حمد العسعوس «أسير بني الأصفر».

52 -حمد محمد الجاسر «الشاعر النجدي»، «بدوي من نجد»، «أبو مي»، «ح. ج»، «الشاعر الهذلي»، «بدوي نجد الجاسر»، «الأصمعي»، «علامة الجزيرة العربية» أطلق عليه هذا اللقب الوسط الأدبي.

53 -حمد المرزوقي «طفول عبد العزيز».

54 -حمدان صدقه «فتى رضوى»، «أبو سناء».

55 -حمزه شحاتة «كاتب بارز لم يشأ ذكر اسمه»، «أبو عرب»، خنفشعي»، «شاعر قديم»، «الليل»، «العاصف»، «هول الليل».

56 -حمود البدر «مشرق»، «الأصمعي».

57 -خالد محمد خليفة «ابن الوادي»، «خاءان»، «جهينة العارضي».

58 -خليل الفزيع «وليد الخميس»، «الحارس الغريب».

59 -خيريه السقاف «وحيد»، «إنسان»، «خ. س»، «حواء»، «سخاء الحيدر»، «إباء»، «مطرقة».

60 -درويش كتوعة «أبو سمر».

61 -رشدي ملحس «ابن الصالح».

62 -سالم جازع الشمري «صبر الحايلي».

63 -سعد البواردي «س.ب»، «فتى الوشم»، «أبو سمير»، «أبو نازل»، «س».

64 -سعد الحميدين «ميمون»، «س. ج»، «غربال»، «سعد الدين عبد الحميد»، «أبو أنيس»، «أبو جلال الطائفي»، «نايف الربيع».

65 -سعد أبو معطي «أبو ساطي».

66 -سعيد الجندول «س. ج».

67 -سعيد كردي «أبو نزار».

68 -سعيد مصلح السريحي «أبو الليل»، «مواطن».

69 -سلطانة السديري «نداء»، «عهود»، «الخنساء».

70 -سليمان الحماد «أبو قيثار»، «سليمان»، «عبد ربه»، «الخزرجي».

71 -سليمان قاضي «س. ق».

72 -سميرة خاشقجي «بنت الجزيرة العربية».

73 -سناء التميمي «سارة العبيدي».

74 -سيف الدين عاشور «جرير».

75 -شكيب الأموي «أبو ضحى».

76 -صالح إبراهيم العوض «صياد الفوارس».

77 -صالح الأشقر «سعد الخرجي».

78 -صالح باخطمة «المقنع».

79 -صالح الحمد «تأبط شرًّا».

80 -صالح الحيدري «ص. ح».

81 -صالح خزامي «ص. خ».

82 -صالح الشهوان «سعد الخرجي».

83 -صالح الصالح «مخلص»، «الملثم».

84 -صالح العزاز «بحار».

85 -صالح علي الصويان «أبو نظارة»، «بنت البلد»، «فتى القصيم»، «حصة الاجتماعية»، «صصع»، «أبو فهد البسام».

86 -صالح محمد جمال«صاد».

87 -ضياء الدين حمزة رجب «فتى سلع»..

88 -طاهر زمخشري «بابا طاهر»، «وحيد»، «موظف»، «متقاعد»، «عجوز الروضة».

89 -عالي القرشي «عبد الله الساير».

90 -عباس حلواني «ع. ح».

91 -عباس عبد الحميد «صخر»

92 -عباس غزاوي «بابا عباس»، «أبو عصام»، «فتى الصحراء».

93 -عبد الجميل عبد الحق عبد الجليل الهاشمي «أبو تراب الظاهري»، «أبو محمد».

94 -عبد الحق نقشبندي «ع. نقشجندي»، «ع. ن».

95 -عبد الحميد الخنيزي «الخطي».

96 -عبد الرحمن إسماعيل الدرعان «وضاح اليمن».

97 -عبد الرحمن السلوم «دحيم آخر لفة».

98 -عبد الرحمن السماري «يمامي»، «أبو شيخة».

99 -عبد الرحمن الصالح «جرير الصغير».

100 -عبد الرحمن عبد الكريم «ع. شقراء».

101 -عبد الرحمن عبد الكريم العبيّد «ع. ع. ع»، «محمد».

102 -عبد الرحمن المعمر «كاتب مطلع».

103 -عبد الرحيم الأحمدي «رحال مقلط المحمادي».

104 -عبد الرؤوف الغزال «ناقد»، «دبوس».

105 -عبد السلام هاشم حافظ «ليلى».

106 -عبد العزيز جميل «ع. ج».

107 -عبد العزيز الخزام «المحرر».

108 -عبد العزيز خوجه «أبو هبة».

109 -عبد العزيز الخويطر «حاطب ليل»، «ماتح».

110 -عبد العزيز الرفاعي «شاعر الأغصان».

111 -عبد العزيز السالم «مسلم بن عبد الله المسلم».

112 -عبد العزيز سالم الغامدي «فتى غامد».

113 -عبد العزيز السنيد «فتى الجزيرة»، «فتى الصحراء»، «نجدي».

114 -

عبد العزيز ضياء الدين بن زاهد «عزيز ضياء».

115 -عبد العزيز عطية أبو خيال «أبو خيال».

116 -عبد العزيز مشري «تأبط خيرًا».

117 -عبد الغني قستي «ت. ي»، «ع. ق».

118 -عبد الفتاح أبو مدين «السائح»، «ابن الصحراء»، «أبو مدين»، «أبو وديع»، «أبو مدين الرائد».

119 -عبد القدوس الأنصاري «قارئ»، باحث «الشاعر المجهول»، «ع. أ»، «ناقد»، «مطالع»، «رقيب»، «ابن القاسم»، «أبو العلاء»، «ع. ق»، «أبو نبيه»، «كاتب»، «م. أ»، «مطلع».

120 -عبد الكريم الجهيمان «أبو سهيل»، «ع. ج»، «عبد الكريم. ج»، «ابن جهيمان».

121 -عبد اللطيف الجزار «الشاعر الوطني».

122 -عبد اللطيف أبو السمح «عبد اللطيف»، «أ. الفقيه».

123 -عبد الله إبراهيم الجلهم «ابن عنيزة»، «فتى عنيزة».

124 -عبد الله أحرار «ع. أ».

125 -عبد الله أحمد الشباط «الهجري»، «أبو منذر».

126 -عبد الله الجابري «اللي شايفكم».

127 -عبد الله الجحلان «قارئ»، «محمد الصالح»، «عبد الله العبد الرحمن».

128 -عبد الله الجفري «الكاتب الكبير»، «ليال»، «جفري».

129 -عبد الله الحصين «أبو عزام».

130 -عبد الله حمد القرعاوي «ع. ح».

131 -عبد الله الخشرمي «أبو أوس الحجري»، «يقظان الماطر».

132 -عبد الله بن خميس «ع. خ»، «فتى الدرعية»، «شاعر الجزيرة العربية»، أطلقه عليه يحيى العلمي.

133 -عبد الله الزيد «بستاني».

134 -عبد الله سلمان «عرب سات».

135 -عبد الله حمد الصيخان «أعور».

136 -عبد الله الضويحي «معوكس».

137 -عبد الله حمود الطريقي «أبو صخر».

138 -عبد الله الطياري «صرصور».

139 -عبد الله علي العبادي «أبو هاني العبادي».

140 -عبد الله عبد الجبار «شيخ النقاد» أطلقت هذا اللقب عليه صحيفة البلاد ومجلة اقرأ.

141 -عبد الله عبد الكريم الخطيب «عبد الله عبد الكريم»، «ع. ع. خ».

142 -عبد الله عبد الوهاب العباسي «عبد الله عبد الوهاب».

143 -عبد الله عريف «أبو نظارة».

144 -عبد الله عمر بلخير «شاعر الأمة»، «شاعر الفلاح»، «شاعر الشباب».

145 -عبد الله الفيصل «محروم»، «مجهول».

146 -عبد الله الماجد «أبو فراس»، «أبو فراس الصغير».

147 -عبد الله محمد حسين العبد المحسن «عبد الله السالومي».

148 -عبد الله محمد الرومي «ابن الرومي».

149 -عبد الله محمد العثمان «عبد الله. م ع»، «ع. ع».

150 -عبد الله مناع «متفرج»، «خبير» «ابن الشاطئ»، «أحدهم»، «واحد»، «التائه»، «مثقف».

151 -عبد الله نور «ابن السوداء».

152 -عبد المجيد بن عبد العزيز آل سعود «شميم العرار».

153 -عبد المحسن الخنيزي «علي العوامي السبرداني».

154 -عبد المحسن يوسف «ثرثار»، «نديم العقيلي»، «وليد الغصن»، «أبو أهداب».

155 -عبده خال «نيفين عبده»، «رمزي السماوي».

156 -عبد الواحد عبد الكريم الصالح «شمس».

157 -عبد الوهاب آشي «ع. أ»، «ابن حماد»، «نعيمة الصغير»، «نعيمة القصير».

158 -عبيد مدني «شاعر المدينة».

159 -عتيق الخماس «أبو توفيق».

160 -عثمان بن سيار المحارب «عميد».

161 -عصام خوقير «أبو حمام».

162 -علوي طه الصافي «عنقود»، «مسمار»، «ليلى سلمان»، «عصفور»، «جرجوح»، «قعموس»، «اللجنة».

163 -علي جميل «ثلاث نجمات».

164 -علي خالد الغامدي «ابن خالد»، «الصحفي المتجول»، «ع. خ»، «ع. خ.غ».

165 -علي الدميني «حمدان كريم»، «حمدان رحيم».

166 -علي الرابغي «ابن عتيق».

167 -علي الزاكي «ع. أ».

168 -علي سيد العوامي «أبو مىٰ»، «ابن العاصمة».

169 -علي أبو العلاء «شاعر مكة المكرمة»، أطلق عليه هذا اللقب يحيى العلمي.

170 -علي العمير «صعصعة». «أبو فوزي»، «فوزي العمير»، «أبو هند».

171 -علي المسلم «أبو مازن».

عمر يحيى «أبو أروى».

173 -عمران محمد العمران «أخو مضر»، «ع. م. ع»، «فتى حجر».

174 -غازي القصيبي «ابن عبد ربه»، «محمد العليني».

175 -غالب حمزة أبو الفرج «غاده»، «إنسان».

176 -فالح عبد العزيز الصغير «خليفة الساير»، «مشعل»، «ناصر الهاجر».

177 -فايز بدر «ابن الحارة».

178 -فهد السلمان «غيلان الوسمي»، «آدم الحايلي».

179 -فهد العلي العريفي «فهد الحايلي»، «فهد العلي»، «ف. ع. ابن طي».

180 -فؤاد رضا «مطلع».

181 -فؤاد شاكر «أبو عصام»، «أديب»، «ش».

182 -فوزية أبو خالد «مي الصغيرة».

183 -لقمان يونس «ابن يونس»، «جحا».

184 -محمد أحمد العقيلي «مؤرخ الجنوب».

185 -محمد الحافظ موسى «ابن خلدون».

186 -محمد حسن عواد «صاحب التأملات»، «الأخطل الصغير»، «النسر المهتدي»، «أريج نسرين»، «صاحب قصائد مناجاة الليل»، «الساحر العظيم»، «حي»، «عواد»، صاحب القصيدتين «الأديب الحي»، «أبو لون»، «م. ح. ع»، «أستاذ الجيل» لقب أطلقته عليه صحيفة القصيم عام 1379هـ.

187 -محمد حسن فقي «ابن جلا»، «م. ح. ف».

188 -محمد الحمد السليم «أبو سليم»، «فتى عنيزة».

189 -محمد خلف الزايدي «أبو نزار»، «صريح».

190 -محمد الدبيسي «ابن فارس».

191 -محمد رشاد سروجي «س».

192 -محمد زارع عقيل «رائد القصة في الجنوب» أطلق عليه اللقب من مجلة المنهل.

193 -محمد سرور الصبان «م. س الصبان»، «أبو فراس»، «محجوب».

194 -محمد بن سعد بن حسين «ابن القرية».

195 -محمد سعيد باعشن «أبو ممدوح»، «عطارد».

196 -محمد سعيد طيب «ياسر محمد سعيد»، «أبو ساعد»، «س»، «م. س. طيب».

197 -محمد سعيد العامودي «كاتب»، «الشاعر الصغير»، «بدوي الصحراء»، «ابن رشيق»، «أبو عمرو»، «أديب كبير»، «م. س. ع»، «س».

198 -محمد سعيد عبد المقصود «الغربال»، «ابن عبد المقصود»، «أبو عبد المقصود»، «متألم».

199 -محمد السيد شحاتة «شاعر البراري».

200 -محمد صالح نصيف «م. ص. نصيف».

201 -محمد صبحي «فتى البطحاء».

202 -محمد صلاح الدين «مراقب سياسي».

203 -محمد طلعت «منير مكي».

204 -محمد الطيار «طرقي الحمود».

205 -محمد عالم الأفغاني «مترجم».

206 -محمد عامر الرميح «شاعر سعودي معاصر»، «م. ع. الرميح».

207 -محمد عبد الرحمن «أبو عزة».

208 -محمد عبد الرحمن رمضان «جهينة».

209 -محمد بن عبد الله الشبل «ماجد الشبل».

210 -محمد عبد الله العلي «الهجري».

211 -محمد علي السنوسي «هزار الجنوب»، «شاعر الجنوب»، لقب أطلقته عليه مجلة المنهل.

212 -محمد علي شالواله «م. ع. ش».

213 -محمد علي قدس «محمد علي رضا».

214 -محمد عمر توفيق «راصد»، «أبو لون»، «مستعجل».

215 -محمد عمر عرب «زهير الصغير».

216 -محمد بن عمر بن عقيل «أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري»، «أبو نفلة».

217 -محمد العمري «شاعر المدينة».

218 -محمد العوين «ابن بطوطة».

219 -محمد العيد الخطراوي «المأسور».

220 -محمد الفهد العيسى «بدوي الدهناء»، «الفهد التايه».

221 -محمد المنصور الشقحاء «م. م. ش»، «ابن الغدير»، «فايقة الحمود»، «محمد الطائفي»، «نصر الحمود».

222 -محمد هاشم دفتر دار «أبو يعرب المدني».

223 -محمد الهوشان «أبو عمر».

224 -محمود رحيمي «هباء».

225 -محمود شويل «أبو الأشبال»، «أبو عبد الواحد»، «صحفي المدينة العجوز».

226 -محمود عارف «أبو نزيه»، «م. ع».

227 -مسعد الشطيري «الشطيري».

228 -

مشاعل بنت عبد المحسن بن عبد العزيز «غادة الصحراء».

229 -مطلق مخلد الذيابي «سمير الوادي».

230 -معجب الزهراني «سهيل الشمالي».

231 -معيض البخيتان «ثعلب» ابن جني.

232 -مفرح السيد «شاعر الريف السعودي» لقب أطلقته عليه مجلة المنهل.

233 -مناحي ضاوي القثامي «أبو سامي».

234 -منصور الحازمي «شيخ النقاد الأكاديميين» أطلقه عليه عاصم حمدان.

235 -منصور عثمان «ثرثار».

236 -ناهد باشطح «الضمير المستتر».

237 -نوال إبراهيم السقاف «نيازي إبراهيم».

238 -هاشم عبده هاشم «المندوب المتجول»، «هاشم».

239 -هاشم يوسف زواوي «أبو صفوان».

240 -هدى فهد المعجل «نجدية سدير».

241 -هلدا إسماعيل سجيني «/ميلاد».

242 -هناء الغامدي «هناء حجازي».

243 -هيا العريني «غيداء المنفى»، «غجرية الريف».

244 -يحيى سبعي «ريان مطر»، «السيَّاب».

245 -يحيى محمود بن جنيد «الساعاتي».

246 -يعقوب محمد إسحاق «بابا يعقوب».

247 -يوسف الشيخ يعقوب «فتى الخليج»، «فتى الخليج العربي»، «ي. ي».

248 -يوسف عبد اللطيف بو سعد «سمير النديم».

249 -يوسف الكويليت «ي. ك».

250 -يوسف ياسين «قارئ».

* * *

وفيما يلي بيان بما استطعت جمعه من أسماء مستعارة لبعض الشعراء الشعبيين والفنانين «مع حفظ الألقاب»:

1 -إبراهيم محمد المغيص «محمد المغيص».

2 -أحمد الهذيل «العم درعان».

3 -بدر بن عبد المحسن بن عبد العزيز «البدر».

4 -حسن دردير «مشقاص».

5 -

حسين عمر عثمان الصامطي «حسين عمر».

6 -حمد بن عبد الرحمن الدعيج «نديم كميت».

7 -خالد عبد الرحمن علي الودعاني الدوسري «خالد عبد الرحمن»، «مخاوي الليل».

8 -خالد بن فيصل بن سعد «الغريب».

9 -خالد بن فيصل بن عبد العزيز «دايم السف».

10 -راشد بن جعيشن «متوهق»، «أبو الشمقمق».

11 -راشد عايد ناور القايدي «راشد الفارس».

12 -سامي عبد الله محمد إحسان «سامي إحسان».

13 -سعد خضر «فرج الله».

14 -سعد بن سعود بن محمد «منادي».

15 -سعود سالم عبد الله عبد السلام «سعود سالم».

16 -صالح علي محسن الشهري «صالح الشهري».

17 -صالح محمد سبأ «صالح الشادي».

18 -صلاح جلال «رادار».

19 -ضياء خوجة «ضياء جميل خوجة».

20 -طارق عبد الحكيم عبد الكريم «طارق عبد الحكيم».

21 -طلال الرشيد «العطيب».

22 -طلال عبد الشيخ ابن أحمد بن جعفر الجابري «طلال مداح».

23 -طلال عبد العزيز الرشيد «الملتاع».

24 -طلال محمد باغر «طلال باغر».

25 -عبد الرحمن عبد الله أحمد الغامدي «عبد الرحمن حجازي».

26 -عبد الرحمن مطرف آل مطرف «أبو غالي».

27 -عبد العزيز الحماد «أبو سعود الحمادي».

28 -عبد العزيز بن سعود بن محمد «السامر».

29 -عبد العزيز صدقة حامد أبو مجرد آل مجرد النجيمي «عبد العزيز النجيمي».

30 -عبد العزيز بن هزاع المعلق «عبد العزيز الهزاع»، «أم حديجان».

31 -عبد الله الثويني «الولهان».

32 -عبد الله السدحان «أبو مساعد».

33 -عبد الله محمد جوهر «عبادي الجوهر»، «أخطبوط العود»، أطلقه عليه طلال مداح.

عبد الله محمد رشاد عبد الغني «عبد الله رشاد».

35 -عبد المجيد عبد الله أحمد مطهر آل عبد الله «عبد المجيد عبد الله».

36 -علي عبد الكريم قمصاني «علي عبد الكريم».

37 -عمر عبد القادر العامودي «سراج عمر».

38 -عمر نوح «عمر كدرس».

39 -عيسى صالح صقر «رابح صقر».

40 -غازي علي باجرادة «غازي علي».

41 -فتحية محمد «توحه».

42 -فهد بن سعيد «وحيد الجزيرة»، «فتى الوادي».

43 -لطفي زيني «تحفة».

44 -ليندا عبد الله إبراهيم العجاجي «هتان».

45 -ماجد الدهام «موجة شمال».

46 -محمد إبراهيم البراهيم «الوافي».

47 -محمد حمزة المدني «محمد حمزة».

48 -محمد ضاحي العتيبي «المشتاق».

49 -محمد بن عبد العزيز آل سعود «فالح».

50 -محمد عبده عثمان مرزوق آل دهل العسيري «محمد عبده».

51 -محمد العتيق «مزعل فرحان».

52 -محمد المفرح «أبو مسامح».

53 -مزدلفة عبد الله «عاشقة السهر».

54 -مها محمد السديري «غيوض».

55 -نواف بن فيصل بن فهد «أسير الشوق».

56 -نورية بنت مطلق العتيبي «وهج الأمل».

57 -هيفاء محمد السديري «همس».

58 -ياسين حسين عبد الرحمن سمكري «ياسين سمكري».

59 -عيسى الناصر «فتى رحيمة».

---

(1)جريدة الجزيرة، 12/ المحرم/ 1424هـ - 15/مارس/آذار 2003م.

(1)خالد الغنامي (كاتب سعودي)، جريدة الوطن، السنة الثالثة الخميس 21 ربيع الأول 1424هـ الموافق 22 يوليو/

تموز 2003م.

(1)سورة البقرة، الآية: 256.

(1)سورة القصص، الآية: 56.

(1)حمد الباهلي، جريدة اليوم، العدد (10919) الخميس 1424/3/7هـ الموافق 2003/5/8م.

(1)محمد على الهرفي أكاديمي وكاتب سعودي، الجزيرة، العدد (11538)، السبت 1425/3/12هـ الموافق 1 أيار/مايو 2004م.

(1)محمد العلي، جريدة «اليوم»، 2004/6م.

(1)عبد الله باخشوين، جريدة «الرياض» - عدد (13758) - الخميس 1427/1/24هـ - 23 فبراير/شباط 2006م، ص28.

(1)حمود أبو طالب، جريدة الوطن، 10/محرم/1427هـ - 9/فبراير/شباط 2006م.

(1)د. عزيزة المانع، جريدة عكاظ، 2006/1/20.

(1)د. عزيزة المانع، جريدة عكاظ، 2006/2/11.

(1)أحمد عايل فقيهي، جريدة عكاظ، العدد 14419، الجمعة 18 محرم 1427 الموافق 17 فبراير/شباط 2006.

(1)جريدة الوطن، 29 جمادى الآخرة 1428هـ، 14 يوليو/تموز 2007، ص15.

(1)محمد القشعمي، جريدة المدينة، الملف، الأربعاء 9 محرم 1427 الموافق 8 فبراير/شباط 2006.

(1)التيارات الأدبية، عبد الله عبد الجبار، مرجع سابق.

(1)محمد القشعمي، عكاظ (سوق عكاظ) الجمعة 1423/12/27هـ.

(1)سورة الأنعام، الآية: 162.

(2)سورة الأحزاب، الآية: 33.

(3)سورة هود، الآية: 3.

(4)سورة التحريم، الآية: 8.

(1)سورة الإسراء، الآية: 36.

(2)حسين بافقيه، مقال بجريدة الرياض، 1421/3/13هـ، 2000/6/15، العدد (11679).

(1)المقالة في الأدب السعودي الحديث، ج1، ط1، 1412هـ.

(1)أستاذ علم الاجتماع بجامعة الملك عبد العزيز بجدة.

(1)جريدة الوطن، الخميس 1429/3/12هـ.

الرقابة في عصر الفضائيات والإنترنت

مما لا شك فيه أن ظهور الإنترنت كأحد أهم ما توصلت إليه تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، قد أحدثت ثورة وانقلابًا في عالم الرقابة بما تتسم به من تلاشي الحدود والقيود، و لم تلبث الحكومات العربية أن تتواءم مع قضايا الفضائيات التي أكد بعض المختصين أن مشاهدي التليفزيون في بعض الدول العربية يهربون إلى الفضائيات للتعرّف على ما يدور خارج وداخل الوطن أيضًا. وظلّ هاجس انهيار الأنظمة الشيوعية في شرق أوروبا الذي لعبت فيه الفضائيات دورًا مهمًّا يطارد قادة هذه الدول فهم لا يرغبون في حصول شعوبهم على المعلومات، ويعملون للحد من تدفق المعلومات إلى بلادهم سواء بالقوة أو باستخدام وسائل أكثر اعتدالًا، فمثلًا وضعت بعض الدول حظرًا كاملًا على أطباق استقبال الأقمار الصناعية بحجة أن الوسائل الإعلامية الجديدة، قد تجعل بلادهم عرضة للثقافات الغربية الفاسدة وغير الأخلاقية بما تحويه هذه الثقافات من عري وعنف، وبالنظر إلى الواقع نجد استحالة تطبيق ذلك[(1)].

وعندما ظهر الإنترنت ارتفعت المخاوف لأولئك الذين يرغبون في الحد من تدفق المعلومات لبلادهم لأنها تعد بمثابة منتدى قوي وإيجابي لحرية التعبير، إنها مكان يستطيع فيه أي فرد أن يتمكن من أن يوصل صوته إلى أبعد مما قد تتيحه أية وسيلة أخرى، إلى جانب المعلومات التي يحصل عليها وبسهولة في أي مجال، وعن أي دولة حسبما يشاء ووقتما يشاء، مما أربك حسابات الرقيب التقليدي الذي وقف عاجزًا عن هذا الكم الهائل من المعلومات وعدم القدرة على التعامل معها. وماذا عن الرقابة في عصر الإنترنت، وكيف تعامل الرقيب مع هذه التكنولوجيا؟[(1)].

يرى الدكتور علي القرني رئيس مجلس إدارة الجمعية السعودية للإعلام والاتصال وأستاذ الإعلام بجامعة الملك سعود[(*)] بأن مفهوم الرقابة الذي اعتدنا عليه في الماضي، والذي يتمثل في ما يمكن تسميته بالرقابة السلبية بنزع صفحة في مجلة أو تحبير موضوع في صحيفة أو سحب عدد من مطبوعة أو رفض دخول كتاب من منفذ حدودي كلها بدأت تتهاوى أمام تقنيات الإنترنت والاتصالات الحديثة. ومن المستوجب اليوم أن نبدأ مرحلة جديدة من التحصين الذاتي للأفراد وخصوصًا الشباب من أجل أن يقوم كل واحد منهم بدور الرقيب الذي يقف أمام المضامين الشاذة والأطروحات الغربية والقيم المستوردة، وهذا تحدٍّ كبير يحتاج إلى تضافر كل مؤسسات المجتمع الدينية والتعليمية والثقافية والإعلامية حتى يمكن أن نتحرك جميعًا في إيجاد وعي مجتمعي شامل[(1)].

ويشترك معه في الرأي نفسه د. تركي العيار أستاذ الإعلام المساعد بجامعة الملك سعود قائلًا: «... بالتأكيد الإنترنت والثورة التقنية الهائلة والسريعة والمتعددة لها تأثيرها الواضح والفعال في شكل وأسلوب الرقابة في مهمة الرقيب أيضًا التي أصبحت مسؤوليته مضاعفة وصعبة، فالرقابة في كل هذه المعطيات باتت في حالة من الضعف والهوان الشديد الذي يصل إلى درجة التلاشي لعدم قدرتها ولعجزها شبه التام عن السيطرة على ما تقدمه كافة وسائل الإعلام وقنوات المعرفة الأخرى وبالتالي الحد من فعاليتها وتأثيرها، فكلما تعددت قنوات الاتصال وروافد المعرفة المختلفة، وتطورت التقنية صعب وتعقد موقف ودور الرقابة التي أجبرتها هذه التكنولوجيا – على ضعف تأثيرها وقدراتها – على مواجهة هذا الكم الضخم من المعلومات[(2)].

وأكّد الناقد السعودي محمد العباس – في التحقيق ذاته – أنه لا يمكن تحدي ثورات الوسائل الإعلامية والاتصالية، ومهما تغيّرت أنظمة الرقابة فلن يكون بمقدورنا مجاراة الانفجار المعلوماتي الذي يسم عصرنا والتكيف مع المستحدث ليس الحل الأمثل، بل الاستجابة المنفتحة لمتطلبات العصر فالتاريخ لا ينتظر أحدًا، وأعتقد أن المسألة أكبر من مهمة تعقيم الآخرين بالحجر على ما يدخل بيوتهم بل هي معركة حقوقية ضد الآراء البالية التي تمارس نفي الإنسان عن آدميته بتجريمه على اعتقاداته، إذن

فالمسألة ليست رقابة على كتاب، وبرنامج تليفزيوني يأتي من الخارج، بل إشكالية تحدث بين قوى متضادة، فريق يريد تحقيق آدميته بتأكيد على حرية الاعتقاد والرأي وتلقي ما أمكن من معارف ومن أي جهة كانت، وفريق يعتقد أن من حقه منع الفكرة من الاستنبات أو الوصول إلى من يريدها[1].

وقد أغرى الانفجار الإخباري والمعلوماتي على شبكة الإنترنت الحكومات سواء في الدول المتقدمة أو النامية الحرة سياسيًّا أو غير الحرة، بأن تقوم بوضع قيود على مضمون الإنترنت، فالرقباء يتتبعون كل تكنولوجيا اتصالية جديدة منذ اختراع جوتنبرج للحروف المتحركة في القرن الخامس عشر. ورغم أننا نعيش عصر العولمة والتدفق الحر للمعلومات إلا أن ذلك لم ينه عصر الرقابة على المعلومات فلكل عصر أدواته في الرقابة، ففي عصر التدفق الإلكتروني للمعلومات يظهر مفهوم جديد للرقابة، حيث يمكن باستخدام تكنولوجيا متطورة تعديل مسار المعلومات أو حجبها أو التلاعب بها دون معرفة مصادر هذه العمليات[2]. وفي يناير/كانون الثاني 2000م توصل مسح أجرته منظمة «بيت الحرية» أن حوالي ثلثي الدول (63%) تفرض قيودًا على الصحفيين في وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية وثمة (80%) من سكان العالم يعيشون في دول تتمتع بصحافة أقل من أن تكون صحافة حرة.

وقد بدأت أولى محاولات الرقابة على الإنترنت في الولايات المتحدة الأميركية عام 1995 عند تقديم مشروع القانون الفيدرالي للياقة والاتصالات الذي يجرم الاتصال المباشر، والذي يمكن أن يوصف بأنه فاحش أو خليع أو داعر أو بذيء أو غير لائق ويستهدف مضايقة أو تهديد أو التحرش بشخص آخر، وذلك إذا كان المستقبل يبلغ عمره أقل من 18 عامًا.

وفي 15 ديسمبر/كانون الأول 2000م أقرّ الكونغرس الأميركي قانون حماية الأطفال من الإنترنت وبمقتضى هذا القانون فإن المدارس والمكتبات التي تتلقى دعمًا فيدراليًّا لتسهيل الوصول لشبكة الإنترنت ملزمة بتركيب برنامج لترشيح وإعاقة المحتوى، ويهدف القانون إلى حماية الأطفال من مواد الإنترنت الضارة بالنسبة للقصر وحماية المراهقين[1].

وفي أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001م على مدينتي نيويورك وواشنطن تمّ تقديم قانون عرف باسم «تقديم الوسائل المناسبة والمطلوبة لاعتراض وإعاقة الإرهاب» إلى مجلس النواب، وتمّت الموافقة عليه وعُرف باسم قانون مكافحة الإرهاب، ويسمح هذا القانون للسلطات القانونية والمخابرات اعتقال المهاجرين والقبض على المشتبه فيهم وتجميد حسابات البنوك والأرصدة المالية للمنظمات الإرهابية إلى جانب اعتقال أي مهاجر له صلة بأي عمل من الأعمال الإرهابية، ويعتبر القانون أي هجوم على الكمبيوتر أنه هجوم إرهابي.

أما بالنسبة للإنترنت في الدول العربية فتعد هذه المنطقة من أقل المناطق استخدامًا للإنترنت فقد بلغ عدد المستخدمين للإنترنت في العالم العربي حوالي 12 مليون مستخدم في حين وصل عدد مستخدمي الإنترنت في الولايات المتحدة الأميركية وحدها حوالي 120 مليون مستخدم[1].

ومثلما هو الحال مع المحطات التليفزيونية الفضائية، اتخذت الحكومات في المنطقة العربية مجموعة من الإجراءات للسيطرة على شبكة الإنترنت، وتعد المملكة العربية السعودية من أكثر الدول تشددًا في التعامل مع الشبكة، وقد أثبتت بعض الدول وسائل متعددة للحدّ من تدفق المعلومات مباشرة من الشبكة مثل اليمن والمملكة العربية السعودية والإمارات التي تفرض رقابة من خلال أجهزة كمبيوتر رئيسية تملكها الدولة وتمرّ عليها محتويات الويب، وهي رسائل يتمّ وضعها بين المستخدم النهائي والإنترنت من أجل ترشيح وإعاقة مضمون معين.

وقد مضت المملكة العربية السعودية إلى أبعد من ذلك في تحديد مجال البيانات التي يرغب في إبعادها عن الإنترنت، فقد أصدر مجلس الوزراء السعودي مرسومًا يلزم الشركات المقدمة للخدمة بالإحجام عن ممارسة أية أنشطة تنتهك القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية والإعلامية والاقتصادية للمملكة العربية السعودية.

وقد كثر الحديث مؤخرًا عن حجب بعض المواقع «الصحف الإلكترونية» في المملكة مما حمل بعض الكتّاب إلى الكتابة

عن ذلك مثل ما كتبه د. عبد الرحمن الحبيب[1]. بعنوان «حجب المواقع» يقول: «لا يعد حجب مواقع الإنترنت غير الإباحية مسًّا بحرية التعبير سواء للمراسل أو المتلقي، أليس المستخدم البالغ العاقل مسؤولًا عن نفسه، كما أن المواقع الثقافية والإخبارية غالبًا لا يرتادها إلا من لهم اطلاع واهتمامات جادة وقدرة تمحيصية أو حصانة ذاتية، فالرقيب الذاتي يشكل الضمانة المثلى للمتوجسين ريبة من انحراف المجتمع أو الفوضى الفكرية، فلا مبرر لفرض الوصاية عليهم أو استغبائهم».

وكثيرًا ما تتوخى الجهة الحاجبة الحرص على سلامة محتويات الموقع وتوافقًا مع توجهات معينة أكثر من احترامها للحقيقة أو لحق التعبير والاختلاف، مما يحصر الحقائق ويقلص المساحة الثقافية، ويضيق الآفاق الذهنية وفقًا لما يراه الحاجبون مثلًا حجب مواقع فكرية أو إخبارية جعلنا نرى الفكرة أو الخبر من وجهة نظر تناسب الحاجب التي قد يثبت خطؤها بعد فترة تطول أو تقصر، إضافة إلى أن ذلك يعني حجب جزء من الثقافة والعلوم فيزيد تأخرنا عن أمم لا تحجب المعلومات أو الأفكار عن شعوبها.

وللأسف يجري الحجب بطريقة غير منصفة فلا يتمّ إبلاغ المشرفين على المواقف، بل يتم الحجب فجأة دون إخطار أو إنذار، كما أن الحجب لا يتم وفق قواعد ضابطة أو معايير واضحة ومحددة، وذلك كما بيّنت دراسة لجامعة هارفرد «كلية الحقوق» وبموافقة وحدة الإنترنت بمدينة الملك عبد العزيز، فمن عينة مقدارها 64557 موقعًا وجد أن 2038 موقعًا حجبتها المدينة، ونسبة كبيرة منها غير إباحية، منها الفكري والكوميدي! وقد أوضحت الدراسة أن هناك معايير مطاطة لتحديد المواقع التي يتمّ حجبها، كما توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من أن نظام الحجب الحالي فعال نسبيًّا فإن حوالي 14% من المواقع الإباحية لم تحجب، وأن هناك العديد من المستخدمين يمكنهم تخطي الحجب بأساليب متنوعة.

لذا توصلت دراسات «مجلس الأبحاث الأميركي الوطني عن البدراني» إلى نتيجة مفادها أنه مهما عظمت قدرة برامج فلترة المعلومات على التقليل من خطورة محتويات الإنترنت فإنها لا تكفي. ورأت أنه إذا أردنا حماية غير البالغين من المواد الإباحية أو السيئة فإن أفضل جانب للحماية هو تكثيف التوعية بخطورة هذه المواد، يلي ذلك أخذ المزيد من الإجراءات الأخرى، وأهمها محاصرة نشر مثل تلك المحتويات، وتتفق هذه الدراسة مع دراسة أخرى نشرت على شبكة الإنترنت منذ عدة أشهر وأكدت أن برامج الفلترة الخاصة بمنع وحجب المواد السيئة لا تقوم في الحقيقة إلا بمنع ما بين 20 إلى 30% من المحتويات السيئة على شبكة الإنترنت الدولية. وإذا علمنا أن المملكة تعد أكبر دولة عربية مستخدمة للإنترنت، ومن المتوقع أن يصل عدد المستخدمين فيها بعد سنتين إلى حوالي 4.5 مليون نسمة سندرك أن عملية الحجب تحتاج إلى ضبط وتنظيم، فينبغي أن تحترم الحقوق ويسود النظام في هذه المجالات.

أما حجب مواقع معينة بدعوى التجاوزات أو التهجم على الآخرين، فإذا كانت هذه المواقع محلية يمكن مقاضاتها وفقًا للتشريعات المحلية إذا كان التهجم فعلًا يقع تحت طائلة القذف، أما إذا كان الموقع خارجيًّا فيمكن إبلاغ وتحذير الموقع واتباع التشريعات الدولية بهذا الخصوص، فهناك العديد من العقوبات مثل الغرامات والجزاءات الأخرى بحيث يكون الحجب آخرها.

أخيرًا، ألا ينبغي أن يصرف الجهد على حجب المواقع فقط بحيث تنحصر قائمة الممنوعات عليها فهناك نسبة كبيرة كما أوضحت الدراسات من المواقع الإباحية لم تحجب، وهذه النسبة تغري مزيدًا من الشباب في التوجه إليها والتركز عليها بدافع الفضول كباعث إضافي.

ويختتم الحبيب مقاله ب-: «لقد أصبح العالم مفتوحًا على بعضه، ما يغطيه الحاجبون عنا نتلقفه مباشرة بالصوت والصورة الوهاجة عبر الفضائيات وعبر اختراقات للإنترنت، كل ما هنالك مزيد من مبالغ تهدر وجهد يبعثر وإضاعة لوقت الحاجبين والمحجوب عنهم».

وعلى أية حال فإنه رغم الجهود المبذولة من قبل بعض الدول لفرض الرقابة على الإنترنت، فإن هذه الشبكة تعد أكبر التحديات التي تواجه الرقيب على الإطلاق، فالفضاء التخييلي في كل مكان، ولكن لا توجد له مقار ثابتة في أي مكان، فلا تستطيع أي حكومة أن تسيطر على رسالة تمّ إنتاجها في دولة أخرى، من هنا يتسع الباب أمام حرية الرأي والتعبير أمام المواطن

للاطلاع على ما لا تستطيع صحف بلاده نشره إلى جانب إمكانية قراءة الصحف التي ألغيت أو توقفها، أو عدم السماح لها بالدخول للدولة، وذلك عن طريق موقعها على شبكة الإنترنت.

مقالات للمؤلف لم يسمح بنشرها

متى يُفَّعَل نظام من أين لك هذا؟!:

نعود لهذا النظام – طيب الذكر – والذي مضى على صدوره نصف قرن أي منذ خمسين عامًا.. ولم يصدر إلا بعد كتابات ومطالبات وإثارةٍ لبعض القضايا والمشاكل والتجاوزات التي لا يسكت عليها..

ذكرت هذا النظام (من أين لك هذا؟!) بعد أن قرأت ما كتبته الدكتورة حسناء القنيعير بجريدة الرياض يوم الأحد 17 محرم 1431هـ تحت عنوان (هل بدأنا نتعافى أم ما زلنا في العناية المركزة؟)، وهي تشير إلى كارثة جدة وغياب الشفافية والرقابة والمحاسبة عن القطاعات الحكومية على مستوياتها كافة.

وقالت: إنها لا تتهم أحدًا ولكن كما يقال خذوا أسرارهم من صغارهم، فصغار الموظفين في المؤسسات الحكومية يعلمون أكثر مما ينبغي لهم!. وقالت: مجالات نهب المال العام لا تعد ولا تحصى، ومن يسرق القليل لا يتوانى عن سرقة الكثير (...) لا بدّ من محاسبة الصغار قبل الكبار، لأن الصغير هو الذي يجهز السرقة لتكون لقمة سائغة في فم الهامور، ولا بدّ أن تشمل الرقابة كل مسؤول كبر منصبه أم صغر، إنها سلسلة متوالية من اللصوص تبدأ من القاعدة حتى رأس الهرم!! إلا من رحم ربي!.

غياب قانون (من أين لك هذا؟) لا يقل أهمية عن الأسباب الأخرى.

وقالت: إننا في زمن صار فيه اللصوص يتفاخرون بسرقاتهم، ويتهكمون على الشرفاء، وهم بحمد الله كثر، لكن الفساد أزكمت رائحته الأنوف.. ولا شك أن اللجنة التي أمر بتشكيلها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله تدلّ على أننا وصلنا مرحلة جديدة من الرقابة والمحاسبة يجب أن تستمر بإرساء منظومة سلوكية لإدراك المال العام، وقالت: إن من أساليبهم تسخير أجهزة المؤسسة وموظفيها وعمالها لخدمتهم.. وإنهم يراكمون الأموال في بنوك الغرب بأسماء زوجاتهم وأبنائهم. وإن تفاعل المواطنين عبر الصحف والمواقع الإلكترونية دليل صحة ومؤشر عافية بدأت تشق طريقها إلينا في هذا العهد الجديد..

وفي اليوم نفسه نجد الأستاذ هاشم الجحدلي يكتب زاويته (بعض الكلام) في عكاظ (تقصي الحقائق لقضايا أخرى) فنجده يدق ناقوس الخطر وينبه إلى أن هناك ملفات أخرى شائكة يجب حسمها، وذكر منها: قضية مساهمة سوا والمتورطين فيها وهواميرها، وقضية الشركات شبه الوهمية (الخشاش) التي لهفت مليارات الريالات في سوق الأسهم، إضافة (من أين لك هذا؟) وأثار صدور مثل هذا النظام تفاؤل في أوساط الشعب الذي وجد في هذا النظام الوسيلة الحقيقية الفعالة لاستخلاص حقوقه من أفواه مغتصبيها، ولكن النظام لم يستطع السير ولو لبضع خطوات.. فقد كان كسيحًا منذ أن وُلد.. ونحن لا نعرف سببًا واحدًا معقولًا يدعو إلى تأجيل تنفيذ هذا النظام، لأن الأمل أن نستطيع عن طريقه استخلاص الكثير من حقوق الشعب.

إن الأمل معقود على مثل هذا الإجراء.. لكنس عناصر الفساد ودعائم الانحلال والتفسخ من جسم الدولة ومن ثم العمل على أن تأخذ العدالة مجراها بالنسبة للذين يتلاعبون بمقدرات الشعب في الماضي.. وفي كل يوم تزداد الحاجة إلى تطبيق نظام (من أين لك هذا؟) إلحاحًا ووضوحًا.

يجب أن نصرخ بهذا السؤال في وجه الذين يشير الشعب إليهم، في وجه الذين أصبحوا من أساطين المال، بعد أن كانوا لا يفكون طلاسم الحرف، إن الشعب يريد ذلك.. يريد محاكمة هؤلاء.. وليس الشعب وحده، فإن المنطق والحق والإصلاح معه.

ولا داعي أن أذكر بما سبق أن صدر من أنظمة تحكم وتحد من هذه التجاوزات مثل ما نشرته جريدة الرياض في عددها 10؛ ليوم الأربعاء 7 صفر 1413هـ 5 أغسطس/آب 1992م: مجلس الوزراء يقرّ نظام مكافحة الرشوة.. كل مرتش يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات وبغرامة لا تزيد عن مليون ريال.. كل موظف طلب لنفسه أو لغيره وعدًا أو عطية فهو

مرتش.. يعتبر شريكًا في جريمة الرشوة، كل من اتفق أو ساعد أو حرّض على ارتكابها.. العزل من الوظيفة والحرمان من تولي الوظائف للعمارات والشقق السكنية التي عرضت للبيع وبالذات في جدة وهي عبارة عن شقق من كرتون.. وغيرها.

وقد كتب الكثير من كتّابنا كثيرًا عن مشكلة جدة وأهمية محاسبة المقصرين والمتسببين، وقد أشار أغلبهم إلى أهمية تفعيل نظام أو قانون (من أين لك هذا؟) والذي صدر حوالي عام 1381هـ في عهد الملك سعود - رحمه الله - نتيجة لكتابات الكثير من كتّابنا الرواد مثل حمد الجاسر، وعبد القدوس الأنصاري، وعبد الله بن خميس، وعلي بو خمسين، فقد كتب حسين محمد فهمي في العدد الرابع من مجلة اليمامة لشهر ربيع الأول 1373هـ نوفمبر/تشرين الثاني 1953م تحت عنوان (من أين لك هذا؟) فتبعه الشيخ عبد القدوس الأنصاري والذي خصص افتتاحية مجلته (المنهل) عدد شهر ربيع الثاني 1395هـ نوفمبر/تشرين الثاني 1955 لهذا الموضوع.

وفور صدور النظام نجد الشيخ عبد الله بن خميس يكتب في افتتاحية مجلته (الجزيرة) لشهر ربيع الثاني 1382هـ تحت عنوان (ما أطيب من أين لك هذا؟! ولكن؟!) وضمن استطراده في الحديث نجده يقول: ونظام من أين لك هذا؟ جميل بالنسبة لموظفي دولتنا الذين نعرف الكثير منهم صعاليك لا يمكن لمرتباتهم أن تقوم بشؤونهم، وفي زمن قصير وبقدرة قادر نراهم وقد أصبحوا ذوي قصور ودثور وخدم وحشم ومراكب فاخرة وجيوب عامرة.. إلخ.

كما نجد الأستاذ علي بو خمسين يكتب في جريدة الخليج العربي ليوم الجمعة 1382/12/3هـ أبريل/نيسان 1963م تحت عنوان (نظام من أين لك هذا يفرضه التطور): لقد سبق أن صدر مرسوم ملكي بالتصديق على قانون العامة لكل من ثبتت عليه الرشوة.. إعفاء الراشي والوسيط من العقوبة إذا أخبر السلطات قبل اكتشاف الرشوة.. إلخ.

كما نشرت جريدة عكاظ (عدد 14048) ليوم السبت 9 صفر 1426هـ/ 19 مارس/آذار 2005م ملامح الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.. ونظام مكافحة الاعتداء على المال العام.. تطبيق مبدأ (من أين لك هذا؟!) ومساءلة المسؤولين الذين تدور حولهم الشبهات عن مصدر ثرواتهم.. كفالة حرية تداول المعلومات عن قضايا الفساد بين الجمهور ووسائل الإعلام، وضع قواعد لتنظيم الهدايا والإكراميات التي تقدم للمسؤولين.

تقليص التعامل بالنقد في جباية الإيرادات والرسوم والغرامات، إلزام شاغلي الوظائف القيادية في الحكومة والشركات المساهمة العامة بالتصريح بممتلكاتهم المنقولة والثابتة. إشراك المجتمع المدني في الكشف عن حالات الفساد التي يتوصل إليها.. إلخ.

وقد علّق الأستاذ عابد خزندار بجريدة الرياض عدد الأحد 24 جمادى الأولى 1428هـ في (نثار) على الهيئة العامة لمحاربة الفساد.. فقال: «... إن البداية تنطلق من تأمين معيشة الموظف ومستقبله، وبعد ذلك تبدأ الحرب على الفساد وهي حرب يجب أن تكون شرسة وضروسًا، إذ لم يعد ثمة عذر لمن يرتشي وهذا يقتضي أن يكون للهيئة كل صلاحيات المراقبة والمساءلة والأخذ بالشبهات على عكس القانون الجنائي الذي تُدرأ الحدود فيه بها، فإثبات الرشوة يكاد يكون مستحيلًا فلا مناص إذن من الأخذ بالشبهات، ولأن هذا الإثبات في حكم المستحيل فينبغي علينا أن نُفعّلْ نظام (من أين لك هذا؟) الذي صدر في عام 1382هـ وبذلك يفكر مرتين الموظف قبل أن يرتشي، وفي الوقت نفسه نخطو خطوات حثيثة في حربنا على الفساد».

وعندما ثارت التساؤلات عند كف يد بعض كتّاب العدل وحقق معهم، كتب تركي عبد العزيز الثنيان في الوطن 14هـ تحت عنوان (نزاهة كتّاب العدل) علق عليه تركي الناصر السديري بالجزيرة 1429/4/3هـ مؤيدًا ومفصحًا عن أحد كتّاب العدل الأربعة في حسابه 250 مليون ريال وطالب بحماية حقوق الأندية الرياضية من خلال إلزامية كشف الحسابات البنكية لجميع العاملين في أمانات الأندية والاتحادات الرياضية.

كما كتب سلمان عسكر في الوطن الأربعاء 1429/4/17هـ تحت عنوان (تفعيل قانون من أين لك هذا؟ يقضي على الفساد الإداري)، أعقبه الدكتور صالح بكر الطيار في المدينة بتاريخ 1429/4/28هـ مباركًا قرار خادم الحرمين

الشريفين بإنشاء (صندوق براءة الذمة).

وختامًا فقد كتب الكثير من الكتّاب عن الفساد وطالبوا بتفعيل الأنظمة وتطبيقها على من يثبت تورطه في النيل من المال العام بدون حق شرعي فلعل مأساة جدة تكون سببًا في إحياء هذا النظام وغيره.. ولا شك أن من يحاول تغييبه أو تجاهله هو ممن تدور حوله الشبهات.. والإثم كما قال رسولنا (ص): «ما حاك في النفس وكرهت أن يطلع عليه الناس».

لا.. يا أميمة! لا مصافحة قبل المصالحة:

قرأت بتعجب، بل وبألم ما كتبته الأستاذة الروائية والكاتبة أميمة بنت شيخنا وأستاذنا عبد الله بن خميس – أطال الله عمره – والذي قضى عمره المديد الكثير ينافح ويكافح من أجل القضية الفلسطينية، ويرأس مكتبها الشعبي بالرياض منذ حرب 1967م، أي قبل 43 عامًا، وبلغ به الحماس أن يتبرع بكامل راتبه يومًا من أجل نصرة إخواننا في المنافي والمخيمات.

وقبل ذلك ببضع سنوات وعندما كان يصدر مجلته الشهيرة (الجزيرة) وفي العدد السادس من السنة الرابعة لشهر جمادى الأولى 1383هـ سبتمبر/أيلول 1963م افتتح هذا العدد بمقال عنوانه: (أين تذهب ثروة العالم العربي..؟) قال فيه: «إن العالم العربي اليوم قد فتح عينيه بعد نوم عميق على تركة مبعثرة وشلو ممزق.. فتح عينيه على جزء عزيز من وطنه نحّي عنه أهله وجيء بعصابة من أقذر وأحقر شذاذ العالم وُضعت فيه وأخذت تصول وتجول وتوزع اعتداءاتها على أطراف العالم العربي في قحة وصفاقة.. إلخ».

وتأتي ابنته في حياته لتكتب مقالها الدوري في جريدة الجزيرة ليوم الخميس 27 صفر 1431هـ الموافق 11 فبراير/شباط 2010م تحت عنوان (المصافحة)، وهي تروي قصة مصافحة سمو الأمير تركي الفيصل لنائب وزير الخارجية الإسرائيلي داني أيالون في مؤتمر دولي للأمن في ميونيخ بألمانيا عقد يوم السبت 2010/2/6م، وفي اليوم الأول رفض الأمير تركي الفيصل الجلوس إلى جوار نائب وزير الخارجية الإسرائيلي داني أيالون في إحدى حلقات المناقشة، مما أثار استياء الإسرائيلي وانفعاله فاستغل الموقف لكي يعلن أن ثمة هوة بين الأفعال والأقوال في الشرق الأوسط، مشيرًا إلى أن شخصًا من دولة لديها الكثير من النفط رفض أن يجلس معي في حلبة المناقشة، ملمحًا إلى أن المملكة لم تقدم مليمًا واحدًا للسلطة الفلسطينية.

وقال الأمير: إنني اعترضت على جلوسي معه في جلسة واحدة.. لا لأنه نائب وزير خارجية إسرائيل ولكن بسبب سلوكه الفظ مع السفير التركي في تل أبيب، كما أنني أرفض مزاعمه بشأن عدم دعم بلادي للسلطة الفلسطينية بتذكيره أن المملكة قدّمت لها أكثر من 500 مليون دولار خلال السنوات الخمس الأخيرة، ثم طلب مني أيالون بعد ذلك الصعود إلى المنصة ومصافحته كدليل على عدم وجود ضغينة فأشرت إليه بأن عليه أن ينزل هو إلي، وعندما وقفنا وجهًا لوجه قال: إنه يأسف على ما قاله ورددت عليه بأنني قبلت اعتذاره ليس فقط كشخص ولكن للسفير التركي أيضًا».

وقالت كاتبتنا الفاضلة – لا فض فوها –: «على الغالب يدير هذا الضجيج جوقة من القومجية المعتقين من جهة، وأصحاب الاجتهادات السياسية المؤسلمة من جهة أخرى، ومن هنا تمّ استدعاء جميع ما تمتلكه قواميسهم من شكوك وتخرصات وحس عارم بالمؤامرة يعكس أبجديات فكر مغلق على مسلماته عاجز عن مغادرة المواقع القديمة أو تطوير أدوات النزال.. إلخ».

فهل أرادت الكاتبة في ذكرها للقومية العربية واختصارها بكلمة ساذجة مهينة (بالقومجية) هل أرادت أنها أصبحت وصمة عار ومسبة؟ وهي – القومية العربية – كل ما بقي لنا من أمل نتمسك به كالقشة لتحمي وحدتنا ولتعيد لنا مجدنا.. فكل أبناء الوطن العربي من المحيط إلى الخليج يشتركون في اللغة والأصل والتاريخ والتراث الفكري والروحي وهذه بحدّ ذاتها تعطينا الأمل بوحدة سياسية قوية مستقلة.. وكانت أول تجربة وحدوية ناجحة في هذا الوطن هي توحيد المملكة بقيادة موحدها الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود – رحمه الله – وبعدها تحققت جامعة الدول العربية عام 1945م.

ثم قالت مبررةً مصافحة سمو الأمير تركي الفيصل للصهيوني: «فأنا أعتقد عندما صافح الأمير تركي الفيصل نائب وزير

الخارجية الصهيوني في مؤتمر مونيخ، فهو لم يوقّع معه معاهدة سلام أو تطبيع، وإنما كان يكفكف عن اسم المملكة مناورات المكر الصهيوني، الذي يحاول أن يحرج الدبلوماسية السعودية.. إلخ».

سبحان الله وهل يعتبر هذا مبررًا كافيًا.. ألم يتذكر سموه ما تمناه والده الملك فيصل – رحمه الله – قبل وفاته أن لا يموت قبل أن يصلي بالمسجد الأقصى بالقدس بعد تحريرها.. ألم يتذكر سموه مشروع الملك فهد – رحمه الله – قبل عشرين عامًا – الأرض مقابل السلام، والذي رفضته إسرائيل.

والآن، ونحن نرى ونسمع ونقرأ ما يتعرّض له الشعب الفلسطيني الأعزل من قتل وسجن وتشريد وأغلب سكانه يعيشون في العراء بالمخيمات التي لا تصلح للسكن الآدمي. أتريدين أن نبارك هذه الخطوة ونفرح بها في الوقت الذي يرفض فيه (نتنياهو) إيقاف المستوطنات التي استشرت بين المدن والقرى الفلسطينية كالسرطان.. وطيرانها يقصف دون رحمة الأطفال، والأمهات والشيوخ بلا تمييز.

ثم إن المملكة ليست بحاجة إلى أن تهادن الصهيونية كي تدفع عنها مكرهم، وإنما تجلو صورتها وتوضح بأفعالها البيضاء الواضحة، وسياستها الجلية أمام القاصي والداني. كما أن المملكة خطت باتجاه السلام خطوة لا يقدم عليها إلا من كان صافي النية، راغبًا في السلام، فالمملكة هي التي تقدمت بمبادرة الملك عبد الله بن عبد العزيز للسلام، وطرحت على إسرائيل تطبيعًا كاملًا مقابل إعادة الحقوق العربية كاملة، فهل تحتاج بعد هذه التجلية إلى مهادنة أو دفع أو توضيح صورة؟!، أما أن تكون مصافحة.. فمصالحة قبل حل شامل.. فلا!!..

أرجو أن تعود أستاذتنا إلى رشدها وأن تكرس وقتها لعملها المجيد في الثقافة والتثقيف والتوجيه التربوي فهي جديرة بكل احترام.. أما هذه التبريرات فليست مقبولة حتى لأبسط مواطن.. ودعينا نحلم بغد أفضل ونتذكر ما سبق أن قاله محمد الماغوط عند اعتراف الأردن بإسرائيل: إننا رضعنا كره إسرائيل مع حليب أمهاتنا وتغلغل هذا الكره في كل خلايا أجسامنا.. فأرجوكم يا حكامنا الأشاوس أن تنتظروا حتى نموت.. فلا نتصور أن يكون عدونا ومغتصب أرضنا ومشرد إخواننا صديقًا قبل أن يعود إلى رشده، ويعترف بحقوق أصحاب الأرض؛ فلا يموت حق وراءه مطالب..

القطار.. والوعود التي طال انتظارها:

قرأت ما نشر من عقبات تعترض تنفيذ طريق القطار الذي يربط مدينة جدة بمكة المكرمة والمشاعر المقدسة وأن أمانة مدينة جدة وكذا أمانة العاصمة لها تحفظات واعتراضات على طريق مساره، وقد أكد ذلك الدكتور سعيد السريحي في مقاله بجريدة عكاظ ليوم الثلاثاء 1431/5/27هـ (قطار الحرمين القشاش)، وكنت قد قرأت ما نشرت جريدة الرياض في يوم الاثنين 1431/5/26هـ 10 مايو/أيار 2010م من أن قطار مكة يبدأ أولى تجاربه صيف هذا العام. وتضمن الخبر تفاصيل وإيضاحات.. فهو يمتاز بالسرعة والارتفاع عن الأرض حيث يقوم على أعمدة أحادية وسط الشارع، ويتميز أيضًا بقربه للمشاة.. كما يسهم القطار في التقليل من أعداد المركبات الناقلة للحجاج بواقع 53 ألف مركبة، وتصل الطاقة الاستيعابية للقطار 70 ألف راكب في الساعة فيما تصل سرعته من 50 إلى 70 كيلومترًا/ الساعة، وسيقطع المسافة بين منى ومزدلفة وعرفات في سبع دقائق، وسيتم تشغيله بواقع رحلة كل دقيقتين تحمل كل منها ثلاثة آلاف حاج.. إلخ.

فرحت وأنا أقرأ هذا الكلام.. فتذكرت ما سبق أن قرأته وتابعته وخاصة مشروع سكة حديد الحجاز – طيب الذكر – والذي توقف بفضل جهود عملاء الاستعمار البريطاني وعلى رأسهم (لورنس) والذي أراد الإجهاز على الرجل المريض (الحكومة العثمانية) بتفجير خط حديد الحجاز والذي كان ينقل الحجاج والمسافرين من إسطنبول مرورًا بسوريا والعراق، وينتهي بالمدينة المنورة مرورًا بتبوك.

منذ عام 1375هـ/1955م وعلى مدى عشرين سنة ووزراء المواصلات في (المملكة وسوريا والأردن) وأظن العراق وهم يجتمعون اجتماعات شبه دورية لبحث إمكانية إحياء هذا الخط وانتهت هذه السنوات دون نتيجة، ونكتفي بمشاهدة

المحطات التاريخية بتبوك والمدينة وشكلها الجميل.. رغم أن يد التطور والطمع قد امتدت أخيرًا لإزالة محطة المدينة لولا تدارك الأمر في آخر لحظة، وكل مرة أذهب فيها لدمشق أذهب إلى محطة الحجاز وقهوة الحجاز بجوارها ونجد عربة القطار ما زالت واقفة بمكانها وبالقرب منها مدرسة الأيتام السعوديين – أبناء وأحفاد تجار العقيلات الذين كانوا يتاجرون بالمواشي بين نجد والعراق وبلاد الشام – لعلي لا أشك أو أسيء الظن بمثل هذا المشروع – قطار مكة – فقد قرأت وغيري عن المناقصات التي تمت قبل سنوات فيما يخص بقية مسارات سكة الحديد والذي سيمر بالشمال والوسط وسيربط مناطق المملكة الرئيسة ببعضها بشبكة من الخطوط الحديدية والتي ستوفر الكثير وستيسر للمواطن التنقل الآمن.. فهي كما أعرف آمن وسيلة مواصلات حديثة.

ولكن اليأس والشك يعود ليراودني عندما أعود بالذاكرة إلى ما سبق أن قرأته من مشاريع وخطط وقرارات لم تنفذ رغم مرور الكثير من السنوات.. ولا يحتاج أن أذكر القارئ والمسؤول إلى ما سبق أن نشرته الجريدة الرسمية (أم القرى) ففي العدد (429) يوم الجمعة 6 ذو القعدة 1351هـ الموافق 3 مارس/آذار 1933م خصصت الصفحة الأولى لموضوع إنشاء خط حديدي بين مكة المكرمة وجدة وقد نشر كامل تفاصيل الاتفاقية بين المملكة وشركة إسلامية تؤلف في الهند بمعرفة السيد عبد القادر الجيلاني من إخواننا مسلمي الهند، وقد توّج الموضوع بالمرسوم الملكي رقم (5695) وينص على أن: «... يعتمد الاتفاق الموقع عليه بين وزير ماليتنا والسيد عبد القادر الجيلاني بتاريخ اليوم الخاص بامتياز إنشاء خط حديدي بين مكة وجدة، ويكون جزءًا متممًا لهذا المرسوم ولا يجوز تعديله إلا بموافقتنا، صدر في الرياض في هذا اليوم الثامن والعشرين من شهر شوال .13هـ الموافق 23 فبراير/شباط 1933م». وبعد عشرين عامًا وبالتحديد يوم السبت 19 المحرم 1371هـ نجد جلالة موحد هذا الوطن الملك عبد العزيز – رحمه الله – يتقدم الجميع رسميين ومدنيين لمحطة القطار بالرياض لاستقبال أول قاطرة تصل الرياض قادمة من المنطقة الشرقية من المملكة، فقد نشرت البلاد السعودية في عددها (1091) الصادر يوم الثلاثاء 22 المحرم 1:1هـ الموافق 22 أكتوبر/تشرين الأول 1951م خبرًا موسعًا عن هذه المناسبة، وقال المذيع: إن هذه القاطرة قوتها ألف حصان تسحب من ورائها حمولة 1050 طنًّا وتربط بها عدة عربات وركاب الدرجة الأولى والثانية.. ثم مرت قاطرة أخرى بنفس قوة الأولى وذات عربات مختلفة مزودة بالكهرباء وتكييف الهواء وعربات للمطبخ وللمطعم وحافظات للثلج..

وكان جلالة الملك يتحدث إلى سمو ولي العهد الأمير سعود.. وأن أحدًا لم يكن يتصور ضخامة هذا المشروع والأمل أن يعمّ أنحاء المملكة.

وقال: إنه قد تكلف مئتي مليون ريال وإن عدد القاطرات والعربات 326 و50 للخدم مع 50 فنطاسًا.

وفي العدد (1133) ليوم الثلاثاء 1371/5/2هـ تنشر جريدة البلاد السعودية مرة أخرى في عددها الممتاز أمر جلالة الملك المفدّى بمد السكة الحديدية من الساحل الشرقي إلى الساحل الغربي، تبدأ من الدمام وتنتهي بجدة، وذلك بمناسبة افتتاح سكة الحديد بين الدمام والرياض، أبدى جلالة الملك رغبته السامية في استمرار العمل لإيصالها إلى جدة بحيث تصبح المملكة تربطها شبكة حديدية تبدأ من الدمام على ساحلها الشرقي وتنتهي بجدة على ساحلها الغربي على مسافة طولها نحو ألفي كيلو متر، وقد شرعت وزارة المالية في اتخاذ التدابير لتنفيذ الرغبة السامية فأمرت الجهات المختصة بإيفاد بعثة فنية لدراسة الأرض واختيار الطريق الصالح لمرور السكة منها ووضع التصاميم اللازمة وينتظر أن تباشر البعثة عملها في الأسبوع الأول من الشهر القادم.

وأتذكر أنني قد قرأت ما نشرته جريدة اليمامة عام 1374هـ من أن أهالي بريدة بالقصيم قد تشرفوا بالسلام على جلالة الملك سعود بإحدى المناسبات وقد بشرهم جلالته بأن بريدة ستصبح المحطة الرئيسية للقطار الذي سيربط الرياض بالمدينة المنورة.

كل هذا مرَّ بذاكرتي وأنا أقرأ خبر قطار مكة جدة – وبعده سيأتي قطار مكة المدينة، فكل هذه أحلام أرجو أن تتحقق قريبًا فلن يصدق جيلي حتى يرى بنفسه أن هذا الحلم قد تحقق.

الله يطوّل عمر البترول:

عند زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله للولايات المتحدة الأميركية قبل نحو شهرين ولقائه بمجموعة من الطلبة المبتعثين السعوديين للدراسة هناك قال حفظه الله بما يشبه المداعبة: «الله يطول عمر البترول» ضمن سياق حديثه الودي المليء بالعواطف والشفقة والدعاء لهم وحثّهم على التسلح بالعلم والمعرفة والعودة إلى الوطن ليستفيد منهم وليسهموا في بنائه ورفعته.

وقال حفظه الله: إنهم عندما اكتشفوا المزيد من الحقول البترولية، طلب منهم إقفالها لتنعم بها الأجيال القادمة.

لقد حرص حفظه الله على مداعبة أبنائه الطلبة وعلى تذكيرهم بواجبهم وطمأنهم بالمحافظة على ثروات وطنهم، وأنهم سيجدون عند كبرهم وسيجد أبناؤهم من بعدهم ما ينعمون به، عندما قال لهم: إنه قد وجه هذا الدعاء عند ترؤسه لإحدى اجتماعات مجلس الوزراء فيما سبق.. إذ قال حفظه الله: إنني سأدعو له بطول العمر فقولوا معي (الله يطول عمره) فردوا عليه: ومن هو حتى ندعو له بطول العمر؟ فرد عليهم: الله يطول عمر البترول، فهو عصب الحياة وهو الذخيرة المتبقية – بعد الله – للمستقبل، فهو ذخرًا لنا ولأجيالنا القادمة إن شاء الله تعالى.

تذكرت مع هذه المداعبة ما كان قبل 35 سنة وبالتحديد عام 1396هـ عندما كنت أحد أعضاء الأسبوع الثقافي السعودي بالمغرب والذي كان يضم حشدًا من الفنانين والأدباء والصحفيين وغيرهم، فقد استقبلت أهم المدن المغربية (فاس – طنجة – مراكش – الرباط – الدار البيضاء) حفلات ومعارض ومحاضرات وأمسيات.. وكان من بين الفنانين محمد علي سندي ومطلق مخلد الذيابي وطلال مداح رحمهم الله إلى جانب محمد عبده وعبد العزيز العزاع وسعد التمامي، ومن بين الشعراء أذكر الدكتور ناصر الرشيد وزاهر عواض الألمعي وغيرهم. وكانت المراسم قبل بدء الحفلات تقتضي أن يتقدم رئيس الوفد السعودي الدكتور صالح أحمد بن ناصر وكان وقتها وكيلًا لوزارة الإعلام ليلقي كلمة ثم يتبادل المذيعون السعوديون والمغاربة تقديم فقرات الحفل من بين المذيعين أذكر عائض الردادي وعبد العزيز شكري ومنصور الخضيري وغالب كامل وغيرهم، بين كل فقرة وأخرى يهتف أحدهم عاش الملك الحسن الثاني فيصفق له، فيقول آخر عاش الملك خالد فيصفق له أيضًا، فبدأ الحماس يقل والتصفيق يخفت، فما كان من أحد الحضور المغاربة إلا أن هتف بأعلى صوته (يعيش البترول) فدوّت القاعة بالتصفيق عن آخر قد يكون الذي هتف بهذا لا يقصد المعنى ولكن ليقول إنه لو لم يكن لما كنتم هنا.. ومهما كان فلنردد ما قاله خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله (الله يطوّل عمر البترول)، فهو الذي سيحمينا من الفقر بعد الله ولأجيالنا القادمة بإذن الله.

ولماذا الخوف من تجربة الانتخابات؟!:

سمعت حلقة (المنتدى الثقافي) الذي يقدمه الدكتور صالح المحمود من إذاعة البرنامج العام مساء يوم الأحد 2/11، وشاهدت حلقة (المشهد الثقافي) الذي يقدمه الأستاذ محمد بودي من القناة الثقافية التلفزيونية مساء الثلاثاء 1431/11/4هـ وكل الحلقتين يستضاف فيها الأستاذ جبير المليحان رئيس مجلس إدارة النادي الأدبي بالمنطقة الشرقية وغيره لمناقشة قضية (استقالة مجلس إدارة النادي) بسبب عدم تفعيل اللائحة المنظمة للأندية والتي صدرت مؤخرًا، وبالذات فيما يتعلق بالجمعيات العمومية في الأندية وإجراء الانتخابات، وأشار المشاركون إلى تعليمات رسمية بالاكتفاء بتطبيق ما يتعلق بالشؤون الإدارية والمالية.

اشترك إلى جانب المليحان بالإذاعة الإعلامي خالد خضري ومداخلات من رئيس نادي جازان الأدبي الشاعر أحمد الحربي وغيرهم، وفي الحلقة التلفزيونية شارك من أعضاء نادي المنطقة الشرقية إلى جانب الرئيس كل من الدكتور مبارك الخالدي والشاعر أحمد الملا ومداخلة الكاتب أحمد بوقري إلى جانب مداخلات مع رئيس نادي جازان أحمد الحربي ورئيس نادي القصيم الأدبي الدكتور أحمد الطامي والدكتورة أمل الطعيمي.

بعضهم يلوم المستقيلين لاختيار التوقيت خصوصًا وأنه لم يبقَ من مدة المجلس المجدد له سوى شهرين، ولكن الجميع يجمع على أن هناك خللًا ما يتمثل عليها مسبقًا، ولكن القضية الكبرى تتمثل في عدم تطبيق فقرة الجمعيات العمومية.. وهي كما يتضح السبب الرئيس في استقالة مجلس إدارة نادي المنطقة الشرقية الأدبي الجماعية، وأعتقد أن تبرير إدارة الأندية الأدبية بوزارة الثقافة والإعلام ليس مقنعًا.. فلو طبقت تنفيذ اللائحة على نماذج من تلك الأندية كتجربة قابلة للتنفيذ فيما لو نجحت أو إعادة النظر فيما لو حصل خلل ما.

بداية تأسيس الأندية الأدبية قبل أكثر من 35 عامًا كان هناك انتخابات من خلال الجمعيات العمومية والتي لا تتطلب سوى التقدّم لمن يرغب بالانضمام للنادي بطلب مكتوب يزكى من عضوين بمجلس الإدارة، ويتعهد بقبول نظام النادي، ويدفع رسم الاشتراك الذي لا يتجاوز المئة ريال والاشتراك السنوي، والذي كان لا يتجاوز الخمسين ريالًا، ثم يمنح بطاقة العضوية ويحق له الترشيح لمجلس الإدارة.

وهكذا جرت حالات كثيرة بإشراف الرئاسة العامة لرعاية الشباب، ممثلة بإدارة الأندية الأدبية.

تحضرني بالمناسبة قصة تكليفي بالإشراف على انتخابات مجلس إدارة ناديي الأهلي والشباب الرياضيين في بريدة نهاية عام 1382هـــ، أي قبل نصف قرن، (الرائد والتعاون حاليًّا) فقد ذهبت إلى هناك ولأول مرة. إذ كنت حديث العهد في العمل في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية – إدارة رعاية الشباب – وسبق وأن حضرت انتخابات مجلس إدارة النادي الأهلي بملعب الصايغ بالرياض (نادي الرياض حاليًّا)، وكذا نادي الهلال. حضرت كمتفرج مع المندوبين الرسميين، وعرفت طريقة الانتخاب، وهكذا اشتركت مع مدير مركز التنمية الاجتماعية بحويلان بالقصيم الأستاذ حمد الفايز القليس والمشرف الاجتماعي بالمركز، واجتمعت الجمعيات العمومية لكل نادٍ على حدة في مقر النادي وكانت مقراتهما متواضعة وقريبة الموقع، إذ كانا في شارع الخبيي.. وأذكر أن أحد مرشحي نادي الشباب (التعاون) هو الأستاذ الدكتور حسن الهويمل رئيس نادي القصيم الثقافي السابق، وكان وقتها طالبًا في المعهد العلمي وموظفًا في الضمان الاجتماعي – إن لم تخني الذاكرة – وهكذا يجري الانتخاب بشكل علني، كل عضو جمعية عمومية يكتب أسماء من يرشح لمجلس الإدارة فتجمع الأوراق وتفرزها اللجنة، وتتلى بصوت مسموع.

وتكتب أسماء المرشحين على اللوح (السبورة) أمام الجميع فكل اسم يرد يشار إليه أمام اسمه... ثم تجمع الأصوات وتعلن النتيجة أمام الجميع.. ويكون فيما بعد انتخاب الرئيس من بينهم فيما لو ترشح أكثر من واحد.. أو يتم انعقاد المجلس ويتم اختيار نائب الرئيس والسكرتير وهكذا تمّ كل شيء على ما يرام.

أما بالنسبة للعضوية ومن يحق له الانتساب للنادي واقتراح المؤهل فكل نادٍ له ظروفه.. فمنهم من يشترط أن يكون مؤهلها جامعيًّا أو أعلى.. فهذا إجحاف بحق عدد كبير ممن يحق لهم الانضمام للنادي، وبالذات من الرعيل الأول مثل الأساتذة عبد الكريم الجهيمان والذي لا يحمل سوى شهادة المعهد السعودي بمكة المكرمة، والأستاذ سعد البواردي الذي لا يحمل كما يقول سوى ثلاث شهادات: شهادة من لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وشهادة الميلاد.. وشهادة الابتدائية...

أمثال هؤلاء يحرمون من الانتساب للنادي وغيرهم كثير وأنا أحدهم.

أقول في الختام على الوزارة ألا تعطي الموضوع أكبر من حجمه فبلادنا ومجتمعنا لديه خبرة كافية في الانتخابات، بدءًا من انتخابات مجلس الشورى والمجالس البلدية ومجالس الجامعات والغرف التجارية وغيرها منذ عهد الملك المؤسس رحمه الله.

---

(1) د. شريف دوريش اللبان، حرية التعبير والرقابة، مرجع سابق.

(1) عصام نصر سلمي، حدود حرية الرأي عبر الإنترنت، المؤتمر العلمي السنوي السابع، الإعلام وحقوق الإنسان، الجزء الثاني، مايو/أيار 2001م، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

(*)وذلك في إحدى تحقيقات جريدة الرياض بتاريخ 1424/11/26هـ الموافق 2003/3/29م.

(1)جريدة الرياض، تحقيق حول سقف الرقابة ومواصفات الرقيب في ظل الإنترنت بتاريخ 1424/11/26هـ الموافق 2003/3/29م.

(2)جريدة الرياض، مرجع سابق.

(1)جريدة الرياض، مرجع سابق.

(2)د. شريف درويش اللبان، تكنولوجيا الاتصال - المخاطر والتحديات، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000.

(1)د. شريف درويش اللبان: حرية التعبير والرقابة، مرجع سابق.

(1)د. سليمان صالح، مستقبل الصحافة المطبوعة في ضوء تطور تكنولوجيا الاتصال، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، أكتوبر/تشرين الأول 2000م، جامعة القاهرة - كلية الإعلام.

(1)جريدة الجزيرة، السعودية بتاريخ الاثنين 1424/3/4هـ الموافق 2003/5/5م.

الملاحق والوثائق

رصد محايد عن الرقابة والرقيب

سبقني قبل يومين الزميل عبد الرحمن الحبيب إلى استعراض واحد من الكتب الكثيرة للأستاذ محمد عبد الرزاق القشعمي، وكان عن بوادر المجتمع المدني في المملكة العربية السعودية. الأستاذ أبو يعرب محمد القشعمي راصد محايد وأمين كما يعرفه الجميع للحركة الصحفية والثقافية والإعلامية والاجتماعية المحلية منذ بداياتها الأولى. المصادر المتوفرة لنا والمقدمة بجهود محلية عن التطور التاريخي للصحافة والثقافة والإعلام وعن محطاتها الرئيسية، إنجازاتها وعثراتها، شخصياتها المؤثرة، موقف السلطات الرسمية تجاهها ومواقفها تجاه السلطات الرسمية، شؤونها وشجونها، مثل هذه المصادر المحلية لا تخرج عن ثلاث نوعيات:

النوع الأول: هو الرصد الذي يقدمه أساتذة في التاريخ والإعلام والاجتماع السياسي وتتم مناقشته وإجازته كأطروحات أكاديمية ثم يطبع على نفقة المؤسسات الكاديمية التي أجازته. أي على نفقة الدولة.

النوع الثاني: هو الرصد الذي يقدمه باحثون مستقلون بمجهودهم الشخصي بعد التقليب في المراجع والأرشيفات والفهارس المتوفرة ثم يطبع محليًّا بمساعدة جزئية أو كاملة من قبل وزارة الثقافة والإعلام ثم يوزع على المؤسسات الرسمية المحلية والخارجية ويطرح بعضه للبيع في المكتبات العامة.

النوع الثالث: هو ما يتطوع راصد محايد بجمع مادته بجهوده الذاتية ومراجعاته الشخصية وتتم طباعته على نفقة الراصد المتطوع ثم يطرح للقارئ في السوق.

من المتوقع في النوعين الأول والثاني أن يكون المحتوى قد خضع قليلًا أو كثيرًا للرقابة وتم التغاضي فيه عن بعض المواقف لكي يحوز على رضى الرقابة الرسمية، لتأتي قناعة القارئ بعد ذلك.

النوع الثالث التطوعي المحايد من المتوقع أن يحتوي على أوفر كمية من الحقيقة التاريخية فيأتي الرصد متوازنًا قدر الإمكان بين النظرة الرسمية والسياق التاريخي المجرد.

أضم بين يدي الآن كتابًا من النوع الأخير بعنوان: الفكر والرقيب، وهو واحد من عشرات الكتب التي قدّمها الأستاذ القشعمي للمكتبة السعودية. في الكتاب رصد عميق وشفاف لمسيرة حرية الرأي والتعبير ومواقفها مع الرقابة الرسمية والاجتماعية منذ بداياتها الأولى قبل حوالي مئة عام. المجهود المضني الذي بذله المؤلف في تتبع آراء أجيال الرواد في الصحافة والإعلام ومواقفهم مع البيروقراطية الرسمية وما تعرضوا له من استجوابات وغرامات ومواقف تأديبية، مجهود واضح يستثير الإعجاب ويستحق التقدير والشكر.

صراع حرية الرأي وروادها المؤسسون مع أجهزة الرقابة القديمة المحدودة الثقافة، وتخبطها اللامنطقي أحيانًا فيما كانت تجيز وتمنع، ذلك ما يستطيع القارئ تتبعه في الكتاب بالكثير من الاستمتاع والتعجب، ممزوجان بالتقدير الواجب للرواد الذين أسسوا لما نشهده اليوم من الانفتاح الفكري في المطبوعات والفضائيات السعودية.

في صفحة 42 من الكتاب (الفكر والرقيب، الطبعة الثالثة) نقرأ ما روي عن مدير عام سابق للصحافة والنشر موجهًا الكلام لجهازه الرقابي: سوف تسألون عما تجيزون ولن تسألوا عما تمنعون.

كانت النظرة الرقابية الرسمية القديمة قمعية مصدرها خوف الرقيب نفسه من التعرّض للعقاب الرسمي. في السنوات القليلة الأخيرة أصبحت المؤسسات الرسمية بما فيها وزارة الثقافة والإعلام، والمسؤولون الكبار بمن فيهم الوزراء والمستشارون، هي وهم الواجهات الرئيسية للنقد والمساءلة.

كانت المسيرة طويلة وشاقة، تحمل صعوباتها الحقيقية روادنا الأوائل الكبار رحمهم الله أمواتًا وأحياء، وتكفل تطوعيًّا برصد المسيرة الراصد المحايد الأستاذ محمد عبد الرزاق القشعمي، أما النقلة الأخيرة إلى حرية الرأي المفتوح فكانت إحدى ثمرات الملك الصالح عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله.

أنصح القارئ باقتناء الكتاب والاستمتاع بما فيه من رصد تاريخي ومواقف.

الصفحة الأخيرة/ الجزيرة

العدد 14580 الأربعاء 11 شوال 1433 ـــ 29 أغسطس/آب 2012م

د. جاسر عبد الله الحربش

القشعمي رائد التوثيق الصحفي

هناك أشخاص نذروا أنفسهم للبحث والإنتاج المعرفي بدافع وشغف شخصي بالدرجة الأولى، وليس بدافع الوظيفة ومتطلباتها كما يفعل الأكاديميون والباحثون. عملوا بجهود ذاتية دون كللٍ أو مللٍ حتَّى أصبح نتاجهم يحتل محصلة متميزة بالذات في تسجيل تاريخ وأحوال مجتمعنا في فترات البدايات الحديثة لنهوضِ الدولة. نجد في كلِّ منطقة تقريبًا من بذل جهده ووقته ليؤرخ لمنطقته وتاريخها وطبوغرافيتها وعاداتها الاجتماعيَة، ونجد بعضهم قامات وطنيَّة ثقافيَّة كبرى عملت على التَّدوين وتأسيس الصُّحف والكتابة والتوثيق الأدبي والجغرافي والسياسي وغير ذلك.

للأسف، نظامنا الأكاديمي الجامد الذي لا يعترف سوى بالشهادات العليا كمدخل للتوظيف فيه، لم يقدر هؤلاء الأساتذة الكبار مثل ما تفعل الجامعات العالميَّة، التي لا تشترط الدكتوراه أو العمل بالجامعة لمنح اللَّقب الأكاديمي للأكفاء الذين أثبتوا تميّزهم في مجالهم. هذا موضوع ليس المجال لنقاشه بهذا المقال، لكنَّه يزعجنا بِشَكلٍّ أكبر حينما يأتي بعض الأكاديميين فيقللون من قيمة بعض الأعمال الكبيرة التي قام بها أولئك الرواد، بحجة أنّها لا تسير وفق المنهج الأكاديمي الحديث، متناسين أن أصحابها اجتهدوا وفق ظروف عصرهم وأدواتهم العلميَّة المتاحة وتفوقوا على أنفسهم لتقديم مادة تاريخية متميزة، تستحق أن يعمل عليها الأكاديمي تحقيقًا ومراجعة لتؤطر وفق الشكل الأكاديمي الحديث.

أحد المميزين الذين لا زالوا يقدمون بسخاء في مجال توثيق كثير من تطورات المجتمع، هو الأستاذ محمد عبد الرزاق القشعمي، حيث يتواصل إنتاجه في مجال التوثيق للأحداث بشكلٍ منظم مصحوب بصور الوثائق وتواريخ الأحداث والنشر وغير ذلك من قواعد التوثيق. وأخصه بالذكر لأنّه الأبرز الذي لا زَال يعمل بشغف – خارج إطار المؤسسة الأكاديمية والبحثية – وبالذات في الجانب الصحفي، وكون ما يقدمه من جهد كبير وفردي يتجاوز به ما تقوم به مؤسسات وفرق بحثية كبرى..

استمتعت مؤخرًا بالاطِّلاع على مؤلفين مميزين للأستاذ الكبير محمد القشعمي. الأول كان «الفكر والرقيب» وقد بدأه بنبذة عن حرية الرأي والتَّعبير وتعريف الرقابة وأشكالها، ثمَّ سرد الجوانب التاريخيَّة للرقابة في المملكة العربيَّة السعوديَّة، قبل أن يبحر في الأمثلة والوقائع التي استقاها من أرشيف الصحافة السعوديَّة وتتعلّق بموضوع الرقابة على الصحف، بما في ذلك نوادر وطرائف الرقابة على الصُّحف السعوديَّة. بعد ذلك تطرَّق لتجارب بعض الكتّاب مع الرقابة وآليات الهروب منها، قبل أن يختم بالرقابة في العصر الحديث، عصر الفضائيات والإنترنت. كتاب توثيقي تاريخي ماتع، لأحوال الرقابة الصحفية في المملكة.

الكتاب الثاني هو كتاب «بوادر المجتمع المدني في المملكة العربيَّة السعوديَّة». وقد وثق فيه انتخابات مجلس الشورى في عهد الملك عبد العزيز، وانتخابات شيوخ الحرف والطوائف ورابطة طلاب جامعة الملك سعود والمجالس البلدية لأوَّل مرَّة وغيرها من الهيئات المدنية والحكوميَّة. كما أورد بِشَكلٍّ توثيقيٍّ صور مقالات عديدة كانت تطالب بالانتخابات والنقابات والاتحادات المختلفة. كتأكيد على أن بوادر المجتمع المدني بدأت مبكرًا ببلادنا، لكنَّها لأسباب لم يتوسع فيها المؤلِّف تراجعت بِشَكلٍ مخيف، حتَّى إن مطالبتنا باتحاد طلابي أو نقابة مهنية أصبح يحدث على استحياء وكأننا نطالب بها لأوَّل مرَّة. على سبيل المثال وثق الكاتب أول مطالبة بإنشاء نقابة للصحفيين وذلك عام 1959م، أيّ قبل أكثر من خمسين عامًا.

لم يصف محمد القشعمي نفسه بأنّه يقدم منتجًا ثقافيًّا متكاملًا في التأسيس النظري والبحثي في جميع الموضوعات التي وثّق لها، لكن ما يقدمه لنا من توثيق يشكِّل نقطة ارتكاز مرجعية لِكُلِّ باحثٍ ومتابعٍ، فله منّا التحيَّة والتقدير.

الجزيرة/ العدد 14787

الأحد 1434/5/12 ـــ

2013/3/24م

الفكر والرّقيب بين القشعمي
ومعرض الرّياض الدّولي للكتاب

يحيلني معرض الرّياض الدّولي للكتاب، والرّقابة التي تعرّضت لها دور النّشر بشيء من الصّرامة إلى كتاب الأستاذ محمّد القشعمي الذي صدر عن دار كنوز الأدبيّة السّنة قبل الفائتة؛ ممّا أثار لغطًا كبيرًا بين المتلّقين، وحرجًا مماثلًا لدى الرّقيب، الذي وقف بحيرته مشدوهًا من العنوان المفاجئ، ليقع في فخّ العنوان نفسه، كشاهد حي على ما تناوله كتاب الفكر والرّقيب. لم يكن القشعمي مقدمًا على مثل هذه الخطوة الجريئة لو لم يحكم وثاق مادّته، ويستجمع أدواته عبر مسيرة خطّها بتجارب حياتية طويلة، جعلته متماسًا مع كثير من الأدباء والكُتّاب، راصدًا لمسيرتهم، متتبِّعا للحركة الثّقافيّة والأدبيّة السّعوديّة منذ بداياتها، هذا المعجون المعرفي النّادر كوّن خميرة ملائمة جدًّا لكتاب يحمل عنوان الفكر والرّقيب، ما سيكتشفه القارئ حينما يمسك بتلابيب الكتاب المكوّن من 176 صفحة، هو كيف بدأ الرّقيب في وقت من الأوقات مهزوزًا مضطربًا إزاء الأفكار والرّؤى الجديدة التي دخلت مجتمعنا السّعودي، وعبّر عنها عدد من المفكّرين والكُتّاب.. ليطال بعضهم التّوقيف، سيعثر القارئ على هويّة النّظم والطّرائق المحدّدة سلفًا: تلك التي يستأثر بها مجموع من النّاس، سياسيّة وفكريّة وتعمل من خلال مجموعة أنماط للاستحواذ على منافذ الفكر، والتدخّل في أسلوب المعالجة الإعلاميّة، واستخدام أساليب مطّاطة وتعبيرات غامضة، وكيف أنّه وتحت مجموعة من المبرّرات الواهية فرضت الرقابة مثل زيف وبطلان الأفكار، منع استعلاء ثلّة من المجتمع على الآخرين، انتهاك حرمة الآداب العامّة، سرّية المعلومات، كما سيدرك عمق الفصام الحاد بين المبادئ المتضمنة في النّصوص الدّستورية والمواثيق والاتفاقيات الدولية وبين الممارسات العملية المتبعة في الدول النامية، على الرغم من إقرارها لكل ما ورد في بنود هذه الاتفاقات، فهي هنا لا تعبّر عن أكثر من كينونتها الخاصة بها، ينكشف ذلك جليًّا على أرض الواقع، لتجيء الممارسات العملية فاضحة لكل النفاق الثقافي الذي يتماهى مع الحريات العالمية، يكشف ذلك كثير من الدراسات التحليلية لمضمون قوانين المطبوعات لست عشرة دولة عربية. ومن يتتبع مسيرة حرية الرأي وما لاقته من مصادرة عبر التاريخ الإنساني، يدرك أهميتها في تشكيل نصوص مبادئ ومواثيق الدساتير الدولية، ومن أهمها المتعلقة بمواثيق حرية الرأي العالمية على وجه العموم، والمواثيق الأخرى الضامنة لحرية الإعلام في شتى الأقطار العالمية، ومقارنتها المواثيق الدستورية والقانونية العربية، وتطبيقاتها في مجال الاتصال والإعلام العربي، وما يترتب على الخروقات من جزاءات صارمة، ويحسب للكتاب تتبعه لمسيرة تطور قوانين المطبوعات في المملكة العربية السعودية، ومناقشة عدد من مواد نظام المطابع والمطبوعات، موردًا المعايير الأساسية لرقابة المطبوعات، وما أجري عليها من تعديلات حثّ عليها التغير النمطي في وسائل الإعلام، ولكن على الرغم من ذلك لا نزال ننكفئ على تلك السياسات القديمة في المنع والمصادرة، كنا قد خلنا في السنة الماضية ومن خلال معرض الكتاب أننا بدأنا نتخلص من إسار الرقابة النمطية القديمة لنفاجأ هذه السنة العودة إلى النقطة التي كنا بدأنا منها قبل عشرات السنين. لم يعد ثمة تغيير موضوعي يذكر ما يفسر هروب الكتّاب والأدباء السعوديين إلى الخارج لطباعة أعمالهم، وقد عزا القشعمي ذلك في كتابه الرائع إلى العبارات المطاطة التي احتواها نظام المطبوعات مثل: الإضرار بالمصلحة، أو خدش الآداب العامة، أو منافاتها للأخلاق، كما يحمل أيضًا الرقيب نصيبًا وافرًا من المسؤولية بسبب جهله ومزاجيته. ويتجلى ذلك بوضوح أكثر في الممارسات التعسفية التي وقعت على بعض الإصدارات.

الأربعاء – ملحق المدينة

يوم الأربعاء 2 شعبان 1428 ـــ

16 أغسطس/آب 2007م

الفكر والرّقيب!!

تفضّل عليّ الصّديق الباحث المشرق أبو يعرب محمّد القشعمي بآخر أعماله «التّوثيقيّة» المُتمثل في كتابه «الفكر والرّقيب»، والكتاب صغير الحجم مهمّ المضمون، طُرح في معرض الرّياض الأخير، ثمّ اختفى كما قال لي ذلك الصّديق المؤلّف.

والكتاب من جهة أخرى لا يُعطي إلّا الجانب التّوثيقي لحوادث وقضايا رقابيّة، يعرفها أكثر النّاس، لكن هي من التّاريخ الشّفوي الذي يُقال ولا يُكتب!

إشكاليّة الرّقابة والكتب والنّشر قضيّة تلفت النظر – هنا –، ولعلّ أجمل ما يُروى في هذا الصّدد ما جاء في كتاب «رسالة إلى الدّعوات الإسلاميّة» للمفكّر جمال البنّا، حيث يقول: (إنّ أوّل ما يبحث عنه رجال الجمارك في المطارات هو «الكتب»، فإذا عثر أحدهم على كتاب فكأنّه عثر على مخدّرات، ويتعرّض للمساءلة، ويتعرّض الكتاب للمصادرة).

هذا القول – رغم المبالغة التي تحفّه – إلّا أنّ الواقع قد يُشاكله أحيانًا!

أكثر من ذلك.. كتب الأستاذ الصديق عيسى اللّحيّان في جريدة عكاظ في 1423/10/26هـ مقالًا روى فيه أنّ مديرًا عامًّا سابقًا للصّحافة والنّشر كان يردّد على مسامع موظفيه: (سوف تُسألون عمّا تجيزون.. ولن تسألوا عمّا تمنعون..)! وهي مقولة تتسق بالسّنتمتر مع ذهنيّة ثقافة «سدّ الذّرائع»..!

ولو سألت عن الرّقيب الذي يقصده الأستاذ القشعمي، لجاء الجواب من الكاتب القدير – المتواري عن الضّوء – أبو مشعل محمّد العوين حين قال: (إنّ الرّقيب هو ذلك القابع في مكتبه في بلادة وسكون وترصّد، وَجلًا، وخائفًا، مُرتعد الفرائص.. يشمّ بأنفه الممتد ذي الحساسيّة الفائقة لا.. بل بكل ما أوتي من إحساس غريب، ومقدرة فائقة على اكتشاف ما لا يُكتشف...)!

أمّا مفهوم الحريّة المراد والمطلوب، فيوضحه المفكّر الرّزين أسامة عبد الرحمن حين قال: (حريّة التّعبير لا تعني الانفلات، ولا الفوضى التي تتعارض مع جوهر هذه الحريّة).

من جهة أخرى يرد الدّكتور «الشّامل» غازي القصيبي أنّ الرّقيب أصبح في القرن الواحد والعشرين من «الدّيناصورات المنقرضة»!!

وعقليّة الرّقيب جعلت إعلامنا يتراجع كثيرًا من خلال تدثّره «بالحياء»، لذا يقول الأستاذ عبد الله عبد الماجد في مقال نشر في جريدة الجزيرة في 1424/1/10هـ ما يلي: (نحن لا نجيد التّعبير عن أنفسنا.. لقد أصبحنا مادّة إعلاميّة، وهاجسًا للابتزاز، فما يسكت عنه إعلامنا يستثمره الإعلام الخارجي، والسّبب التّوجّه الرّسمي لوسائل إعلامنا المتّشحة بالتّعاليم الدّبلوماسيّة..)!

وكتاب القشعمي بديع في محتواه، إذ عمد إلى سرد كلّ رؤساء التّحرير الذين فُصلوا بسبب مقالات أجازوا نشرها، كما بدأ الكتاب بالفصل الأوّل المعنون بـ– «حريّة الرأي والتّعبير» من خلال نظرة فلسفيّة وتاريخيّة لتعريف الرّقابة وأشكالها!

والفصل الثّاني كان خاصًا بـ– «الرّقابة في المملكة»، محتويًا الرّقابة على الصّحافة ونوادرها، وفي الفصل الرّابع تعرّض المؤلف إلى كُتّاب وتجارب مع الرّقابة، من خلال شرح مفهوم الرّقابة الذّاتيّة وإشكاليّة القارئ والرّقيب، ومنع الكتاب، وانقراض الرّقابة، وعلاقة الأسماء المستعارة بفكر الرّقابة، ليكمل الفصل في لفّ ودوران الكُتّاب للتّحايل على الرّقيب والهروب من قلمه الأحمر، أمّا الفصل الآخر فضمّ «الرقابة في عصر الفضائيّات والإنترنت وجدواها»!

ومن النّوادر التي ذكرها المُؤلّف أنّ أبا سُهيل الشّيخ الكبير عبد الكريم الجهيمان كتب مقالًا عن ضرورة إيجاد أمكنة لقضاء الحاجة في الميادين والسّاحات العامّة في مدينة الرّياض استكمالًا لنظافتها، ولكنّ المقال لم ينشر! ولمّا استفسروا عن سبب المنع قيل لهم: (إنّ مدينة الرّياض ينبغي ألّا يقرأ النّاس عنه أنّها غير متكاملة في مظهرها الحسن.)!!

ولو راح القلم يستقصي الكتاب، لوقف علينا الرّقيب، وحجّم الزّاوية بالمرصاد، لذا سأغلق النّافذة، هامسًا في أذن صديقي الوثائقي أبو يعرب بالتّمنّي عليه أن يحذف ما يتعلّق «بالمقالات التي مُنِع نشرها».. أو المقالات التي نُشرت مع تغيير العنوان، لأنّ ذلك مجال فسيح، ويمكن التّدليس فيه، وبإمكان أيّ كاتب سخيف أن يُقدِّم موضوعًا سخيفًا، وعندما يُمنع نشره من باب الحفاظ على مستوى الصّحيفة الذّوقي، سيبعث في المدائن حاشرًا يقول بأنّه مُنع من النّشر، وبهذا يصير الأقزام عمالقة.. أكثر من ذلك، إنّ ما نُشر وحُوسب عليه الكاتب والنّاشر فقط يكفي لتأليف مُجلّدات، نعم مجلّدات، وليس كتابًا يقع في 170 صفحة.. وفي طلعة الشّمس ما يُغنيك عن زحل!

ملحق المدينة

الأربعاء 2 شعبان 1428 ــ

15 أغسطس/آب 2007

كتاب «الفكر والرقيب»

تأليف: محمد بن عبد الرزاق القشعمي

مراجعة: محمد بن عبد الله المزيني[*]

صدر هذا الكتاب لمحمد القشعمي؛ أثار لغطًا كبيرًا بين المتلقين وحرجًا مماثلًا لدى الرقيب الذي وقف بحيرته مشدوهًا من العنوان المفاجئ، ليقع في فخ العنوان نفسه، شاهدًا حيًّا على ما تناوله كتاب الفكر والرقيب، لم يكن القشعمي مقدمًا على مثل هذه الخطوة الجريئة لو لم يحكم وثاق مادته، ويستجمع أدواته عبر مسيرة خطها بتجارب حياتية طويلة، جعلته متماسًّا مع كثير من الأدباء والكتّاب راصدًا لمسيرتهم متتبعًا للحركة الثقافية والأدبية في المملكة العربية السعودية منذ بداياتها، دوَّن ذلك كله في مؤلفه الأول بعنوان «بدايات» ليتبعه بكتاب آخر غير مسبوق بعنوان «ترحال الطائر النبيل»، يتناول فيه سيرة الروائي والمفكّر عبد الرحمن منيف. هذه الإضافة المهمة للمكتبة السعودية فتقت شهيته لكتابات أخرى عن شخصيات سعودية تركت بصمتها في فضاء الفكر والأدب مثل: كتاب «سادن الأساطير والأمثال» عبد الكريم الجيهمان: «قرن من العطاء»، وكتاب «أحمد السباعي رائد الأدب والصحافة المكية»، وقريبًا من موضوع الفكر والرقيب، وفي خط مواز له؛ صدر له كتاب: «بدايات الطباعة الصحافية في المملكة العربية السعودية» وكتابان آخران عن البدايات الصحفية في المملكة العربية السعودية في المنطقة الشرقية والوسطى. هذا التنوع المعرفي النادر كوَّن خميرة ملائمة لكتاب يحمل عنوان: «الفكر والرقيب»، وإن جاء هذا العنوان بالرغم من صداميته معممًا دون تحديد للحيز المكاني الذي يتطرق إليه وهو الفكر والرقيب في المملكة العربية السعودية الأمر الذي سيكتشفه القارئ حينما يمسك بتلابيب الكتاب المكون من 176 صفحة، ويقرأ متجاوزًا الفصل الأول الذي كان بمثابة توطئة عبّر فيها المؤلف من خلال بعض النقولات عن النظرة الفلسفية والتاريخية لحرية الرأي والتعبير والعلاقات الإنسانية التي هي سمة أساسية سماته الفطرية، وحاجة ملحة تدفع الإنسان للعيش مع ذاته ومن حوله بسلام، محرضه الأول على ذلك القوانين والشرائع السماوية.

يتنقل بنا الباحث فيما يورده من أدلة وبراهين بين الرأي العام والرأي المقيد من خلال نظم وطرائق محددة سلفًا يستأثر بها مجموعة من الناس، منها السياسة والفكر. وهذا بالضبط ما يتطرق إليه في كتاب «الفكر والرقيب»، وفي تتبع لمسار تاريخ الحريات والرقابة المزامنة لها يقدم الباحث مجموعة من التعريفات للرقابة استلها من القرآن الكريم والقواميس العربية والموسوعات العالمية، وفي السياق ذاته عرج الباحث على أشكال الرقابة، وحصرها في شكلين رئيسين هما: الرقابة المنظورة أو المباشرة وتتمثل في الرقابة السابقة على النشر، والرقابة بعد النشر وقبل التوزيع، أما الرقابة غير المنظورة أو غير المباشرة فلها مجموعة أنماط لعل من أبرزها إصدار القوائم الحكومية من توجيهات وتعليمات، والتدخل في أسلوب المعالجة الإعلامية، واستخدام أساليب مطاطة وتعبيرات غامضة، والضغط المادي.. إلخ.

في هذا الفصل تطرق أيضًا إلى مبررات فرض رقابة في الدول النامية في أربع نقاط هي: زيف وبطلان الأفكار، منع استعلاء ثلة من المجتمع على الآخرين، انتهاك حرمة الآداب العامة، سرية المعلومات؛ مستخلصًا من ذلك الفصام الحاد الصائر بين المبادئ المتضمنة في النصوص الدستورية والمواثيق والاتفاقيات الدولية وبين الممارسات العملية، حيث إن الأولى لا تعبّر عن نفسها على أرض الواقع بل العبرة بالممارسات العملية وهذا ما تبيّنه دراسة تحليلية لمضمون قوانين المطبوعات لست عشرة دولة عربية كلها تفرض الرقابة على الصحف.

الملاحظ في هذا الفصل أن الباحث ركّز موضوعه على حرية الإعلام المكتوب دون الإعلام المرئي والمسموع والذي يعُدّ من الأهمية بمكان بحيث لا يمكن إغفالها أو تجاهلها. وكان بإمكانه من خلال هذا الكتاب الجديد في موضوعه المثير في طرحه إحراز أكثر من هدف في مرمى واحد، كم كان جميلًا لو أن الكاتب تتبع مسيرة حرية الرأي وما لاقته من مصادرة عبر التاريخ الإنساني، حتى تشكلت أخيرًا في نصوص مبادئ ونصوص ومواثيق دخلت حيّز الدساتير الدولية، وكنت أتمنى لو ضمن الفصل الأول من الكتاب أيضًا أهم النصوص المتعلقة بمواثيق حرية الرأي العالمية على وجه العموم، والمواثيق الأخرى الضامنة

لحرية الإعلام في شتى الأقطار العالمية، ومقارنتها بالمواثيق الدستورية والقانونية العربية، وتطبيقاتها في مجال الاتصال والإعلام العربي، وما يترتب على الخروقات من جزاءات صارمة.

نلاحظ من خلال الفصل الثاني انتقال الباحث السريع إلى الرقابة في المملكة العربية السعودية، بدأه بدور وسائل الإعلام داخل المجتمع وحرية الصحافة ضمّنه تعريفًا مبسطًا لها لينتقل إلى نصوص مواد الإعلان العالمي مكتفيًا منها بالنص رقم 19 لحقوق الإنسان، وكأنه بذلك يعيدنا إلى الفصل الأول من الكتاب، بيد أن القارئ كان ينتظر استهلاله مباشرة بما أورده في آخر الصفحة التالية من الفصل الثاني المتضمن توقيع المملكة العربية السعودية على الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية في المنطقة العربية، لتكون بمثابة المنطلق لكل ما سيورده في هذا الفصل والفصول المتعاقبة؛ عمومًا في هذا الفصل (الثاني) تتبع المؤلف مسيرة تطور قوانين المطبوعات في المملكة العربية السعودية، ناقش بعض مواد نظام المطابع والمطبوعات، موردًا المعايير الأساسية لرقابة المطبوعات وما أجري عليها من تعديلات حثَّ عليها التغير النمطي في وسائل الإعلام، ولكن على الرغم من ذلك لم يحدّ هذا التغيير من لجوء بعض الكتّاب والأدباء السعوديين إلى الخارج لطباعة أعمالهم، عزّا ذلك إلى العبارات المطاطة التي احتواها نظام المطبوعات مثل: خدش الآداب العامة، أو منافاتها للأخلاق.. إلخ. كما يحمل أيضًا الرقيب نصيبًا وافرًا من المسؤولية بسبب مزاجيته.

في الفصل الثالث من الفكر والرقيب يتألق المؤلف بحصيلة تراكمية لا تتاح إلا لمثله، حيث ساق مجموعة من طرائف ونوادر الرقابة على الصحف: وقائع، وأحداث، وحكايات.. إلخ. وأفرد المؤلف عنوانًا مستقلًا مكملًا للفصل الثالث، يتحدث خلاله بشيء من التفصيل عن صحافة الأفراد: الفجر الجديد، الإشعاع، الخليج العربي. هذه الصحف الثلاث توقفت لأسباب كثيرة منها مادية، ومعنوية، ورقابية، إلا أن ثمة أسبابًا أخرى يلفها الغموض، حاول المؤلف التنقيب عنها مشكورًا ليزودنا أخيرًا بنزق حكايات لم تشبع الموضوع ولم تسد رمق السؤال، ليظل الباب مواربًا للباحثين. ويذكر للمؤلف أنه قدّم سبرًا جيدًا لما تعرض له أصحابها من معاناة في سبيلها.

الفصل الرابع جاء تحت عنوان – كتاب وتجارب مع الرقابة – يثير هذا العنوان وللوهلة الأولى سؤالًا منطقيًّا مفاده.. إذا كنا نقرأ في الفصل الثالث مجموعة تجارب تعرّضت لها صحف وراح ضحيتها كتّاب ورؤساء تحرير.. فماذا عساه يكون الفصل الرابع؟! لم يكن حريًّا بالمؤلف دمجه مع الفصل الثالث ليأتي متسقًا ومتناسقًا مع الموضوع نفسه، دون الحاجة إلى إفراد فصل يقطع التواصل الجميل الذي بدأناه معه داخل حيّز هذا الفصل الذي عاد يورد فيه المقال تلو الآخر.

في الجزء الثالث من هذا الفصل أورد المؤلف مجموعة منتقاة مما كتب عن الرقابة، دشنها بمقال لعلي الدميني تحدث فيه عن علاقة التطرف بالتحجير على الكلمة، ثم لحق بهذا المقال مقالات أخرى تعكس قلق الكاتب نفسه وخوفه عند الكتابة، ذلك الخوف الذي زرعه الرقيب عند الكاتب فمن مقال لمحمد علي الهرفي، فمقال لعبد الله باخشوين ثم مقال لحمود أبو طالب، يضع المؤلف هذه المقالات في سلة واحدة دون التداخل معها بالتعليق أو النقاش، أو حتى الملاحظة. هذا الأسلوب يتبعه المؤلف أيضًا في كل أجزاء الفصل الرابع، حتى وهو يسرد حكايات ونوادر الرقابة والرقيب يعتمد النقل المباشر ويترك للقارئ مهمة اكتشاف العبرة منها. في الجزء الأخير من الفصل الرابع (في سبيل الهروب من الرقيب) ينقل المؤلف ما قيل في سلبيات الرقابة، متبعًا ذلك بمقتضيات مما كتب عن الأسماء المستعارة وأهميتها واختيارها مع قائمة طويلة بالأسماء المستعارة في الصحافة السعودية؛ وكان يكفيه الإشارة إلى كتابه الصادر قبلًا بعنوان الأسماء المستعارة، فربما احتاج إليها هنا للتوضيح.

في الفصل الخامس والأخير انتقل المؤلف إلى الرقابة في عصر الفضائيات، وبما أنه لا يمتلك البضاعة الكافية لهذا الفصل الذي يصلح لتأليف كتاب كامل عنه فقد اكتفى ببعض ما كتب عنها استجمعها بانتقائية ذوقية خاصة به من بعض المراجع ومقالات الصحف بما لا يتجاوز عددًا قليلًا من الصفحات لموضوع كبير.

في هذا الكتاب «الفكر والرقيب» قدم المؤلف بعض ما لديه من مادة جديرة بالقراءة. وهي ممتعة بحدّ ذاتها، فلم تكن دراسة أو بحثًا علميًّا بقدر ما هو سرد تاريخي في فصوله الأولى، ثم منقولات متفرقة مقسمة على موضوعات الكتاب، وكما

ذكرنا لا يمكن أن تتاح مادة هذا الكتاب القيم لغيره من الناس.

قليلًا ما يكتب الأستاذ الكبير عبد الرحمن البطحي ما يتاح للنشر.. وهذا المقال واحدٌ من ذلك القليل..
الثقافية

التنوير..
ومساحات التصحّر

عبد الرحمن البطحي

(الفكر.. والرقيب)، عنوان معبر ودقيق لكتاب قيّم من تأليف الكاتب والباحث النشط المعروف (محمد القشعمي) الذي ضمّن كتابه هذا وبكل جرأة ما يعانيه الفكر العربي ورجاله في عالمنا العربي من سوط الرقيب عدوّ التنوير مسنودًا بجهله وتعسفيته، وجهل من منحه هذه السلطة وأطلق يده يعيث فسادًا في حق أخيه الإنسان الذي كرمه الله وأهانه هو، ومن أطلق يده ليلوّح بسوط الرقابة الظالمة في أوجه الفكر والمفكرين، إنهما الحليفان المتلازمان لقتل العقول وخنق مواهبها.

إن ذلك السيد المتعسّف المرعوب دائمًا من أداء العقول لأدوارها والذي أهم ما يشغله هو مد مساحة التصُّحر في آفاق العقول النيرة في الأمة وردم مواردها وتحجيم أصحابها، وشلّ ألسنتهم، وكسر أقلامهم في محابرها، إنه قاتل العقول، عدو الوعي والتوعية ظنًّا منه أنه بذلك سيضمن إلقاء رأسه المملوء بالجهل والغرور والتفرد بالسلطة على مخدة (الأمن والأمان) آمنة مطمئنة اعتمادًا على الرقابة الصارمة وتطبيق العقوبات التي له وحدهُ الأمر والنهي فيها، وشن الحرب من قِبله وقِبَل أزلامه ضد كل ما من شأنه حرية الفكر وحرية التعبير.

وقد زاد من روعة هذا الكتاب للأستاذ القشعمي، وأضفى عليه ثوبًا من المهابة إيراده أمثلة من الروّاد الأوائل ممن عانوا منذ أكثر من نصف قرن نتيجة ما بذلوه في سبيل رفعة العقل وتمكينه من أداء دوره اللائق به ومن هؤلاء الأساتذة:

أحمد السباعي، عبد الكريم الجهيمان، يوسف الشيخ يعقوب، سعد البواردي، محمد حسن عواد، حمد الجاسر، عبد الفتاح أبو مدين، عبد الله بن خميس، أحمد عبد، عمران العمران، عزيز ضياء، وغيرهم من مؤلّفين وكتّاب ومحررين وشعراء من المعاصرين.

نعم لقد قدّم كتابًا متميزًا في مادته وجرأته، إنه جدير بأن يُقرأ، ويقرأ مرات ومرات.

عنيزة

«الفكر والرقيب» لمحمد القشعمي

صدر مؤخرًا بالقاهرة أحدث وأهم مؤلفات الأديب «محمد القشعمي».. وقد تناول المؤلف قضية الرقابة على الفكر في العالم العربي.. وقد قدم في الكتاب مجموعة من المقالات والقصائد الممنوعة وناقش سبب منع هذه المقالات.. حيث يرى المؤلف أن كل كاتب في أي بلاد عربية، يحمل بين جنبيه ثلة من الرقباء على الكلمة، هذه الثلة المدججة ليست من صنع اليوم فقط، بل هي (تاريخية) متوارثة منذ القرون الأولى.

كما يرى الكاتب أن الفكر والرقيب عدوان متناحران، عرفتهما البشرية في كل زمان ومكان على ساحة الضوء والظلام، ساحة القوة الذهنية والقوة اليدوية، ساحة التحول وساحة الثبات، أي ساحة الماضي الميت والمستقبل المبشر بولادة الحياة الأفضل.

وقد جاء في الفصل الأول من الكتاب نظرة الكاتب التاريخية والفلسفية لحرية التعبير والرأي من خلال التعريف بمعنى الرقابة وذكر كافة أشكالها.. كما تناول في فصل آخر موضوع الرقابة على الصحافة وتضمن هذا الفصل تقديم مجموعة من المقالات والقصائد الممنوعة رقابيًّا والتي تعرّض أصحابها للهجوم العنيف والنقد اللاذع.

وفي الفصل الأخير من الكتاب تحدث الكاتب عن الرقابة في عصر الفضائيات والإنترنت، وما أصبح الحال عليه الآن في الرقابة على الفكر مقارنة بالماضي، ويختتم المؤلف كتابه بكلمة يوجهها للكتّاب الذين يعانون من مصادرة حرية الكلمة قائلًا: ها نحن الآن نقاسي من مختلف (الرقباء) لا رقباء الغزل العربي، بل رقباء الفكر والعقل والحرية.

هنا أسعد

– القاهرة –



ربنا عليك توكلنا





- فصيلة تعنى بالأدب والفكر والثقافة.
- تصدر عن الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون.

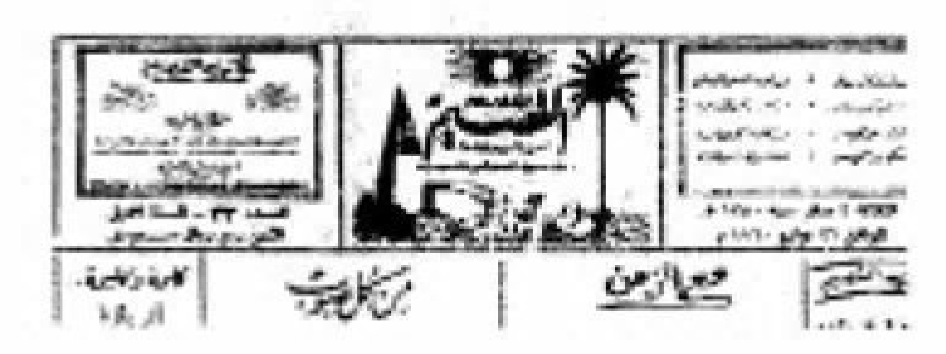
المجلد الأول العدد (٢) - (٣) رجب ١٤٠٨هـ ابريل ١٩٨٨م.

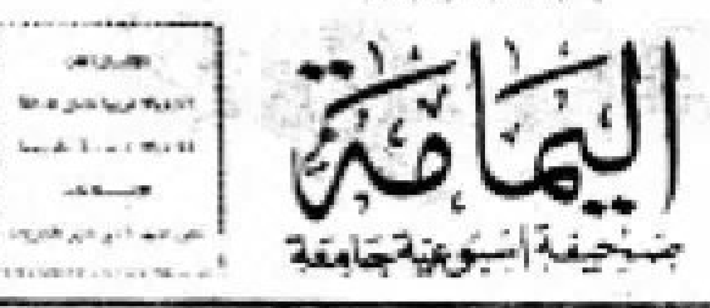
ملوك ورؤساء الدول العربية يتخذون الاجراءات الايجابية ضد مطامع الاستعمار

اخبار الظهران

هل تتحلل الدول الاسلامية من حلف بغداد الــذي يربطها بانجلترا؟ المعادية

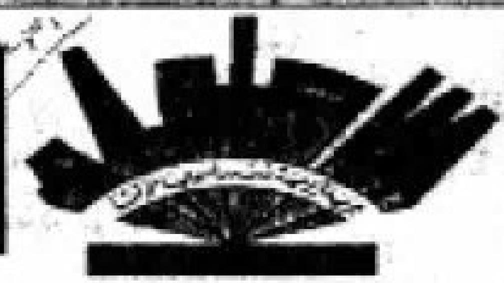






العدد ١٩٦ — الأحد ٦ جمادى الثانية ١٣٧٩هـ الموافق ٦ ديسمبر ١٩٥٩م — السنة السابعة

الأضواء
ثقافية . أدبية . اجتماعية





الاشتراكات

الإعلانات

١٦ صفحة — ٦ قروش

العدد [illegible] — [illegible] — السنة الثانية

[illegible]

حكمة الأسبوع

جريدة أسبوعية جامعة

صوت الحجاز

[illegible]

شظايا في الفكر والتنمية والوطن

أسامة عبدالرحمن

دار الخليج

التيارات الأدبية المعاصرة في قلب الجزيرة العربية

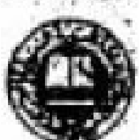
محاضرات ألقاها

الأستاذ

عبدالله عبدالجبار



المملكة العربية السعودية
هيئة التحقيق والادعاء العام
فرع منطقة الرياض



تعميم لكافة مراكز الفرع

الموضوع: معاملة ما ينشر في الصحافة من مواضيع لا تخدم المصلحة العامة

سعادة/

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وردنا تعميم صاحب السمو الملكي أمير منطقة الرياض البرقي رقم ٣٦٨٩ [illegible] وتاريخ ١٩/٢/١٤٢٠هـ المبني على تعميم صاحب السمو الملكي وزير الداخلية رقم [illegible] وتاريخ ١٢/٢/١٤٢٠هـ الآتي نصه.

(لوحظ أن الجهات الأمنية تحيل بعض أصحاب مواضيع نشرت في الصحافة إلى المحاكم الشرعية وهذا مخالف لنظام الصحافة والمطبوعات [illegible] نود معاملة ما ينشر في الصحافة من مواضيع لا تخدم المصلحة العامة وفقاً لنظام المؤسسات الصحفية الأهلية الصادر بالمرسوم الملكي رقم [illegible] ونظام المطبوعات [illegible]) انتهى.

ويرغب سموه [illegible].

لذا نأمل الاطلاع والعمل بموجبه

والله يحفظكم ...

رئيس فرع هيئة التحقيق والادعاء العام
بمنطقة الرياض

محمد بن إبراهيم [illegible]

(*)بكالوريوس إعلام: صحافة وعلاقات عامة، من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام 1408هـ.

– مدير العلاقات العامة في مكتبة الملك فهد الوطنية.

المراجع

أولًا – الكتب:

1 -أحمد محمد الشامي: سيد حسن، المعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات، الرياض، دار المريخ 1988.

2 -أسامة عبد الرحمن: شظايا في الفكر والتنمية والوطن، وحدة الدراسات، دار الخليج بالشارقة، الإمارات، 2002م.

3 -بشار بكور، ألقاب الشعراء، دار الفكر المعاصر، بيروت 1999م، ط1.

4 -جمال البنا: رسالة إلى الدعوات الإسلامية، ص263، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، 1412هـ/1991م.

5 -حسن عماد مكاوي: أخلاقيات العمل الإعلامي -- دراسة مقارنة، الدار المصرية اللبنانية، 1994م.

6 -حسناء محمود محجوب: الرقابة على الإنتاج الفكري في مصر منذ ظهورها وحتى الآن، دار العربي للنشر والتوزيع -- القاهرة، 1998م.

7 -خليل حابات: الصحافة رسالة واستعداد، دار المعارف، القاهرة 1967م.

8 -خليل صابات: وسائل الاتصال -- نشأتها وتطورها، ط3، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1987م.

9 -راسم الجمال: الاتصال والإعلام في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1991م.

10 -سلطان القحطاني، النقد الأدبي في المملكة العربية السعودية، نشأته واتجاهاته، نادي الطائف الأدبي، ط1، 1424هـ/ 2003م.

11 -شريف درويش اللبان: تكنولوجيا الاتصال، المخاطر والتحديات، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2000.

12 -عبد الكريم الجيهمان: مذكرات وذكريات من حياتي، ج1، 1415هـ/1995م.

13 -عبد الله النجار: التعسف في استعمال حق النشر، دراسة فقهية مقارنة -- دار النهضة العربية 1995م.

14 -عبد الله عبد الجبار: التيارات الأدبية في قلب الجزيرة العربية، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، ط1، 1959، القاهرة.

15 -عصام نصر سليم: حدود حرية الرأي عبر الإنترنت، المؤتمر العلمي السنوي السابع ((الإعلام وحقوق الإنسان))، ج2، مايو/أيار 2001م، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

16 -علي فقندش، هم وأنا -- تاريخ وذاكرة المشاهير، ج3 -- 1 ط1 -- 1422هـ/2001م.

17 -عماد عبد الحميد النجار: الوسيط في تشريعات الصحافة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1985.

18 -فاروق أبو زيد: النظم الصحفية في الوطن العربي، القاهرة، عالم الكتب، 1986.

19 -ليلى عبد المجيد: تشريعات الصحافة في الوطن العربي، دار العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001م.

20 -مجمع اللغة العربية: معجم ألفاظ القرآن الكريم، القاهرة 1973.

21 -محسن جمال الدين: الأسماء والتوقيعات المستعارة في الأدب العربي، 1389هـ/1969م.

22 -محمد عبد الله العوين، المقالة في الأدب السعودي الحديث من سنة 1343هـ -- 1400هـ، ج1، 1412هـ/1992م، ط1.

23 -محمد عبد الله الوعيل: شهود هذا العصر، ج2، 1421هـ/2000م.

24 -محمد علي مغربي: أعلام الحجاز في القرن الرابع عشر والخامس عشر، ج4.

25 -محمد القشعمي: البدايات الصحفية في المملكة العربية السعودية – المنطقة الشرقية، ط1، 2000.

26 -الموسوعة العربية العالمية: الرياض، ط1، 1416هـ/1996م.

27 -ياسر محمد سعيد: مثقفون وأمير.. الشورى والباب المفتوح، مطابع الأهرام، مصر.

28 -يوسف أسعد داغر: معجم الأسماء المستعارة وأصحابها، مكتبة لبنان، ط1، 1982م.

29 -يوسف محمد قاسم: ضوابط الإعلام في الشريعة وأنظمة المملكة العربية السعودية، جامعة الرياض 1399هـ/1979م.

* * *

1 -جمهورية مصر العربية: القانون رقم (148) السنة 1980 بشأن سلطة الصحافة –– القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات.

2 -دولة قطر: قانون المطبوعات والنشر رقم (8) لسنة 1979، الدوحة، وزارة الإعلام.

3 -دولة لبنان: المرسوم الاشتراعي رقم (104)، بتاريخ 30/6/1977، بيروت، وزارة الإعلام.

4 -المملكة العربية السعودية: نظام المطبوعات والنشر الصادر بتاريخ 1402/6/30هـ والمتوج بالمرسوم الملكي رقم م/17 بتاريخ 1402/4/13هـ.

ثانياً: الصحف والدوريات

1 -جريدة أم القرى.

2 -جريدة الجزيرة: 1424/1/10هـ، 2003/3/13م.

3 -جريدة الرياض، 26 محرم 1324، 2003/3/29م.

4 -جريدة الرياض، الأسماء المستعارة في الأدب، المملكة العربية السعودية نموذجًا – دراسة ومعجم (6/1، حسين بافقفيه، 1421/4/2هـ).

5 -جريدة الشرق الأوسط.

6 -جريدة الوطن: 1424/1/15هـ، 2003/3/18م.

7 -جريدة عكاظ: 1423/10/26هـ.

8 -صحيفة الأضواء: 1378/6/25هـ، 1959/1/6م.

9 -صحيفة أم القرى منصور إبراهيم الحازمي: معجم المصادر الصحفية، جامعة الملك سعود، ط1، 1412هـ/1991م.

10 -صحيفة الخليج العربي.

11 -صحيفة الفجر الجديد.

12 -صحيفة صوت الحجاز: 1350/11/2هـ، 1932/4/4م.

13 -قافلة الزيت، عبد اللطيف الأرناؤوط. ذو الحجة 1424هـ.

14 -مجلة الإشعاع.

15 -مجلة الإعلام والاتصالات، تركي الحمد: عفوًا أيها القانون: العدد العاشر: ربيع الآخر، 1420هـ/يوليو – تموز 1999م.

16 -مجلة اقرأ العدد (302) في 1401/2/18هــ، 25/ ديسمبر/ 1980م.

17 -مجلة بحوث الرأي العام، شريف درويش اللبان: حرية التعبير والرقابة، يناير/كانون الثاني 2001م، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

18 -مجلة الجزيرة.

19 -مجلة العرب، ج7، محرم/ صفر 1403هــ، نوفمبر/ ديسمبر 1982م.

20 -المجلة العربية، صفر 1424هــ.

21 -المجلة المصرية لبحوث الإعلام: سليمان صالح: مستقبل الصحافة المطبوعة في ضوء تطور تكنولوجيا الاتصال، ، أكتوبر/ تشرين أول 2000، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

22 -ملحق الأربعاء،جريدة المدينة، 2003/3/9م، 1424/1/11هــ.

صدر للمؤلف

-أحمد السباعي، رائد الأدب والصحافة المكية، ط1، 1426هـ، 2005م، كتيب المجلة العربية، الرياض.

-الأسماء المستعارة للكتّاب السعوديون، ط1، 1425هـ، 2004م، النادي الأدبي بأبها.

-إهداءات الكتب، ط1، 1429هـ، 2008م، دار المفردات، الرياض.

-بدايات تعليم المرأة في المملكة العربية السعودية، ط1، 1432هـ/2011م.

-بدايات: فصول من السيرة الذاتية، ط1، 1421هـ، 2001م، دار الكنوز الأدبية، بيروت. ط2، 1423هـ، 2002م، دار الكنوز الأدبية، بيروت.

-بدايات الطباعة والصحافة في المملكة العربية السعودية، ط1، 1425هـ، 2004م، دار العميرة، جدة.

- البدايات الصحفية في المملكة العربية السعودية: 1 -- المنطقة الشرقية، ط1، 1423هـ، 2003م (د. ن).

-البدايات الصحفية في المملكة العربية السعودية، 2 -- المنطقة الوسطى، ط1، 1427هـ، 2006م، مركز حمد الجاسر الثقافي، الرياض.

-البدايات الصحفية في المملكة العربية السعودية، 3 -- المنطقة الغربية، ط1، 1427هـ، 2006م، نادي مكة الأدبي.

-بدايات وما قيل عنها، ط3، 1431هـ، 2010م، دار الانتشار العربي، بيروت.

-بوادر المجتمع المدني في المملكة العربية السعودية، 1433هـ/2012م.

-تراجم رؤساء تحرير الصحف في المملكة العربية السعودية، ط1، 1428هـ، 2007م، مكتبة الملك عبد العزيز العامة.

-ترحال الطائر النبيل سيرة عبد الرحمن منيف، ط1، 1424هـ، 2003م، دار الكنوز الأدبية، بيروت.

-حمود البدر البر الكريم، 1435هـ/2014م.

-رحلة العمر والفكر، عبد الكريم الجيهمان، ط1، 1429هـ، 2008م، دار المفردات، الرياض.

-رواد الصحافة السعودية، صحافة الأفراد، ط1، 1429هـ، 2008م، معرض الكتاب الدولي، وزارة الثقافة والإعلام، الرياض.

-رواد المؤلفين السعوديين، ط1، معرض الرياض الدولي للكتاب، 1427هـ، 2006م، وزارة التعليم العالي.

-سادن الأساطير والأمثال: عبد الكريم الجهيمان، ط1، 1421هـ، 2001م، الرياض (د. ن).

-سليمان بن صالح الدخيل، صحفيًا ومؤرخًا ومفكرًا، ط1، 1425هـ، 2004م، النادي الأدبي بالرياض.

-صحيفة أم القرى، نبذة تاريخية موجزة، ط1، 1426هـ، 2005م، دار الملك عبد العزيز، الرياض.

-طه حسين في المملكة العربية السعودية، ط1، 1430هـ، 2009م، النادي الأدبي، الرياض.

-الطيران في المملكة العربية السعودية (البدايات)، ط1، 1434هـ/2013م.

-عابد خزندار، مفكّر وكاتب، ط1، 1434هـ-/2013/.

-عبد الرحمن منيف في عيون مواطنيه، ط3، 1430هـ، 2009م، دار الكنوز الأدبية، بيروت.

-عبد الكريم الجهيمان..عطاء لا ينضب: ط1، 1423هـ، 2003م، كتيب المجلة العربية، الرياض.

-عبد الناصر الوهيبي، الماهر.. الساحر، ط1، 1428هـ، 2007م، دار الفيصل الثقافية، الرياض.

-عشر سنوات مع القلم، ط1، 1432هـ/2011م.

-الفكر والرقيب، ط1، 1426هـ، 2005م، القاهرة (د. ن).ط2، 1427هـ، 2006م، دار الكنوز الأدبية، بيروت.

-الكتّاب السعوديون في مجلة صوت البحرين، ط1، 1431هـ / 2010م، دار المفردات، الرياض.

-محمد صالح نصيف.. الرائد الصحفي، ط1، 1431هـ، 2010، النادي الأدبي الثقافي، جدة.

-معتمد الملك عبد العزيز ووكلاؤه في الخارج، ط1، 1436هـ/2015م.

-معركة الشعر المنثور في الصحافة السعودية قبل نصف قرن، ط1، 1429هـ، 2008م، كتيب المجلة العربية، الرياض.

-المرأة في المملكة العربية السعودية، كيف كانت وكيف أصبحت، ط1، 1436هـ-/2015م.

-نماذج من صحافة أبناء الجزيرة العربية في الخارج، ط1، 1430هـ، 2009م، مركز حمد الجاسر الثقافي، الرياض.